

معهد الغرب الإسلامي
للتكوين والبحث العلمي
القنيطرة

محاضرات في علوم الحديث

أ- د. الحسن العلمي
أستاذ الحديث والفكر الإسلامي
بجامعة ابن طفيل- المغرب

1425هـ- 2004م

مقدمة

إن علم الحديث من أشرف العلوم النافعة وأجلها، نخل العلماء به سنن رسول الله ﷺ وصانوها من الدس والكذب، وميزوا منها الصحيح من السقيم، والغث من السمين، وحفظوها مدونة في الصحاح والسنن والمسانيد في منأى عن تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

قال ابن الصلاح « هذا وإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفـع الفنـون النافعة يحبه ذكور الرجال وفحولتهم ويعني به محققو العلماء وكملتهم، ولا يكرهه مـن الناس إلا رذالتهم وسفلتهم، وهو من أكثر العلوم تولجا في فنو ا، لا سيما الفقه الذي هو إنسان عيو ا ولذلك كثر غلط الغالطين منه من مصنفي الفقهاء وظهر الخلل في كـلام المخلين به من العلماء» [1].

وهو من العلوم الحادثة في الملة، إذ لم تدع إليه حاجة في عصر النبي ﷺ، فكان بم لـة علم النحو في صيانة العربية من اللحن والغلط، قال عبد الرزاق حمزة : «فلو سمي منطـق المنقول أو ميزان تصحيح الأخبار لكان اسما على مسمى» [2].

1- تعريفه:

قسم العلماء علم الحديث إلى علمين لا يغني أحدهما عن الآخر، هما علـم الحـديث رواية، وعلم الحديث دراية، قال ابن الأكفاني 794هـ: «علم الحديث الخاص بالروايـة علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها، وعلم الحديث الخاص بالدراية علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بذلك» [3].

قال السيوطي: «فحقيقة الرواية نقل السنة ونحوها وإسناد ذلك إلى من عـزي إليـه بالتحديث أو الإخبار، وشروطها التحمل لما يرويه بنوع من أنواع التحمل من سمـاع أو عرض أو إجازة، وأنواعها الاتصال والانقطاع ونحوهما، وأحكامها القبول والرد، وحـال

---

1 ـ علوم الحديث لابن الصلاح : 6 .
2 - اختصار علوم الحديث، لعبد الرزاق حمزة :
3 ـ إرشاد القاصد إلى أسنى المطالب، لابن الأكفاني .

الرواة: العدالة والجرح وشروطهم في التحمل والأداء، وأصناف المرويات: المصنفات والمسانيد والمعاجم والأجزاء، وما يتعلق ا ومعرفة اصطلاح أهلها» [1]

وعلم الحديث دراية هو علم أصول الحديث، ويقال علم مصطلح الحديث، وقد عرفه العلماء بأنه :«علم بقوانين يعرف ا حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد، موضوعه السند والمتن» قال ابن جماعة: «علم الحديث علم بقوانين يعرف ا أحوال السند والمتن، وموضوعه السند والمتن وغايته معرفة الصحيح من غيره»وعرفه ابن حجر العسقلاني: «أوفى التعاريف أن يقال: معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي» [2]. وقال السيوطي :

علم الحديث ذو قوانين تحد — يدرى ا أحوال متن وسند

فذانك الموضوع والمقصود — أن يعرف المقبول والمردود

وقد حصل للإمام الكرماني وهم في تعريف موضوع هذا العلم، حيث قال في شرح البخاري «واعلم أن الحديث موضوعه ذات رسول ﷺ من حيث إنه رسول الله، وحده هو علم يعرف به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله، وغايته هو الفوز بسعادة الدارين .وقد اعترض عليه الإمام السيوطي بقوله «وهذا الحد مع شموله لعلم الاستنباط غير محرر، ولم يزل شيخنا الكافيجي يتعجب من قوله إن موضوع علم الحديث ذات الرسول، ويقول «هذا موضوع الطب لا موضوع الحديث» [3] .

2- **موضوعه وغايته:**

موضوع علم الحديث هو معرفة السند والمتن، فالسند من جهة اتصاله وانقطاعه، وعلوه أو نزوله، أما المتن فمن جهة صحته أو ضعفه، وهذا خاص بما سماه العلماء علم الدراية، أما علم الرواية فموضوعه البحث في تقصي أحاديث الرسول ﷺ وضبطها من جهة السماع والرواية، ولذلك فرق العلماء بين هذين المصرعين في علم الحديث، وقالوا بأن النسبة بين علم الحديث دراية وعلم الحديث رواية كالنسبة بين علم أصول الفقه والفقه، أو بين النحو والعربية.

1 ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، للسيوطي : 40/1.
2 ـ تدريب الراوي: 41/1 .
3 ـ تدريب الراوي: 41/1 .

والدراية أعم من معرفة القواعد والقوانين المعرفة بأحوال الراوي والمروي، فمعظم المحدثين يطلقو ا على ذلك وعلى فقه الحديث، ولذلك لام بعض المحدثين طلاب الحديث لاقتصارهم على الحفظ والكتابة دون النظر في حال الراوي والمروي واستنباط الأحكام [1]

وغاية هذا العلم كما ذكر غير واحد من العلماء أن يعرف المقبول من المردود من الروايات، حتى يتميز الصحيح من الضعيف والغث من السمين بمعرفة أحوال الرواة ومراتبهم عدالة وتجريحا وتمحيص الأسانيد والمتون، وذلك من أرفع المقاصد وأسمى المطالب، وهو حفظ السنة النبوية وصيانتها من الخلل.

المعالم الأولى لقواعد علوم الحديث

علم الإسناد من الخصائص التي اختص الله ا الأمة الإسلامية، إذ لم تعن الأمم السابقة بنقل أخبارها بالأسانيد، والنظر في أحوال الرواة ، وإنما كانت الحوادث التاريخية تنقل على علا ا، والأديان والمذاهب يعول فيها على التلقي من أفواه النقلة وكتابا م دون سبر للمتون أو نظر في الأسانيد، لكن الله خص هذه الأمة بعلم الإسناد لحفظ السنة ووكل إليها أمر ذلك، فوضع العلماء قواعد علوم الحديث ونقد الرجال، بعدما كثر الوضع والكذب، كما قال بعض السلف :«كثرت هذه الأحاديث واستجرحت»[2] ، أي أحوجت أهل العلم إلى جرح روا ا، بسبب كثرة فرق أهل الأهواء التي اندس بعض أهلها في سلك المحدثين، فانتشر الوضع في الأمصار لاسيما العراق التي كانت مسرحا للاختلافات ومرتعا لأهل الملل والنحل وأرباب المقالات حتى سماها المحدثون «دار الضرب» .

فنهض أئمة الإسلام وعلماء الحديث لسد الباب حتى لا يلجه من ليس من أهله، لصيانة السنة من الدس والتحريف، فكان أن أمر عمر بن عبد العزيز بالتدوين الرسمي للحديث خشية ضياع العلم، واتسع علم الجرح والتعديل وتوسع العلماء في نقد الرجال، حتى اختص بذلك جماعة من أئمة الحديث كشعبة بن الحجاج ت 160هـ ، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي 198 هـ ، كما توقف العلماء في قبول رواية ا اهيل من

1 ـ راجع المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي : 258.
2 ـ النهاية في غريب الحديث لابن الأثير :

لم يعرفوا برواية الحديث، قال أبو الزناد قال : «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال ليسوا من أهله» [1] وظهرت العناية بسبر الروايات ونقد المتون والأسانيد والكشف عن عللها، فظهرت اصطلاحات خاصة عند المحدثين، وزادت العناية بالرحلة في طلب الحديث.

فكانت هذه المعالم التي ظهرت في هذا العصر، بداية التأصيل لقواعد علوم الحديث، إلا أنها لم تدون في مصنفات مستقلة، بل ظلت متداولة بالتلقين والمشافهة محفوظة في صدور الرجال، ولم يعرف عن أحد من العلماء أنه أفردها بمصنف، إلا ما عرف عن الإمام الشافعي من كلامه في مباحث تتعلق بهذا العلم في كتاب "الرسالة" حيث تحدث عن شروط الاحتجاج بالحديث، وشروط الراوي، والرواية بالمعنى، والتدليس وهل يقبل حديث المدلس، كما أثر عنه كلام في الحديث الحسن والشاذ والمرسل في كتاب الام [2].

1 ـ مقدمة صحيح مسلم : 12 .
2 - راجع منهج من علوم الحديث، نور الدين عتر، ص 58-60

تدوين علوم الحديث

في مطلع القرن الثالث الهجري، وبعد أن دونت السنة تدوينا كاملا وأفردت في الصحاح والمسانيد وكتب السنن والمصنفات والجوامع ظهر التصنيف في علوم الحديث، وأفرد العلماء بعضها بالتصنيف بعد أن أصبح كل نوع من أنواع الحديث ومصطلحه علما قائما بذاته، كمعرفة الحديث الصحيح، ومعرفة المراسيل، وعلم الأسماء والكنى، وعلم الجرح والتعديل، وعلم الرجال والطبقات، وعلم العلل.

فألف يحيى بن معين 234 هـ في تاريخ الرجال والأسماء والكنى والعلل، وقد جمع مصنفاته ضياء الدين عمر بن بدر الموصلي في "**استنباط المعين** في **العلل والتاريخ لابن معين**" كما صنف محمد بن سعد 230هـ في الطبقات، وأبو الحسن علي بن محمد المدائني 225هـ في "**الضعفاء من رجال الحديث**" وألف علي بن المديني 234هـ "**الثقات والمتثبتون**" وله الضعفاء كذلك، وصنف أحمد بن حنبل 241هـ "**العلل والرجال**" والجرح والتعديل للحسن بن علي الكرابسي 248 هـ وكتاب "**رواة الاعتبار**" لمسلم بن الحجاج 261هـ. وكان أكثر من عني بالتأليف في هذا العصر، علي بن المديني شيخ الإمام البخاري 234هـ حيث ألف في فنون كثيرة حتى قيل إن مؤلفاته بلغت المائتين[1].

أوائل المؤلفات في علوم الحديث

كان من أوائل من صنف في هذا العلم الإمام الترمذي 279 هـ في «**كتاب العلل الصغير**» الذي ألحقه بكتاب السنن، كما صنف أبو داود السجستاني 273هـ «**رسالة** إلى **أهل مكة**» تكلم فيها عن بعض قواعد علوم الحديث ونبه فيها على شروطه في تخريج أحاديث السنن. ثم تلاها القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي 360هـ في كتابه «**المحدث الفاصل** بين **الراوي والواعي**» وقد كان له قصب السبق في الجمع والاستيعاب، إلا أنه لم يهذب ولم يرتب وأبقى بعده أشياء للمتعقب.

ومن أجمع من صنف في هذا العلم وأبرز معالمه، الحاكم النيسابوري 405 هـ الذي كان أول من شق الطريق لمن بعده كما قال ابن خلدون «ومن فحول علمائه وأئمتهم أبو

1 - انظر الرسالة المستطرفة "لمحمد بن جعفر الكتاني: 95

عبد الله الحاكم، وتآليفه فيه مشهورة، وهو الذي أظهره وهذب محاسنه»[1] . وقد صنف «**معرفة علوم الحديث**»، و«**المدخل إلى معرفة الصحيح**».

ثم تلاه الخطيب البغدادي 463 هـ الذي صار عمدة لمن جاء بعده وقد كان فارس هذا الميدان ألف كتابين مشهورين هما "**الكفاية** في **علم الرواية**" وكتاب "**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**" جمع فيهما شتات ما عرف في هذا العلم، وكان له ما اليد الطولى والقدح المعلى، وما من فن من فنون الحديث إلا وصنف فيه الخطيب كتابا مفردا، بحيث صار من جاء بعده عالة عليه في هذا الباب إذ لم يترك زيادة لمتعقب. كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة «**كل من أنصف، علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه**» [2].

ثم تلاهم القاضي عياض بن موسى اليحصبي ت 544هـ، فصنف كتابا لطيفا أسماه "**الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**" وهو كتاب مفيد جدا، ثم جاء من بعده أبو حفص عمر بن عبد ا يد الميانجي ت 580هـ، فجمع جزءا أسماه "**ما لا يسع المحدث جهله**"، وهو رسالة مختصرة شرحها أبو جعفر عمر بن عبد ا يد المقدسي، في كتابه "إيضاح ما لا يسع المحدث جهله".

عصر النضج والاكتمال في تدوين علوم الحديث

في مطلع القرن السابع بلغ التصنيف في هذا العلم ذيب العبارات، وتحرير المسائل والمصطلحات، وكان رواد هذه الحركة العلمية من أكابر العلماء الذين أحاطوا برواية الحديث حفظا، واضطلعوا بمعرفة أحوال المتون والأسانيد، وكان صاحب السبق في هذا التحول العظيم، **الحافظ أبو عمرو عثمان بن الصلاح 643هـ** الذي صنف كتابه "**علوم الحديث**" وجمع فيه ما تفرق في مصنفات السابقين. وقد رتب وهذب، وامتاز عن غيره بدقة الاستنباط لمذاهب العلماء وقواعدهم، فضبط التعاريف وحررها، وذكر تعاريف لم يسبق إليها، كما تعقب أقوال كثير من العلماء بالنقد والتحقيق. وقد جاء مصنفه مستوعبا متكاملا، ولذلك أطبقت شهرته الآفاق، فعكف الناس عليه، وعدلوا في هذا الفن إليه، فمنهم من اختصره، ومنهم من نظمه شعرا، ومنهم من شرحه وعلق عليه، فعمل الحافظ

1 - مقدمة ابن خلدون : 371 .
2 - الرسالة المستطرفة، 143.

زين الدين العراقي وبدر الزركشي وابن حجر نكتا عليه، منها "**التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح**" للعراقي "**الإفصاح على نكت ابن الصلاح**" لابن حجر.

واختصره جماعة منهم البدر بن جماعة الكناني 733هـ في كتاب أسماه "**المنهل الروي في الحديث النبوي**" وأكثر المصنفين في هذا الدور كانوا علماء أجلة لم يقلدوا ابن الصلاح في كل ما ذهب إليه بل اجتهدوا رأيهم وناقشوه وأحيانا وخالفوه فيما قرر، وكان من أبرز هؤلاء الإمام يحيى بن شرف النووي ت 676هـ الذي صنف كتابه "**الإرشاد**" لخص فيه كتاب ابن الصلاح ثم لخصه في "**التقريب والتيسر لأحاديث البشير النذير**" واختصره كذلك الحافظ ابن كثير ت 744هـ في كتابه "**الباعث الحثيث** في **اختصار علوم الحديث**".

كما نظم الحافظ العراقي ألفيته في ألف بيت سماها "**التبصرة والتذكرة**" ضمنها كتاب ابن الصلاح وتعقبه بمسائل وزاد عليه، وقد شرحها العراقي نفسه بشرح مطول ومختصر، وشرحها أيضا السخاوي 902هـ في كتابه "**فتح المغيث** في **شرح ألفية الحديث**" قال صاحب الرسالة المستطرفة «وهو أفضل شروحها لا ترى له نظيرا في الإتقان والجمع مع التلخيص والتحقيق» [1]، وشرحها كذلك السيوطي في "**قطر الدرر**" وقطب الدين الخيضري في "**صعود المراقي بشرح ألفية العراقي**" وشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري 928هـ في "**فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**". ثم جاء الإمام السيوطي 911هـ فحذا حذوه في نظم ألفية أخرى سماها «**منظومة علم الأثر**» ضمنها ما ذكره العراقي وزاد عليه نكتا غزيرة وفوائد كثيرة ولذا قال:

فائقة ألفية العراقي   في الجمع و الإيجاز واتساق

وشرح تقريب النووي في كتاب سماه "**تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي**" وقد غلب عليه فيه طابع الجمع واستيعاب أقوال المتقدمين، ولا يخلو من مناقشة مفيدة.

كما صنف الحافظ ابن الحجر العسقلاني كتابه "**نخبة الفكر** في **مصطلح أهل الأثر**" وشرحه في كتابه "**نزهة النظر**" ثم توالت الشروح والحواشي عليه ، منها حاشية إبراهيم بن الحسن اللقاني المالكي "**فضاء الوطر من نزهة النظر**" وحاشية قاسم بن قطلوبغا

1 - الرسالة المستطرفة : 215 .

الحنفي، ومن الشروح: "**نتيجة النظر** في **شرح** نخبة **الفكر**" لابنه كمال الدين محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ثم شرح عبد الرؤوف المناوي "**اليواقيت والدرر** في **شرح** نخبة **الفكر**" [1] .

وعلى أي فكل الذين صنفوا في علم الحديث في هذا العصر إلى حدود القرن العاشر كانوا عالة على كتاب ابن الصلاح حتى قال ابن حجر في نزهة النظر «**فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر**» [2]. ثم كان من بعد هؤلاء قرون من الركود والجمود اقتصر الناس فيها على شرح كتب المتقدمين ونظم المختصرات في علم المصطلح.

وبعد منتصف القرن العاشر، فترت الهمم وتوقفت حركة الاجتهاد في مسائل العلم والابتكار في التصنيف، فتلا هؤلاء قوم اقتصروا على النظر في كتب المتقدمين ووضع الشروح والحواشي عليها، وكثرت المختصرات في علوم الحديث شعرا ونثرا، واشتغل طلاب العلم بمناقشات لفظية لعبارات المؤلفين دون توسع في قواعد هذا العلم، فظهر من المؤلفات في هذا الدور "**المنظومة البيقونية**" في أربع وثلاثين بيتا لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني (ت 1080هـ) تمتاز بعذوبة اللفظ وسهولة المأخذ، وقد وضع الناس عليها شروحا كثيرة منها شرح لمحمد بن حمدان جاد المولى (ت 1229هـ). وشرح لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت 1122هـ) . كما ألف محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت 1182هـ)كتابه "**توضيح الأفكار**" ، وألف الملا علي القاري الحنفي (ت 1014هـ) "**مصطلحات أهل الأثر**" شرح به نزهة النظر، وهو جم الفائدة لغزارة علم مؤلفه.

على أننا لم نعدم في هذا العصر أئمة أعلاما من ذوي الهمم العالية ممن أقاموا نهضة لعلم الحديث في بلاد الهند وكان رائد ذلك الإمام العلامة شاه ولي الله الدهلوي (ت 1176هـ) ثم نزع منزعه أولاده وتلامذته ممن تخرجوا على طريقته ومدرسته، بحيث رجحوا علم السنة على غيره من العلوم وأقاموا صرحا علميا لعلم الرواية والدراية [3] .ومهما يكن من أمر التصنيف في هذا الدور، فإن العلماء لم يتوقفوا أبدا في البحث عن الأسانيد والمتون وسبر أحوال الرجال وتميز الصحيح من الضعيف إذ ذلك علم لم ينقطع.

1 - المصدر السابق : 216 .
2 - نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، لابن حجر : 3
3 - انظر مقدمة تحفة الأحوذي 26 .

مصنفات علوم الحديث في العصر الحديث

عرف العصر الحديث صحوة علمية ونشاطا في حركة التصنيف في شتى المجالات، نتيجة الحاجة المتزايدة للتجديد في الثقافة الإسلامية لتلائم روح العصر، فظهرت مصنفات كثيرة في علم الحديث لطائفة من العلماء ورواد النهضة الحديثة، نذكر منها:

"**قواعد التحديث** في **فنون مصطلح الحديث**" لجمال الدين القاسمي ت: 1332هـ رتب فيه أنواع الحديث على ثلاثة أنواع: الصحيح والحسن، ثم الضعيف، ثم المشترك بينهما، فنسج على منواله أهل العصر وكذلك "**مفتاح السنة أو تاريخ فنون الحديث**" لعبد العزيز الخولي، وهو أول دارسة لتاريخ الحديث وعلومه، وكتاب "**السنة ومكانتها** في **التشريع الإسلامي**" للدكتور مصطفى السباعي وهو كتاب جليل رد به مزاعم المستشرقين وتلاميذهم من منكري حجية السنة، ثم "**الحديث والمحدثون**" لمحمد أبي زهو بحث فيه جهود العلماء عبر العصور في خدمة السنة ورد كثيرا من المزاعم والشبهات. ثم كتاب "**المنهج الحديث** في **علوم الحديث**" للدكتور محمد محمد السماحي قصد فيه جعله موسوعة جامعة لعلم الحديث، وقسمه إلى أقسام منها، قسم تاريخ الحديث في ثلاثة أجزاء، قسم مصطلح الحديث، قسم الرواية، قسم الرواة . ثم "**توجيه النظر** إلى **أصول علم الأثر**" للشيخ طاهر الجزائري .

وقد توالت جهود العلماء في السنين الأخيرة وظهرت صحوة علمية حديثية على يد كبار محدثي عصرنا منهم **الشيخ أحمد شاكر** رحمه الله، محقق «مسند الإمام أحمد» **والشيخ ناصر الدين الألباني** رحمه الله الذي أفنى عمره بين رفوف المكتبة الظاهرية في خدمة السنة النبوية، وترك بعده تراثا ضخما صار الناس عالة عليه في بابه، ومن أجل مصنفاته «سلسلة الأحاديث الضعيفة» و«إرواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل» و«تمام المنة بالتعليق على فقه السنة»، و«ضعيف الجامع الصغير» ..وغيرها . ثم **الشيخ شعيب الأرناؤوط** الذي حقق كثيرا من كتب السنة، منها «تحقيق كتاب الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان» . وشيخنا **أبو إسحاق الحويني** صاحب التصانيف النافعة في علوم الحديث وفنون التخريج منها «المغني عن الحفظ والكتاب» «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة» و«غوث المكدود بالتعليق على سنن أبي داود» و«الإحسان بتخريج سنن النسائي أبي عبد الرحمن».

كما ظهرت مصنفات جديدة أثرت الخزانة الإسلامية منها وكتاب "**أصول الحـديث علومه ومصطلحه**" للدكتور محمد حجاج الخطيب، وكتاب "**منهج النقـد** في **علـوم الحديث**" للدكتور نور الدين عتر أستاذ التفسير والحديث بجامعة دمشق ثم "**علوم الحديث ومصطلحه**" لصبحي الصالح رحمه الله، وكتاب "**تيسير مصطلح الحديث**" للدكتور محمود الطحان، و"**دراسات** في **الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**" للدكتور مصطفى الأعظمي، ثم "**لمحات** في **أصول الحديث**" للعلامة صالح محمد أبو ديب، و"**الحديث النبوي ومصطلحه**" لمحمد الصباغ.

وغيرها من الدراسات المعاصرة في علوم الحديث وعيون المصنفات التي تشهد بعظـيم عناية علماء الأمة بحفظ حديث رسول الله ﷺ، والذب عن حياض السنة في كل عـصر ومصر وصيانتها من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ممـا جعلـها في منأى عن كل السهام والشبه المغرضةالتي لم تنل من دين هذه الأمة شيئا عبر التاريخ :

كناطح صخرة يوما ليوهنها   فلم يضرها وأعيا قرنه الوعل

❁❁❁

معنى الحديث والسنة لغة واصطلاحا

1 **- السنة لغة:** عرفها العلماء بأ ا الطريقة حسنة كانت أم سيئة، قال ابن منظـور في لسان العرب: «السنة السيرة حسنة كانت أم قبيحة» وعليه قول خالد بن عتبـة الهـذلي الشاعر :

فلا تجزعن من سيرة أنت سر ا   فأول راض سنة من يسيرها

ومنها قوله ﷺ: «من سن حسنة فله أجرها وأجرها من عمل ا» أي عملها وسـار عليها ليقتدي الناس ا وكل من ابتدأ أمرا عمل به قوم بعده قيل هو الذي سنه، كما قال الشاعر:

كأني سننت الحب أول عاشق   من الناس إذا أحببت من بينهم وحدي

فالأصل فيها السيرة أو الطريقة، وإذا أطلقت في لسان الشرع العام كان لها اصطلاح آخر مثل قول العلماء فلان على السنة، وفلان إمام في السنة.

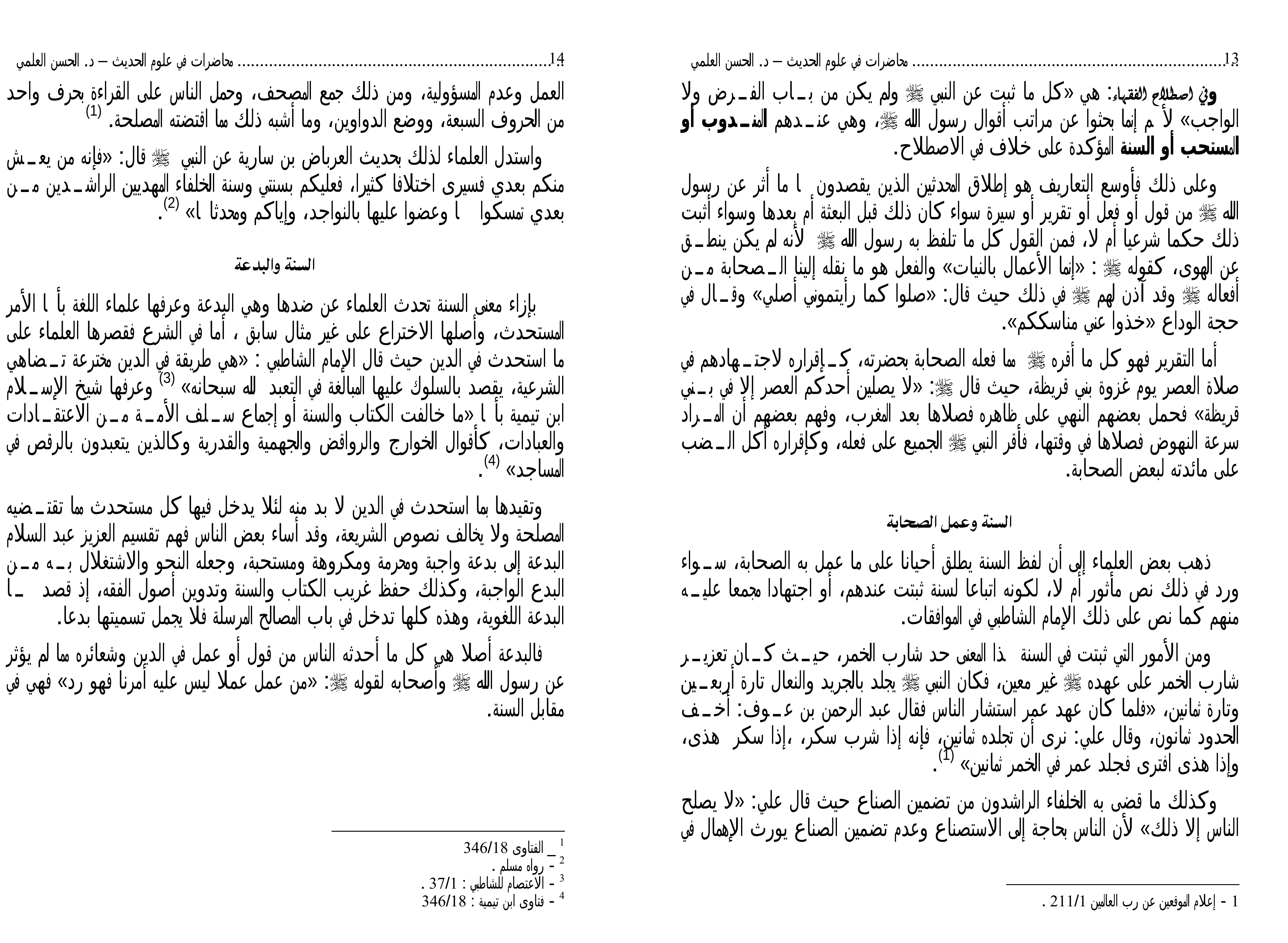
2 **- السنة اصطلاحا:** يراد ا ما أمر به النبي ﷺ أو ى عنه قولا وفعلا، وقد اختلفت معانيها في اصطلاح العلماء حسب اختلاف أغراضهم، فعلماء الأصول عنوا بالبحث في الأدلة الشرعية، كما اهتم علماء الحديث بنقل المرويات والآثار من قول أو فعل، في حين اهتم الفقهاء بالنظر في استنباط الأحكام من واجب ومندوب وحرام ومكروه، ومـن ثم اختلفت تعاريفهم لمعنى السنة.

ففي اصطلاح المحدثين: هي : «ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقريـر أو صـفة خِلقية أو خلقية أو سيرة، سواء كان ذلك قبل البعثة كتحنثه بغار حراء، أو بعدها» وهي ذا المعنى مرادفة للحديث، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «ويلحق ذا حسن سيرته ﷺ لأن الحال يستفاد منه ما كان عليه قبل النبوة من كرائم الأخلاق ومحاسن الفعال، كقول السيدة خديجة رضي الله عنها له «كلا والله لا يخزيك الله أبدا إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق» [1].

وفي اصطلاح الأصوليين: هي «ما صدر عن النبي ﷺ من غير القرآن، من قول أو فعل أو تقرير مما يصلح أن يكون دليلا لحكم شرعي».

---

1 - انظر فتاوي ابن تيمية : 1/ 118 .



وفي اصطلاح الفقهاء: هي «كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب» لأنهم إنما بحثوا عن مراتب أقوال رسول الله ﷺ، وهي عندهم **المندوب أو المستحب أو السنة** المؤكدة على خلاف في الاصطلاح.

وعلى ذلك فأوسع التعاريف هو إطلاق المحدثين الذين يقصدون بها ما أثر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو سيرة سواء كان ذلك قبل البعثة أم بعدها وسواء أثبت ذلك حكما شرعيا أم لا، فمن القول كل ما تلفظ به رسول الله ﷺ لأنه لم يكن ينطق عن الهوى، كقوله ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات» والفعل هو ما نقله إلينا الصحابة من أفعاله ﷺ وقد أذن لهم ﷺ في ذلك حيث قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي» وقال في حجة الوداع «خذوا عني مناسككم».

أما التقرير فهو كل ما أقره ﷺ مما فعله الصحابة بحضرته، كإقراره لاجتهادهم في صلاة العصر يوم غزوة بني قريظة، حيث قال ﷺ: «لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة» فحمل بعضهم النهي على ظاهره فصلاها بعد المغرب، وفهم بعضهم أن المراد سرعة النهوض فصلاها في وقتها، فأقر النبي ﷺ الجميع على فعله، وكإقراره أكل الضب على مائدته لبعض الصحابة.

السنة وعمل الصحابة

ذهب بعض العلماء إلى أن لفظ السنة يطلق أحيانا على ما عمل به الصحابة، سواء ورد في ذلك نص مأثور أم لا، لكونه اتباعا لسنة ثبتت عندهم، أو اجتهادا مجمعا عليه منهم كما نص على ذلك الإمام الشاطبي في الموافقات.

ومن الأمور التي ثبتت في السنة بهذا المعنى حد شارب الخمر، حيث كان تعزير شارب الخمر على عهده ﷺ غير معين، فكان النبي ﷺ يجلد بالجريد والنعال تارة أربعين وتارة ثمانين، «فلما كان عهد عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن بن عوف: أخف الحدود ثمانون، وقال علي: نرى أن تجلده ثمانين، فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى فجلد عمر في الخمر ثمانين» [1].

وكذلك ما قضى به الخلفاء الراشدون من تضمين الصناع حيث قال علي: «لا يصلح الناس إلا ذلك» لأن الناس بحاجة إلى الاستصناع وعدم تضمين الصناع يورث الإهمال في

1 - إعلام الموقعين عن رب العالمين 211/1 .

العمل وعدم المسؤولية، ومن ذلك جمع المصحف، وحمل الناس على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة، ووضع الدواوين، وما أشبه ذلك مما اقتضته المصلحة. [1]

واستدل العلماء لذلك بحديث العرباض بن سارية عن النبي ﷺ قال: «فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور» [2].

السنة والبدعة

بإزاء معنى السنة تحدث العلماء عن ضدها وهي البدعة وعرفها علماء اللغة بأنها الأمر المستحدث، وأصلها الاختراع على غير مثال سابق ، أما في الشرع فقصرها العلماء على ما استحدث في الدين حيث قال الإمام الشاطبي : «هي طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه» [3] وعرفها شيخ الإسلام ابن تيمية بأنها «ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات، كأقوال الخوارج والروافض والجهمية والقدرية وكالذين يتعبدون بالرقص في المساجد» [4].

وتقيدها بما استحدث في الدين لا بد منه لئلا يدخل فيها كل مستحدث مما تقتضيه المصلحة ولا يخالف نصوص الشريعة، وقد أساء بعض الناس فهم تقسيم العزيز عبد السلام البدعة إلى بدعة واجبة ومحرمة ومكروهة ومستحبة، وجعله النحو والاشتغال به من البدع الواجبة، وكذلك حفظ غريب الكتاب والسنة وتدوين أصول الفقه، إذ قصد بها البدعة اللغوية، وهذه كلها تدخل في باب المصالح المرسلة فلا يحمل تسميتها بدعا.

فالبدعة أصلا هي كل ما أحدثه الناس من قول أو عمل في الدين وشعائره مما لم يؤثر عن رسول الله ﷺ وأصحابه لقوله ﷺ: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد» فهي في مقابل السنة.

1 _ الفتاوى 346/18
2 - رواه مسلم .
3 - الاعتصام للشاطبي : 37/1 .
4 - فتاوى ابن تيمية : 346/18

معنى الحديث والأثر والخبر

الحديث في اللغة ضد القديم، ويستعمل بمعنى الخبر، قال الفيروزآبادي «الحديث الجديد والخبر» وعرفه أبو البقاء الحنفي 1093هـ بقوله «هو اسم من التحديث وهو الإخبار، ثم سمي به قول أو عمل أو تقرير نسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام» (1) ومعنى الإخبار في لفظ الحديث كان معروفا لدى العرب في الجاهلية، حيث كانوا يطلقون على أيامهم المشهورة اسم الأحاديث كما ذكر البلاذري (2).

ويرى الفراء وهو يحيى بن زياد الديلمي 207هـ صاحب "معاني القرآن" «أن واحد الأحاديث أحدوثة، ثم جعلوه جمعا للحديث» وهو يشير إلى أن معناه الخبر، وعلى ذلك قول الشاعر أبو كلدة:

لا تصبحوا أحدوثة مثل قائل   به يضرب الأمثال من يتمثل

وقد اشتهر بين جمهور المحدثين أن الحديث مرادف للخبر، غير أن إطلاق اسم الإخبار على من يشتغل بالتواريخ حمل بعض العلماء، على تخصيص المشتغل بالسنة بلقب "محدث" وتسمية ما جاء عنه "حديثا" لتمييزه عن الخبر الذي يجيء عن غيره، ولذلك قالوا: «بينهما عموم وخصوص مطلق فكل حديث خبر ولا عكس» (3).

وقال بعض المحدثين الحديث ما جاء عن النبي ﷺ والخبر ما جاء عن غيره، إلا أن المحققين على الرأي الأول، والأثر كذلك عندما مرادف للخبر، فيطلقونه على المرفوع والموقوف والمقطوع، وذكر ابن الصلاح وغيره عن فقهاء خراسان أنهم يسمون الموقوف أثرا والمرفوع خبرا، قال السيوطي :

وقيل لا يختص بالمرفوع   بل جاء للموقوف والمقطوع
فهو على هذا مرادف الخبر   وشهروا ردف الحديث والأثر

والحديث في اصطلاح العلماء إذا أطلق انصرف في الغالب إلى ما يروى عن النبي ﷺ بعد البعثة من قول أو فعل أو تقرير قال ابن تيمية: «وكتب الحديث هي بما كان بعد النبوة أخص وإن كان فيها أمور جرت قبل النبوة، فإن تلك لا تذكر لتؤخذ وتشرع فعله قبل النبوة، بل قد أجمع المسلمون على أن الذي فرض على عباده الإيمان به والعمل هو ما جاء به بعد النبوة» (4)

1 _ كليات أبي البقاء : 125.
2 _ فتوح البلدان للبلاذري : 39
3 _ تدريب الراوي للسيوطي: 4.
4 _ الفتاوى 10/18.

معنى الحديث القدسي

عرفه العلماء بأنه كل حديث يضيف فيه النبي ﷺ قولا إلى الله عز وجل، ونسبته إلى القدس نسبة تنزيه وتشريف لأنه صادر عن الله من حيث إنه المتكلم به أو المنشئ له، وأما كونه حديثا، فلأن الرسول ﷺ هو الحاكي له عن الله تعالى . ويختلف عن القرآن بأمور كثيرة أهمها كما ذكر أبو البقاء الحنفي «أن القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحي جلي، وأما الحديث القدسي فهو ما كان لفظه من عند رسول الله ومعناه من عند الله بالإلهام أو بالمنام» (1).

والحديث القدسي قد يكون بوحي جلي إلا أن الوحي الجلي ليس شرطا له بخلاف القرآن الكريم، والأحاديث القدسية كثيرة ناهزت المائتين وخمسين حديثا، وقد جمعها بعض العلماء كالشيخ المحدث عبد الرؤوف بن علي المناوي في كتابه "الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية" وبلغت عنده 2720 حديثا.

تعريف السند والمتن

الإسناد والمتن زمام علم الحديث، وموضوعه الذي عليه تنبني أصول هذا العلم، قال الإمام السيوطي :

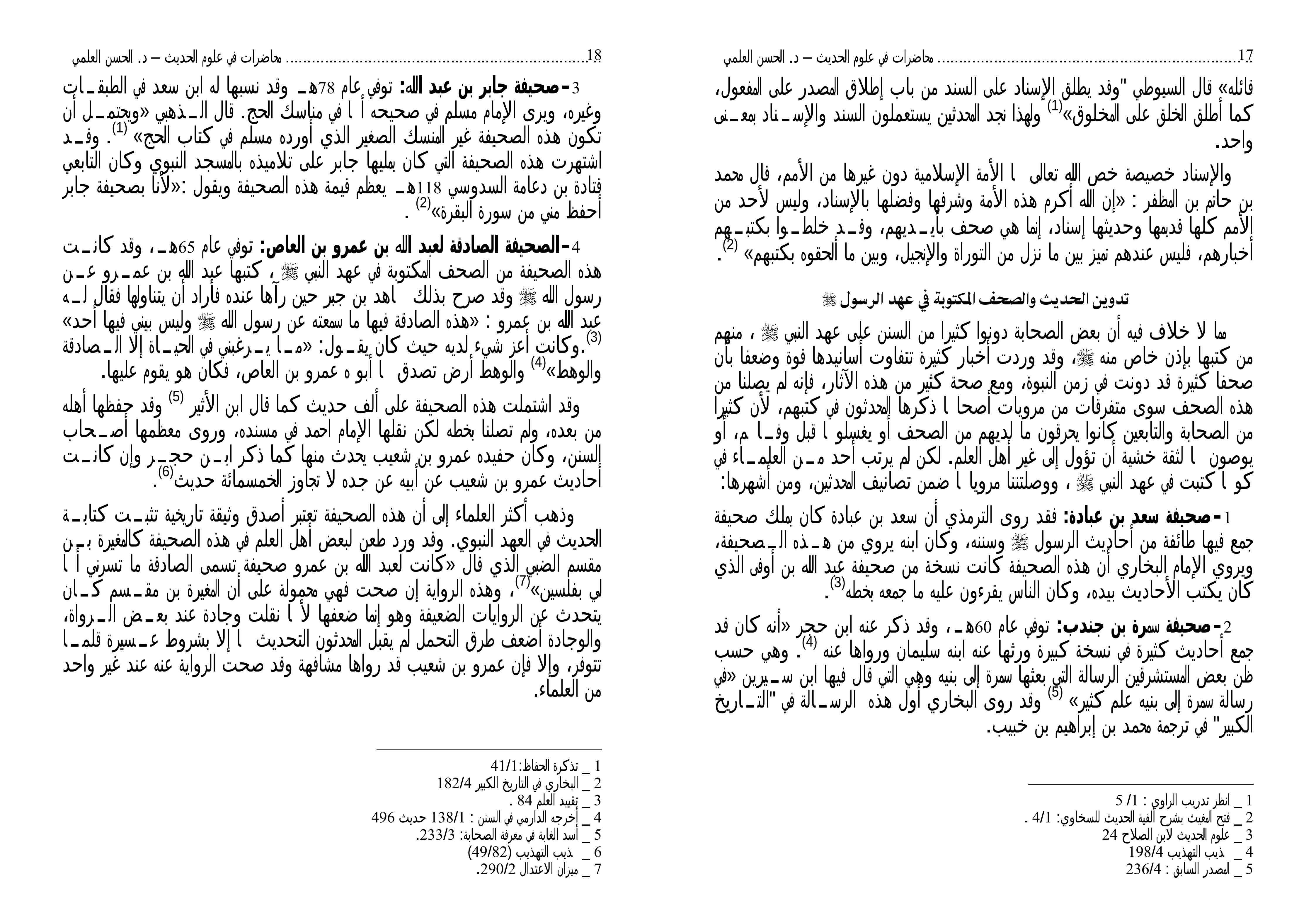
والسند الإخبار عن طريق   متن **كالاسناد لدى الفريق**
والمتن **ما انتهى إليه السند   من الكلام والحديث فيدوا**

فالمتن : في اللغة ما صلب من ظهر كل شيء ، ومتن القوس تمتينا شدها بالعصب، ومتن في الأرض إذا ذهب أما في الاصطلاح فهو: «ألفاظ الحديث التي تتقوم بها معانيه» .

أما السند: فعرفه علماء اللغة "بأنه ما ارتفع من الأرض في قبل الجبل أو الوادي، والجمع أسناد ولا يكسر على غير ذلك" كما قال ابن منظور، وكل شيء أسندته إلى شيء فهو مسند، ويقال أسند في الجبل إذا صعده، ويقال فلان سند أي معتمد، قال الجوهري في الصحاح «السند ما قابلك من الجبل وعلا من السفح، وفي حديث أحد رأيت النساء يسندن في الجبل أي يصعدن» ، وليس له جمع غير "أسناد" (2).

أما اصطلاحا فهو «سلسلة الرواة الذين نقلوا الحديث من مصدره الأول» قال النووي : «وسمي هذا الطريق سندا إما لأنه المتسند عليه في نسبة المتن إلى مصدره، أو لاعتماد الحفاظ على السند لمعرفة صحة الحديث وضعفه» أما **الإسناد** «فهو رفع الحديث إلى

1 _ كليات أبي البقاء : 288 .
2 _ لسان العرب 220/3.



قائله» قال السيوطي "وقد يطلق الإسناد على السند من باب إطلاق المصدر على المفعول، كما أطلق الخلق على المخلوق»[1] ولهذا نجد المحدثين يستعملون السند والإسناد بمعنى واحد.

والإسناد خصيصة خص الله تعالى ا الأمة الإسلامية دون غيرها من الأمم، قال محمد بن حاتم بن المظفر : «إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، إنما هي صحف بأيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، فليس عندهم تميز بين ما نزل من التوراة والإنجيل، وبين ما ألحقوه بكتبهم» [2].

تدوين الحديث والصحف المكتوبة في عهد الرسول ﷺ

مما لا خلاف فيه أن بعض الصحابة دونوا كثيرا من السنن على عهد النبي ﷺ ، منهم من كتبها بإذن خاص منه ﷺ، وقد وردت أخبار كثيرة تتفاوت أسانيدها قوة وضعفا بأن صحفا كثيرة قد دونت في زمن النبوة، ومع صحة كثير من هذه الآثار، فإنه لم يصلنا من هذه الصحف سوى متفرقات من مرويات أصحا ا ذكرها المحدثون في كتبهم، لأن كثيرا من الصحابة والتابعين كانوا يحرقون ما لديهم من الصحف أو يغسلو ا قبل وفا م، أو يوصون ا لثقة خشية أن تؤول إلى غير أهل العلم. لكن لم يرتب أحد من العلماء في كو ا كتبت في عهد النبي ﷺ ، ووصلتنا مرويا ا ضمن تصانيف المحدثين، ومن أشهرها:

1- **صحيفة سعد بن عبادة:** فقد روى الترمذي أن سعد بن عبادة كان يملك صحيفة جمع فيها طائفة من أحاديث الرسول ﷺ وسننه، وكان ابنه يروي من هذه الصحيفة، ويروي الإمام البخاري أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أوفى الذي كان يكتب الأحاديث بيده، وكان الناس يقرءون عليه ما جمعه بخطه[3].

2- **صحيفة سمرة بن جندب:** توفي عام 60هـ، وقد ذكر عنه ابن حجر «أنه كان قد جمع أحاديث كثيرة في نسخة كبيرة ورثها عنه ابنه سليمان ورواها عنه [4]. وهي حسب ظن بعض المستشرقين الرسالة التي بعثها سمرة إلى بنيه وهي التي قال فيها ابن سيرين «في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير» [5] وقد روى البخاري أول هذه الرسالة في "التاريخ الكبير" في ترجمة محمد بن إبراهيم بن خبيب.

1 _ انظر تدريب الراوي : 1/ 5
2 _ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي: 4/1 .
3 _ علوم الحديث لابن الصلاح 24
4 _ ذيب التهذيب 198/4
5 _ المصدر السابق : 236/4

3- **صحيفة جابر بن عبد الله:** توفي عام 78هـ وقد نسبها له ابن سعد في الطبقات وغيره، ويرى الإمام مسلم في صحيحه أ ا في مناسك الحج. قال الذهبي «ويحتمل أن تكون هذه الصحيفة غير المنسك الصغير الذي أورده مسلم في كتاب الحج» [1]. وقد اشتهرت هذه الصحيفة التي كان يمليها جابر على تلاميذه بالمسجد النبوي وكان التابعي قتادة بن دعامة السدوسي 118هـ يعظم قيمة هذه الصحيفة ويقول :«لأنا بصحيفة جابر أحفظ مني من سورة البقرة»[2] .

4- **الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص:** توفي عام 65هـ، وقد كانت هذه الصحيفة من الصحف المكتوبة في عهد النبي ﷺ ، كتبها عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ وقد صرح بذلك اهد بن جبر حين رآها عنده فأراد أن يتناولها فقال له عبد الله بن عمرو : «هذه الصادقة فيها ما سمعته عن رسول الله ﷺ وليس بيني فيها أحد» [3].وكانت أعز شيء لديه حيث كان يقول: «ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة والوهط»[4] والوهط أرض تصدق ا أبوه عمرو بن العاص، فكان هو يقوم عليها.

وقد اشتملت هذه الصحيفة على ألف حديث كما قال ابن الأثير [5] وقد حفظها أهله من بعده، ولم تصلنا بخطه لكن نقلها الإمام احمد في مسنده، وروى معظمها أصحاب السنن، وكان حفيده عمرو بن شعيب يحدث منها كما ذكر ابن حجر وإن كانت أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا تجاوز الخمسمائة حديث[6].

وذهب أكثر العلماء إلى أن هذه الصحيفة تعتبر أصدق وثيقة تاريخية تثبت كتابة الحديث في العهد النبوي. وقد ورد طعن لبعض أهل العلم في هذه الصحيفة كالمغيرة بن مقسم الضبي الذي قال «كانت لعبد الله بن عمرو صحيفة تسمى الصادقة ما تسرني أ ا لي بفلسين»[7]، وهذه الرواية إن صحت فهي محمولة على أن المغيرة بن مقسم كان يتحدث عن الروايات الضعيفة وهو إنما ضعفها لأ ا نقلت وجادة عند بعض الرواة، والوجادة أضعف طرق التحمل لم يقبل المحدثون التحديث ا إلا بشروط عسيرة قلما تتوفر، وإلا فإن عمرو بن شعيب قد رواها مشافهة وقد صحت الرواية عنه عند غير واحد من العلماء.

1 _ تذكرة الحفاظ:41/1
2 _ البخاري في التاريخ الكبير 182/4
3 _ تقييد العلم 84 .
4 _ أخرجه الدارمي في السنن : 138/1 حديث 496
5 _ أسد الغابة في معرفة الصحابة: 233/3.
6 _ ذيب التهذيب (49/82)
7 _ ميزان الاعتدال 290/2.



5- **الصحيفة الصحيحة لهمام بن منبه:** توفي عام 131هـ على أرجح الأقوال، وهو تابعي جليل لقي أبا هريرة رضي الله عنه وسمع منه كثيرا، وهذه الصحيفة هي مما دونه من سماعاته عنه وسماها «الصحيفة الصحيحة» على غرار صحيفة عبد الله بن عمرو، وقد وصلتنا كاملة كما رواها ودونها همام عن أبي هريرة عثر عليها الدكتور المحقق محمد حميد الله في مخطوطتين متماثلتين في دمشق وبرلين[1] وقد نقلها الإمام أحمد كاملة في مسنده، كما نقل البخاري عددا كبيرا من أحاديثها في أبواب مختلفة من صحيحه، وقد اشتملت على 138 حديثا.

وهي من أصدق الوثائق التاريخية الدالة على كتابة الحديث منذ عهد مبكر وإن لم تدون في عصر النبوة لأن هماما ولد قبيل عام 40هـ وأبو هريرة توفي سنة 58هـ. وقد تداولها طلاب العلم واشتهرت بينهم رواها عن همام بن منبه تلميذ معمر بن راشد ثم عبد الرزاق عن معمر ثم اتصلت أسانيدها بإعلام المصنفين في الحديث كالإمام أحمد والبخاري وغيره.

6- **صحف أخرى اشتهرت** في **زمن النبوة:** شاع في زمن النبي ﷺ صحف كانت أشبه ما تكون بالوثائق الرسمية للدولة، ومنها الصحيفة التي أمر النبي ﷺ بتدوينها في السنة الأولى من الهجرة وقد نصت على حقوق المسلمين من المهاجرين والأنصار وأهل يثرب من الأعراب واليهود المجاورين وجاء في مقدمتها «هذا كتاب محمد النبي الرسول ﷺ بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم أنهم أمة واحدة من دون الناس»[2] ، وقد اشتهرت هذه الصحيفة بين المسلمين في الصدر الأول وتناقلها المؤرخون وأصحاب السير، وكانت بمثابة دستور وميثاق للدولة الإسلامية في عهد النبوة .

كما اشتهرت في زمنه ﷺ كتب كان يرسلها إلى عماله على الأمصار، ككتابه للعلاء الحضرمي في الصدقات، وكتابه لعمرو بن حزم عامله على اليمن وفيه أصول الإسلام وطريق الدعوة إليه وبيان العبادات، وأنصبة زكاة الإبل والبقر والغنم، والجزية على غير المسلمين، والدية والجراحات. وقد أخرج بعضه الإمام البخاري ومالك والنسائي والدرامي والسيوطي [3].

وقد أربت كتب رسول الله ﷺ إلى الملوك والأمراء، وولاته وعماله وإلى أهل الذمة وغيرهم على 280 كتابا، وذكر صاحب الأموال أنها كانت عند عمر ملء صندوق إلا

1 _ أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب : 201 .
2 _ الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام : 202 .
3 _ الوثائق السياسية في العصر النبوي لمحمد حميد الله : 150.

أنها احترقت يوم دير الجماجم عام 82هـ وما بقي منها قضت عليه صروف الدهر وغارات التتار، وبقي بعضها إلى القرن 9هـ ككتابه باقطاع تميم الداري أرضا[1] وهذا ما يدل على أن حركة تدوين الحديث نشأت منذ عهد الرسول ﷺ خلافا لما هو شائع بين العامة من آراء المستشرقين وغيرهم من أن تدوين الحديث لم يعرف إلا في زمن الأمويين في أوائل القرن الثاني الهجري.

تدوين الحديث في عصر الراشدين

لم تتغير الحال كثيرا في عصر الخلفاء الراشدين فرغم ما روي عن النبي ﷺ في إباحة الكتابة، وما دون من الأحاديث بين يديه ﷺ، ظل كثير من الصحابة يتورعون في الكتابة ولا يستجيزونها لمن يأخذ عنهم.

فأبو بكر رضي الله عنه ثبت أنه جمع طائفة من الأحاديث بلغت 500 حديث كما روت عنه عائشة ثم دعا بنار فأحرقها، فعن عائشة رضي الله عنها قالت :«جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ فكان خمسمائة حديث فبات ليلته يتقلب قالت أعدلوا، فقلت لأي شيء تتقلب لشكوى أو لشيء بلغك فلما أصبح قال أي بنية هلمي الأحاديث التي هي عندك قالت فجئته بها فدعا بنار فأحرقها» [2]. وفكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه في جمع السنن ثم عدل عن ذلك لرأي رآه، فعن عروة بن الزبير «أن عمر رضي الله عنه أراد أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب النبي ﷺ في ذلك فأشاروا عليه بذلك، فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له فقال: إني كنت قد ذكرت لكم من كتاب السنن ما قد علمتم، ثم تذكرت فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتبا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدا، فترك كتابة السنن» [3]

وقد كان خوف عمر من إقدامه على كتابة السنة أن ينكب المسلمون على غير القرآن ويهملوا كتاب الله عز وجل ولذلك نهى الناس عن اتخاذ كتب ظهرت بين أيديهم وأنكر على من نسخ كتاب "دانيال" وقال له «لئن بلغني أنك قرأته أو أقرأته أحدا من الناس لأنهكنك عقوبة» وقام خطيبا في الناس «أيها الناس إنه قد بلغني أنه قد ظهرت في أيديكم كتب فأحبها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يبقين أحد عنده كتاب إلا أتاني به فأرى فيه

1 _ انظر الأموال 359، ومسالك الأبصار في ممالك الأمصار للبكري : 173.
2 _ الرياض النضرة في مناقب العشرة لمحب الدين الطبري: 2 / 144.
3 _ تقييد العلم للخطيب البغدادي: 50 .

رأيي، فظنوا أنه يريد أن يقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف فأتوه بكتبهم، فأحرقها بالنار وقال "أمنية كأمنية أهل الكتاب» (1).

وبلغ م الورع والاحتياط أ م كانوا يتشددون في الرواية ويأمرون بالإقلال منها لئلا يشتغل الناس ا عن كتاب الله. وكذلك فعل ابن مسعود حين جاءه علقمة بصحيفة فيها أحاديث في آل البيت، دعا بطست من ماء فمحاها وهو يقول «نحن نقص عليك أحسن القصص ا أوحينا إليه هذا القرآن، القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بما سواه» (2). وكان علي يخطب في الناس «أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنما هلك الناس حيث اتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ر م» وقد كره زيد بن ثابت أن يكتب عنه مروان بن الحكم، وقال ابن عباس «إنا لا نكتب العلم ولا نكتِبه» (3).

وقال أبو سعيد الخدري لابن ضرة: «إنا لا نكتبكم ولن نجعله قرآنا، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا عن رسول الله ﷺ» وكان منهم كبار الصحابة رضي الله عنهم كلهم كرهوا الكتابة في الصدر الأول لنفس العلة التي من أجلها اهم النبي ﷺ عن تدوين الحديث قبل الإذن العام.

قال الخطيب البغدادي: «إن كراهة الكتاب في الصدر الأول إنما هي لئلا يضاهي بكتاب الله تعالى غيره، و ى عن الكتب القديمة أن تتخذ لأنه لا يعرف حقها من باطلها وصحيحها من فاسدها مع أن القرآن كفى منها، ثم لقلة الفقهاء في ذلك الوقت والمميزين بين الوحي وغيره، لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقِهوا في الدين ولا جالسوا العلماء فلم يؤمن أن يلحقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن ويعتقدون أن ما اشتملت عليه من كلام الرحمان» (4).

ثم إنه زالت العلل والموانع في كراهة الكتابة والتدوين لمصلحة أخطر وأعظم، فكان عمر رضي الله عنه بعد ذلك يقول: «قيدوا العلم بالكتاب»(5). وروي عن علي بن أبي طالب انه كان يحض على طلب العلم وكتابته ويقول «من يشتري مني علما بدرهم؟ قال أبو خيثمة يقول: يشتري صحيفة بدرهم يكتب فيها العلم» (6).

1 _ جامع بيان العلم 2/42 .
2 _ تقييد العلم 54 .
3 _ جامع بيان العلم وفضله: 65.
4 _ تقييد العلم 57.
5 _ المحدث الفاصل بين الراوي :
6 _ تقييد العلم 90.

وروي عن ابن عباس أنه «كانت معه ألواح يكتب فيها وكان يملي التفسير على مجاهد فيكتب، وكان البراء بن عازب يملي على طلابه وهم يكتبون، قال عبد الله بن خنيس «رأيتهم عند البراء يكتبون على أيديهم بالقصب»(1) وعلى كل فقد تضافرت الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم في ذلك حتى أصبحوا يتواصون بكتابة الحديث وحفظه، لأنه زالت علة النهي ولم تعد الحاجة داعية إلى منع الكتابة .

التدوين في عصر التابعين

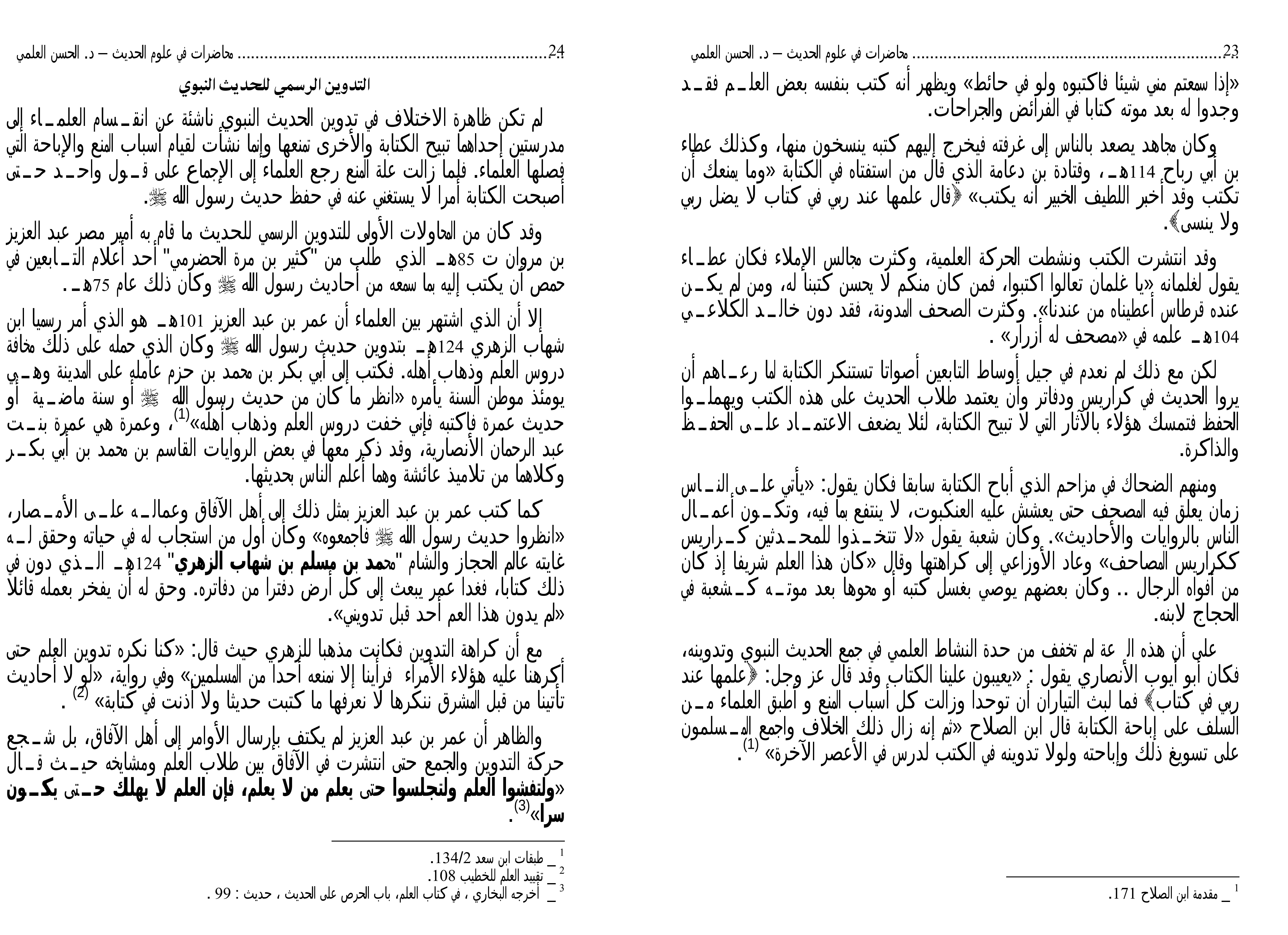
اتفقت آراء التابعين حول تدوين السنن لأ م تلاميذ الصحابة وقد أُثرت عنهم روايات في كراهة الكتابة ، كما وجد منهم طائفة تساهلوا في أمرها فكانوا يحضون تلامذ م عليها، حتى أصبحت أمرا متداولا بينهم. ذلك أن الأسباب التي حملت الصحابة على الكراهة والحظر ثم الإباحة هي نفسها التي حملت التابعين وأتباعهم على ذلك.

ففي عصر كبار التابعين امتنع كثير منهم عن الكتابة، كعبيدة بن عمرو السلماني 72هـ، وإبراهيم بن يزيد التيمي 92هـ ، وجابر بن يزيد 93هـ وإبراهيم النخعي 96هـ فقد كره عبيدة أن يكتب عنه أحد وكان يقول لإبراهيم «لا تخلدن عني كتابا» إذ كان يرى ذلك إثما، وقد دعا بكتبه قبل وفاته فأحرقها وقال «أخشى أن يليها قوم يضعو ا غير موضعها» وكره إبراهيم النخعي أن تكتب الأحاديث في الكراريس وتشبه بالمصاحف (2).

كما كان عامر الشعبي يقول: «ما كتبت سوداء في بيضاء ولا سمعت من رجل حديثا فأردت أن يعيده علي»(3)، ومما زاد في كراهة القوم للكتابة أن آراءهم بدأت تشتهر، فكانوا يخشون إذا كتب عنهم الأحاديث أن يكتبوها إلى جانب تلك الآراء، فنهوا عن ذلك، فقد قيل لجابر بن زيد «إ م يكتبون رأيك، فأنكر ذلك وقال: يكتبون ما عسى أن أرجع عنه غدا»، فكانوا يشددون في أمر الكتابة مخافة أن تمتزج آراءهم بما يكتب من السنن.

ولذلك أثرت عنهم أقوال في إباحة الكتابة وإجاز ا بعد ذلك حين أمنوا من اختلاط الحديث بالرأي وفقهوا ذلك فقها جيدا، فصاروا يعقدون الحلقات للكتابة والإملاء ويحضون عليها طلاب العلم: «فقد كان سعيد بن جبير يكتب عن ابن عباس فإذا امتلأت صحفه كتب في نعله حتى يملأها»، وكان عامر الشعبي رغم اعتماده على الحفظ يقول :

1 _ جامع بيان العلم :
2 _ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي : 230 .
3 _ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي : 380 .



«إذا سمعتم مني شيئا فاكتبوه ولو في حائط» ويظهر أنه كتب بنفسه بعض العلم فقد وجدوا له بعد موته كتابا في الفرائض والجراحات.

وكان مجاهد يصعد بالناس إلى غرفته فيخرج إليهم كتبه ينسخون منها، وكذلك عطاء بن أبي رباح 114هـ، وقتادة بن دعامة الذي قال من استفتاه في الكتابة «وما يمنعك أن تكتب وقد أخبر اللطيف الخبير أنه يكتب» ﴿قال علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى﴾.

وقد انتشرت الكتب ونشطت الحركة العلمية، وكثرت مجالس الإملاء فكان عطاء يقول لغلمانه «يا غلمان تعالوا اكتبوا، فمن كان منكم لا يحسن كتبنا له، ومن لم يكن عنده قرطاس أعطيناه من عندنا». وكثرت الصحف المدونة، فقد دون خالد الكلاعي 104هـ علمه في «مصحف له أزرار» .

لكن مع ذلك لم نعدم في جيل أوساط التابعين أصواتا تستنكر الكتابة لما رءاهم أن يروا الحديث في كراريس ودفاتر وأن يعتمد طلاب الحديث على هذه الكتب ويهملوا الحفظ فتمسك هؤلاء بالآثار التي لا تبيح الكتابة، لئلا يضعف الاعتماد على الحفظ والذاكرة.

ومنهم الضحاك في مزاحم الذي أباح الكتابة سابقا فكان يقول: «يأتي على الناس زمان يعلق فيه المصحف حتى يعشش عليه العنكبوت، لا ينتفع بما فيه، وتكون أعمال الناس بالروايات والأحاديث». وكان شعبة يقول «لا تتخذوا للمحدثين كراريس ككراريس المصاحف» وعاد الأوزاعي إلى كراهتها وقال «كان هذا العلم شريفا إذ كان من أفواه الرجال .. وكان بعضهم يوصي بغسل كتبه أو محوها بعد موته كشعبة في الحجاج لابنه.

علي أن هذه ال عة لم تخفف من حدة النشاط العلمي في جمع الحديث النبوي وتدوينه، فكان أبو أيوب الأنصاري يقول : «يعيبون علينا الكتاب وقد قال عز وجل: ﴿علمها عند ربي في كتاب﴾ فما لبث التياران أن توحدا وزالت كل أسباب المنع و أطبق العلماء من السلف على إباحة الكتابة قال ابن الصلاح «ثم إنه زال ذلك الخلاف واجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة» [1] .

1 _ مقدمة ابن الصلاح 171.

التدوين الرسمي للحديث النبوي

لم تكن ظاهرة الاختلاف في تدوين الحديث النبوي ناشئة عن انقسام العلماء إلى مدرستين إحداهما تبيح الكتابة والأخرى تمنعها وإنما نشأت لقيام أسباب المنع والإباحة التي فصلها العلماء. فلما زالت علة المنع رجع العلماء إلى الإجماع على قول واحد حتى أصبحت الكتابة أمرا لا يستغني عنه في حفظ حديث رسول الله ﷺ.

وقد كان من المحاولات الأولى للتدوين الرسمي للحديث ما قام به أمير مصر عبد العزيز بن مروان ت 85هـ الذي طلب من "كثير بن مرة الحضرمي" أحد أعلام التابعين في حمص أن يكتب إليه بما سمعه من أحاديث رسول الله ﷺ وكان ذلك عام 75هـ .

إلا أن الذي اشتهر بين العلماء أن عمر بن عبد العزيز 101هـ هو الذي أمر رسميا ابن شهاب الزهري 124هـ بتدوين حديث رسول الله ﷺ وكان الذي حمله على ذلك مخافة دروس العلم وذهاب أهله. فكتب إلى أبي بكر بن محمد بن حزم عامله على المدينة وهي يومئذ موطن السنة يأمره «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنة ماضية أو حديث عمرة فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله»[1]، وعمرة هي عمرة بنت عبد الرحمان الأنصارية، وقد ذكر معها في بعض الروايات القاسم بن محمد بن أبي بكر وكلاهما من تلاميذ عائشة وهما أعلم الناس بحديثها.

كما كتب عمر بن عبد العزيز بمثل ذلك إلى أهل الآفاق وعماله على الأمصار، «انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه» وكان أول من استجاب له في حياته وحقق له غايته عالم الحجاز والشام "**محمد بن مسلم بن شهاب الزهري**" 124هـ الذي دون في ذلك كتابا، فغدا عمر يبعث إلى كل أرض دفترا من دفاتره. وحق له أن يفخر بعمله قائلا «لم يدون هذا العم أحد قبل تدويني».

مع أن كراهة التدوين فكانت مذهبا للزهري حيث قال: «كنا نكره تدوين العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء فرأينا إلا نمنعه أحدا من المسلمين» وفي رواية، «لو لا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبت حديثا ولا أذنت في كتابة»[2] .

والظاهر أن عمر بن عبد العزيز لم يكتف بإرسال الأوامر إلى أهل الآفاق، بل شجع حركة التدوين والجمع حتى انتشرت في الآفاق بين طلاب العلم ومشايخه حيث قال «**ولتفشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا**»[3] .

1 _ طبقات ابن سعد 134/2.
2 _ تقييد العلم للخطيب 108.
3 _ أخرجه البخاري ، في كتاب العلم، باب الحرص على الحديث ، حديث : 99 .



وفرض لأهل العلم نصيبا من بيت المال يسد حاجاتهم حتى يتمكنوا من التفرغ لنشر العلم وجمع الحديث ومدارسته في المساجد قال لواليه على حمص «**مر لأهل الصلاح من بيت المال ما يغنيهم لئلا يشغلهم شيء عن تلاوة القرآن وما حملوا من الحديث**». وكان ابن شهاب الزهري من أروى الناس في زمانه حتى قال عنه أبو الزناد: «**كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس**». وقد اخترمت المنية عمر بن عبد العزيز قبل أن يشهد نتائج سعيه المبرور إلا ما كان من الزهري الذي أطلعه على مصنفه. وهكذا اعتبر العلماء تدوين عمر بن عبد العزيز أول تدوين للسنة، فكانت نهاية القرن الأول الهجري خاتمة حاسمة لما كان من كراهة الكتابة وإباحتها فدونت السنة في صحف وكراريس ودفاتر، وكثرت المصنفات في أيدي طلاب الحديث.

المصنفون الأوائل في الحديث

امتد تدوين السنن وانتشر في الأمصار الإسلامية، فظهرت مصنفات كثيرة في الحديث في منتصف القرن الثاني الهجري في أوقات متقاربة، وكان منهج التصنيف ترتيبا للأبواب، بعدما كان أهل الحديث يجمعون الأحاديث المختلفة في الصحف والكراريس. على أن ما جمعه هؤلاء من الأحاديث والسنن ظل مختلطا بفتاوى الصحابة وأقوال التابعين قال السيوطي :

أول جامع الحديث والأثر　　ابن شهاب آمرا له عمر
و أول الجامع للأبواب　　جماعة في العصر ذو اقتراب
كابن جريج وهشيم مالك　　و معمر وولد المبارك

وقد اختلف العلماء في أول من صنف وجمع الأحاديث، فقيل عبد الملك بن جريج 150هـ بمكة ومالك 179هـ أو محمد بن إسحاق 151هـ بالمدينة . وصنف بها عبد الرحمان بن أبي ذئب موطأ أكبر من موطأ مالك، وبالبصرة الربيع بن صبيح 160هـ، وقيل سعيد بن أبي عروبة 156هـ، وسفيان الثوري ت 161هـ بالكوفة، وخالد بن جميل العدني، ومعمر بن راشد ت 153هـ باليمن والأوزاعي بالشام 137هـ وعبد الله بن المبارك 181 بخراسان، وهشيم بن بشير 183هـ بواسط، وجرير بن عبد الحميد 188هـ وعبد الله بن وهب 197هـ بمصر.

ثم تلاهم من أهل عصرهم جماعة في النسج على منوالهم، وكان هذا التصنيف بالنسبة إلى جمع الأبواب وضمها في مؤلف أو جامع. وأما جمع حديث إلى مثله في باب فقد سبق إليه التابعي عمر الشعبي 103هـ الذي روي عنه أنه قال «**هذا باب من الطلاق جسيم إذا اعتدت المرأة ورثت**» وساق فيه أحاديث كثيرة.

ولما كانت هذه التصانيف مختلطة بأقوال الصحابة والتابعين، رأى أهل العلم الذين جاءوا من بعدهم إفراد حديث رسول الله ﷺ، فظهرت المسانيد وهي مصنفات جمعت السنن حسب أسماء الصحابة مرتبين حسب السوابق الإسلامية أو الأنساب. وكان أول من صنف مسندا، أبو داود سليمان بن الجارود الطيالسي ت 204هـ، وتبعه بعض معاصريه من أتباع التابعين، فصنف أسد بن موسى الأموي ت 212هـ، ويحيى بن عبد الحميد الكوفي 228هـ قال ابن عدي «هو أول من صنف المسند بالكوفة» واقتفى الأئمة آثارهم كأحمد بن حنبل 241هـ وإسحاق بن راهوية 238هـ وعثمان بن أبي شيبة 239، وبقي بن مخلد 296هـ، ويعتبر مسند الإمام أحمد أوفى المسانيد وأوسعها.

ثم جاء من أهل العلم من نزع إلى تجريد الأحاديث الصحيحة وإفرادها بالتصنيف. وكان أول من جرد الصحيح الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري 256هـ ثم الإمام مسلم (204-261)، ثم تلاهم أئمة آخرون في النسخ على منوالهم كأبي داود سليمان في الأشعث السجستاني (202-275هـ) وأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي 279هت وأحمد بن شعيب النسائي (215-303هـ) ثم ابن ماجه القزويني (207-273هـ).

أهم كتب الحديث وأنواعها

لقد أثمرت جهود العلماء طيلة عصر التدوين مصنفات عدة في الحديث النبوي، اختلفت أنواعها باختلاف مناهج العلماء ومناحيهم في التصنيف فكان منها كتب الصحاح، والجوامع، والمسانيد، والمعاجم، والمستدركات والمستخرجات، والأجزاء.

1 - **كتب الصحاح:** وهي تشمل الكتب الستة، للبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، إلا أن العلماء اختلفوا في عد ابن ماجه منها، فجعل بعضهم موطأ مالك سادس الكتب الستة كما ذهب إليه ابن حجر. وإنما سميت الكتب الستة بالصحاح على وجه التغليب، وإلا فإن كتب السنن الأربعة لأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه هي دون الصحيحين منزلة وأقل دقة وضبطا.

ومن كتب الصحاح كذلك صحيح ابن خزيمة 311هـ، وصحيح أبي عوانة الاسفراييني ت 316هـ وصحيح ابن حبان البستي 354هـ، والصحاح المختارة للضياء محمد بن عبد الواحد المقدسي 643هـ. قال ابن كثير «وكتب أخر التزم أصحابها صحتها كابن خزيمة وابن حبان البستي وهما خير من المستدرك بكثير وأنظف أسانيدا ومتونا»[1]

1 _ اختصار علوم الحديث لابن كثير : 27.

ولكل من أصحاب الكتب الستة مزية يعرف ا ولذلك قالوا: «من أراد التفقه فعليه بصحيح البخاري، ومن أراد قلة التعليقات فعليه بصحيح مسلم [1]، ومن رغب في زيادة معلوماته في فن الحديث فعليه بجامع الترمذي، ومن قصد إلى حصر أحاديث الأحكام فبغيته لدى أبي داود في سننه، ومن كان يعنيه حسن التبويب في الفقه فابن ماجه يلبي رغبته، أما النسائي فقد توافرت له أكثر هذه المزايا» [2].

2- **الجوامع:** وهي مصنفات قصد فيها مؤلفوها جمع أبواب الحديث التي اصطلحوا على أ ا ثمانية وهي: باب السفر والقيام والقعود أو باب الشمائل، باب الفتن، ثم باب المناقب والمثالب، والكتاب الجامع لهذه الأبواب يسمى جامعا كجامع البخاري وجامع الترمذي وقد كانت هذه الأبواب الثمانية قبل أن تظهر في الجوامع موضوعات مستقلة من كتب وأجزاء، ككتاب التوحيد لابن خزيمة في العقائد، والزهد لأحمد بن حنبل، وسنن أبي داود في الأحكام، والأدب المفرد للبخاري في الآداب، وكتاب ابن مردويه في التفسير، والشمائل للترمذي، وكتاب الفتن لنعيم بن حماد.

3- **المسانيد:** وهي مصنفات جمع فيها مصنفوها الأحاديث على أسماء الصحابة حسب السوابق الإسلامية، أو تبعا للأنساب، والجمع على حسب السوابق أفضل عند عامة أهل الحديث، قال الخطيب «وهذه الطريقة أحب إلينا في تخريج المسند، فيبدأ بالعشرة رضوان الله عليهم ثم يتبعهم بالمقدمين من أهل بدر» ومنها مسند أبي داود الطيالسي 204هـ وهو أول من ألف في المسانيد، ومنها كذلك، مسند بقي بن مخلد ت 296هـ ويسمى مسنده أيضا مصنفا لأنه صنف فيه أحاديث كل صحابي على أبواب الفقه، وأوفى تلك المسانيد وأجمعها مسند الإمام أحمد بن حنبل، وفيه أحاديث صحيحة كثيرة لم تخرج في الكتب الستة.

4- **المعاجم:** وهي مصنفات من نوع خاص قصد فيها مؤلفوها جمع الأحاديث، على أسماء الشيوخ أو البلدان أو القبائل مرتبة على حروف المعجم، وأشهرها معجم الطبراني الكبير والأوسط والصغير.

5- **المستدركات:** جمع مستدرك، وهو ما استدرك فيه مصنفه على مؤلف ما فاته في كتابه مما كان على شرطه، وأشهرها مستدرك الحاكم على الصحيحين وقد لخصه الإمام الذهبي، غير أن الحاكم ألزم الشيخين بإخراج أحاديث لا تلزمهما لضعف رواا عندهما،

1 _ قيل إن التعاليق الواردة في صحيح مسلم لم تزد على أربعة عشر موضعا، يعلق فيها سند الحديث فيقول مسلم "قال رسول الله ﷺ سردها الحافظ العراقي في نكته على ابن الصلاح.

2 _ علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح 119

على أن الضرر في مستدرك الحاكم أنه كان يظن ما ليس بصحيح صحيحا، وقد خرج بعض الأحاديث على شرط الشيخين، وإن كان من كثير من استدراكاته مقال.

6- **المستخرجات:** وموضوع المستخرج كما قال الحافظ العراقي «أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه» ومنها مستخرج أبي بكر الإسماعيلي على البخاري، ومستخرج أبي عوانة على مسلم، ومستخرج أبي نعيم على الصحيحين.

7- **الأجزاء:** والجزء في اصطلاح المحدثين: تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم كجزء أبي بكر، أو الأحاديث المتعلقة بمطلب من المطالب، كجزء في قيام الليل للمروزي وجزء في صلاة الضحى للسيوطي، ومنها كتب الفوائد الحديثية كالوحدانيات والثنائيات والعشريات، ككتاب الوحدان للإمام مسلم. وقد فصل القول في هذه المصنفات صاحب الرسالة المستطرفة.

أقسام الحديث من حيث القبول و الرد

اصطلح المحدثون على تقسيم الحديث من حيث القبول والرد إلى ثلاثة أقسام صـحيح وحسن وضعيف، كما قال الخطابي ت 388هـ في "معالم السنن" الذي شرح به سـنن أبي داود :«اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام حديث صحيح وحديث حسن وحديث سقيم» [1] . قال السيوطي :

والأكثرون قسموا هذي السنن   إلى صحيح وضعيف وحسن

وهذا التقسيم اصطلاح المتأخرين بعد عصر الإمام الترمذي 279هـ إذ هو أول مـن قسم الحديث هذا التقسيم، وإلا فهو عند المتقدمين قسمان صحيح وضـعيف، فكـان الحسن داخلا في أحد النوعين، ولم يجعلوه قسما بذاته.

قال ابن تيمية «وأما من قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان، ضعيف ضـعفا لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف ضعفا يوجب تركه وهو الواهي»[2] ثم درج المحدثون في كتبهم على هذا التقسيم الثلاثي.

1- الحديث الصحيح

عرفه ابن الصلاح بقوله : «الحديث الصحيح هو المسند الذي يتصل إسـناده بنقـل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا» [3] ثم اختـصر الإمام النووي هذا التعريف في التقريب فقال «هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة» [4] قال السيوطي:

حد الصحيح مسند بوصله   بنقل عـدل ضابط عن مثلـه
ولم يكن شـذا ولا معلـلا   والحكم بالصحة والضعف على

و مثاله : ما أخرجه الإمام البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن أبي الزنـاد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «لولا أن أشق علـى امتي لأمر م بالسواك عند كل صلاة».

فالحديث الصحيح لا بد له من خمسة شروط وهي :

1 _ التبصرة والتذكرة للعراقي : 12.
2 _ الفتاوي 12/18 .
3 _ علوم الحديث ص:6 .
4 _ تدريب الراوي للسيوطي 22/1 .

1- **اتصال السند:** وهو اتصال سلسلة الرواة من لدن راوي الحـديث إلى الـنبي ﷺ بحيث لا يحصل فيها انقطاع أو تعليق أو إعضال أو تدليس أو إ ام، وغير ذلك من صور الانقطاع، فيخرج بذلك المنقطع والمرسل والمعضل والمعلق والمدلس والمبهم، وغيرها مما لم يتوفر فيه شرط اتصال السند.

2- **عدالة الرواة** : والعدل من استقام دينه وخلقه، وسلم من أسباب الفسق وخوارم المروءة فيخرج ذا الشرط الحديث الموضوع الذي يرويه كذاب، وما ضعف لا ام راويه بالفسق أو الإخلال بالمروءة.

3- **ضبط الرواة:** ومعناه قوة الحفظ والتيقظ عند السماع والأداء، وحفظه لما سمعـه من وقت التحمل إلى وقت الأداء، فمن كان مغفلا خفيف الضبط أو كثير النسيان فاحش الغلط لا يصح حديثه، وقد وهم الخطابي في معالم السنن، قال : «والصحيح عندهم مـا اتصل سنده، وعدلت نقلته» فلم يشترط ضبط الراوي ولا سلامة الحديث من الـشذوذ والعلة وعدالة الراوي لا تكفي للحكم بصحة حديثه، إذ لا بد من كونه ضابطا لما ينقل.

4- **السلامة من الشذوذ:** والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هم أوثق منه، لقوة حفظهم أو لكثرة عددهم ، مما يكون دليلا على وقوع وهم في روايته ويسمى حديثه "شاذا".

5- **السلامة من العلة:** والعلة عند المحدثين «سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع ظهور السلامة منه»[1] وقيدها العلماء بأن تكون قادحة كإرسال خفي في موصـول، أو وصل منقطع، أو رفع موقوف وغير ذلك من العلل القادحة، احترازا من العلـل الـتي لا تقدح في الصحة.

ومسألة الإعلال هذه خلافية بين الفقهاء والمحدثين. قال ابن دقيق العيد في الاقتـراح «إن أصحاب الحديث زادوا ذلك في حد الصحيح، وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثيرا من العلل التي يعلل ا المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء» [2] ومذهب المحدثين في هذا ا ال أحكم وأسلم لأ م أهل هذا العلم.

1 _ فتح المغيث للسخاوي :106/1 .
2 _ التبصرة والتذكرة للعراقي : 15 .

أقسام الحديث الصحيح

قسم المحدثون الصحيح إلى قسمين: صحيح لذاته : وهو الذي اشتمل من صفات القبول على أعلاها، وصحيح لغيره : وهو ما لم يتوفر على أعلى صفات القبول وإنما صح لأمر أجنبي عنه، كالحديث الحسن فإنه إذا روي من غير طريق ارتقى بما عضده من درجة الحسن إلى درجة الصحة فكان صحيحا لغيره(1) .

فالصحيح لذاته سمي كذلك لأن صحته ناشئة من ذاته، بخلاف الصحيح لغيره الذي صح لأمر خارج عنه وقد يلحق بالصحيح أوصاف أخرى لا تؤثر في صحته، «فكما يوصف الصحيح بأنه مسند ومتصل يوصف بأنه متواتر أو آحاد، ويجوز وصفه بأنه غريب أو مشهور»(2).

مراتب الصحة عند المحدثين

لم يعتبر العلماء الأحاديث الصحيحة في درجة واحدة بل صنفوا الصحة فيها إلى مراتب تبعا لتفاوت درجات القبول والتصحيح عندهم، فتحدثوا عن الصحيح والأصح وما هو غاية في الصحة، وقد قسم الإمام النووي درجات الصحة في الأحاديث إلى سبع مراتب وتابعه على هذا التقسيم كثير من المحدثين 1-أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم 2-ما انفرد به البخاري 3-ما انفرد به مسلم 4-ما كان على شرطهما ولم يخرجاه 5- ما كان على شرط البخاري 6-ما كان على شرط مسلم 7- ما صححه غيرهما من الأئمة(3). قال السيوطي :

مروي ذين فالبخاري فما لمسلم **فما حوى شرطهما**
فشرط أول فثان ثم **ما** **كان على شرط** فتى **غيرهما**
وربما يعرض للمفوق ما يجعله **مساويا أو قدما**

والتحقيق في مراتب الصحيح ما قاله العلامة قاسم قطلوبغا في حواشيه على شرح النخبة لابن حجر : «الذي يقتضيه النظر أن ما كان على شرطهما وليس له علة يقدم على ما أخرجه مسلم وحده لأن قوة الحديث إنما هي بالنظر إلى رجاله لا بالنظر إلى كونه في كتابه هذا »(4).

1 _ قواعد التحديث،للقاسمي : 80.
2 _ إلباعث الحثيث :
3 _ أنظر تدريب الراوي ص:37
4 _ قواعد التحديث : 82

قولهم صحيح الإسناد وأصح شيء في الباب

لم يختلف علماء الحديث في أن الحديث إذا جمع شروط الصحة الخمسة وهي اتصاله بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة حكم له بالصحة إلا أنهم يعدلون في بعض الأحيان عن قولهم "حديث صحيح" إلى قولهم "حديث صحيح الإسناد" خشية أن يكون المتن شاذا أو معللا فيصحح السند دون المتن.

وفي هذه الحالة لا تستلزم صحة السند صحة المتن، قال ابن حجر «والذي لا شك فيه أن الإمام منهم لا يعدل عن قوله "صحيح" إلى قوله "صحيح الإسناد" إلا لأمر ما » وعقب على ذلك السيوطي بقوله «فإذا قال ذلك حافظ معتمد ولم يذكر للحديث علة قادحة فالظاهر صحة المتن» (1).

وقد جرى بعض المتأخرين في تصحيح بعض الأحاديث على قولهم «صحيح الإسناد» وإنما حملهم على ذلك الورع والمبالغة في الاحتياط وإلا فإن المقصود «صحة الحديث سندا ومتنا» وقد لا يوجد في الباب غير حديث واحد لم تتوفر فيه جميع شروط الصحة، فيعدل المصنف إلى قوله «هذا اصح شيء في الباب» وهي عبارة وردت كثيرا في جامع الترمذي، وتاريخ البخاري، قال لنووي في الأذكار «لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فإنهم يقولون هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفا، ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفا» (2) .

أصح الأسانيد

وتتفاوت مراتب الصحيح عند العلماء كذلك بتفاوت الأمصار والبلدان التي رواه أهلها، ولذلك تكلموا في أصح الأسانيد في الأمصار واتفق أهل العلم الحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة كما قال ابن تيمية «اتفق أهل العمل بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ثم أهل البصرة ثم أهل الشام» (3).

وقال الخطيب :«أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة، فإن التدليس عندهم قليل والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز، ولأهل اليمن روايات جيدة وطرق صحيحة، إلا أنها قليلة، ومرجعها إلى أهل الحجاز، ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم، والكوفيون مثلهم في الكثرة غير أن

1 _ تدريب الراوي :92 .
2 _ تدريب الراوي : 87
3 _ "قواعد التحديث: 58

روايا م كثيرة الدغل قليلة السلامة من العلل، وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع وما اتصل منه ما أسنده الثقات فإنه صالح والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ» [1].

وقد اجتهد جماعة من أئمة الحديث في سبر أحوال الرواة والأسانيد لمعرفة مراتبها في درجات الصحة والقبول، إلا أنه اختلفت آراؤهم في ذلك ، 1- فقال بعضهم أصح الأسانيد ما رواه الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنه.

2- قال آخرون أصحها ما رواه سليمان الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود. 3- وقال الإمام البخاري «أصحها ما رواه مالك بن أنس عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر» ولما كان الشافعي أجل من روى عن مالك وأحمد أجل من روى عن الشافعي ، جعلوا سلسلة الذهب أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، وقد جزم بذلك العلائي في عوالي مالك فقال في الحديث المذكور "أي ساقه بذلك الإسناد" إنه أصح حديث في الدنيا" [2] .

4- وقيل أصح الأسانيد: ما رواه ابن سيرين، عن عبيدة السلماني عن علي بن أبي طالب" وهو مذهب ابن المديني وعمرو بن علي الفلاس 249هـ وقد أطال العلماء في هذا الموضوع بأقوال وآراء يطول جلبها، وجمع الحافظ العراقي فيما عده من أصح الأسانيد كتابا لطيفا في الأحكام رتبه على أبواب الفقه سماه "**تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد**" وذكر ما ورد ذه الأسانيد من الأحاديث في الموطأ ومسند الإمام أحمد.وقد جمعه من تراجم ستة عشر لأسماء الرواة الذي قيل في روايا م إ ا أصح الأسانيد إما مطلقا وإما مقيدا، ومع ذلك فقد فاته جملة من الأحاديث كما قال ابن حجر [3].

تحقيق الحكم بصحة بعض الأسانيد مطلقا

ذهب الحاكم النيسابوري 405هـ إلى أنه لتسهيل معرفة اصح الأسانيد ينبغي تخصيص القول في أصح الأسانيد بصحابي أو ببلد معين، فيقال أصح إسناد الصحابي فلان كذا وكذا وأصح أسانيد البلد الفلاني كذا وكذا[4]. كما قال السيوطي :

لا ينبغي التعميم في الإسناد   بل خص بالصحب أو البلاد

1 _ قواعد التحديث: 58
2 _ تدريب الراوي : 77 .
3 _ قواعد التحديث للقاسمي : 84
4 _ أنظر فتح المغيث: 11/1، والتدريب 82

وإلى هذا الرأي مال الإمام النووي في التقريب وقال «والمختار أنه لا يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقا» وعقب الحافظ العراقي على ذلك قائلا «مع أنه يمكن للناظر المتقن ترجيح بعضها على بعض من حيث حفظ الإمام الذي رجح إتقانه. وإن لم يتهيأ ذلك على الإطلاق فلا يخلو النظر فيه من فائدة»[1].

قال السيوطي «لأن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة ويعز وجود أعلى درجات القبول في كل واحد واحد من رجال القبول في كل واحد منهم بحسب ما قوي عنده» [2].

ومن ثم جرى كثير من العلماء على تقييد القول بأصحية بعض الأسانيد بالصحابي أو البلد. قال الحاكم : «إن أصح أسانيد أهل البيت جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي إذا كان الراوي عن جعفر ثقة، وأصح أسانيد الصديق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر، ولعائشة عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة وقال "أصح أسانيد المكيين سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر، واصح أسانيد اليمانيين معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة، وأثبت إسناد المصريين: الليث بن سعد عن يزيد بن حبيب عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر الجهني، وأثبتت أسانيد الشاميين الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة، وأثبتت أسانيد الخراسانيين الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه" [3].

وكان جماعة من أهل الحديث لا يعدلون بأسانيد أهل الحجاز شيئا، حتى روي عن الإمام مالك أنه قال «إذا خرج الحديث عن الحجاز انقطع نخاعه» [4] .

العمل بالحديث الصحيح وحجيته

أجمع أئمة الإسلام على أن الحديث متى ثبت صحته كان حجة ملزمة للأمة ووجب العلم به وترك ما سواه من رأي أو خبر، قال ابن القيم :«والذي ندين الله تبارك وتعالى به ولا يسعنا غيره أن الحديث إذا صح عن رسول الله ﷺ ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترك ما خالفه، ولا نتركه لخلاف أحد من الناس كائنا من كان لا رواية ولا غيره، إذ من الممكن أن ينسى الراوي الحديث ولا يحضره وقت الفتيا أو لا يتفطن لدلالته على تلك المسألة، أو يتأول فيه تأويلا مرجوحا أو

1 _ تدريب الراوي : 86
2 _ تدريب الراوي : 86
3 _ معرفة علوم الحديث 54 .
4 _ تدريب الراوي : 86

يكون في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضا في نفس الأمر، أو يقلد في فتواه بخلافه لاعتقاده أنه أعلم منه وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه ولو قدر انتفاء ذلك كله ولا سبيل إلى العمل بانتفائه» [1].

وأطال الكلام في هذه المسألة جماعة من العلماء كابن حجر في نزهة النظر والشعراني في الميزان الكبرى حيث قال "فإن الأئمة كلهم أسرى في يد الشريعة ومن فعل ذلك فقد جاز الخير بكلتي يديه ومن قال لا أعمل بالحديث إلا إن أخذ به إمامي، فاته خير كثير كما عليه كثير من المقلدين للأئمة المذاهب، وكان الأولى لهم عوامل العمل بكل حديث صح بعد إمامهم وتنفيذا لوصية الأئمة، وقولهم "إن إمامنا لم يأخذ ذا الحديث لا ينهض حجة لاحتمال أنه لم يظفر به أو ظفر به لكن لم يصح عنده وقد تقدم قول الأئمة كلهم إذا صح الحديث فهو مذهبي" وليس لأحد معه قياس ولا حجة، إلا طاعة الله وطاعة رسوله بالتسليم له»[2] .

وهذا لم يخالف فيه أحد من المسلمين إلا شذوذ من منكري حجية السنة من الخوارج والروافض.و إنما حصل الخلاف بين العلماء في دلالة الحديث الصحيح، هل يفيد العلم القطعي اليقيني أو الظن، وهذه مسألة جرى فيها خلاف معروف بين الأصوليين والمحدثين على السواء.

1-فذهب جمهور المحدثين والأصوليين إلى أن الحديث الصحيح يوجب العلم القطعي اليقيني، وهو مذهب داود الظاهري والحسن بن علي الكرابسي والحارث بن أسد المحاسبي وحكاه ابن حويد منداذ عن مالك وحكاه السخاوي عن عام السلف وهو الذي اختاره ابن حزم وذهب إليه من الأحكام حيث قال "إن خبر العدل الواحد عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معا" ثم أطال في الاحتجاج لهذا الرأي والرد على مخالفيه في بحث نفيس[3]، واختار ابن الصلاح هذا الرأي في أحاديث الصحيحين فقط فقال بأن ما رواه الشيخان أو أحدهما مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به وجزم بأنه هو القول الصحيحين واستثنى من المقطوع بصحته ما تكلم فيه من أحاديثهما وهي قليلة معروفة عند أهل هذا الشأن.

ونقل هذا الرأي الحافظ العراقي عن محمد بن طاهر المقدسي، والبلقيني عن أبي إسحاق وأبي حامد الاسفرائينيين الشيرازي من الشافعية والسرخسي من الحنفية والقاضي عبد

1 _ قواعد التحديث 87.
2 _ انظر الميزان الكبرى للشعراني : 20/1،
3 _ الإحكام في أصول الأحكام: 119/1 .

الوهاب م المالكية وعن أبي يعلى وابن الزاغوني من الحنابلة وعن أكثر أهل الكلام من الأشعرية، وهوالذي اختاره الإمام السيوطي وابن حجر العسقلاني في شرح النخبة حيث قال"الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم خلافا لمن أبى ذلك، وهو أنواع منها ما أخرجه الشيخان في صحيحها مما لم يبلغ التواتر فإنه احتف به قرائن منها جلالتهما في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر قال، ومنها المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ حيث لا يكون غريبا»[1]

2- واختار النووي وغيره أن صحة الحديث لا تفيد لأنه ظني الثبوت، ولجواز الخطأ والنسيان على الثقة، وهو الذي رجح في التقريب وعزاه للأكثرين من المحققين وأ م قالوا «إنه يفيد الظن ما لم يتواتر» قال في شرح مسلم «لأن ذلك شأن الآحاد ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما، إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي ﷺ» [2].

وقد ناقش البلقيني الإمام النووي فيما اعتمده، وذكر أن ما قاله ابن الصلاح محكي عن كثير من فضلاء المذاهب الأربعة، وأنه مذهب أهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة، بل الحق به ابن طاهر المقدسي ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.

قال العلامة أحمد محمد شاكر «والحق الذي ترجحه الأدلة الصحيحة ما ذهب إليه ابن حزم ومن قال بقوله، من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي سواء كان في أحد الصحيحين أم في غيرهما وهذا العلم اليقيني علم نظري برهاني لا يحصل إلا للعالم المتبحر في الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل وأكاد أوقن أنه مذهب من نقل عنهم البلقيني، وأنه لم يريدوا بقولهم ما أراد ابن الصلاح من تخصيص أحاديث الصحيحين بذلك» [3].

وهذا هو الذي تطمئن إليه النفس إذ لا معنى لتخصيص أحاديث الصحيحين بالقطع دون سواها ما دامت شروط الصحيح قد توفرت في الحديث .

1 _ قواعد التحديث 86 .
2 _ تدريب الراوي : 87 .
3 _ تعليق أحمد شاكر على ألفية الحديث: 5 .

أول من صنف في الصحيح

بدأ التدوين وكتابة السنة منذ القرن الهجري الأول واختلفت مناحي العلماء في الجمع والتصنيف، ثم اتسعت حركة التدوين وامتدت في القرن الثاني الهجـري، وكـان أقـدم مصنف وصلنا من مصنفات الحديث "الموطأ" للإمام مالك" إلا أن مالك لم يقصره علـى الصحيح بل أدخل فيه المراسيل والبلاغات.

ولئن كانت هذه الأنواع حجة عنده وعند من يقلده، فإ ا ليست على شرط الصحيح عند المحدثين، قال ابن حجر : «كتاب ابن مالك صحيح عنده وعند من يقلده على مـا اقتضاه نظره في الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما، لا على الشرط الذي تقدم التعريف به، والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما عند البخاري أن الذي في الموطأ هو كـذلك مسموع لمالك غالبا وهو حجة عنده والذي في البخاري قد حذف إسناده عمدا لقـصد التخفيف وإن كان ذكره موصولا في موضع آخر موصولا، أو لقصد التنويع أن كل على غير شرطه ليخرجه عن موضع كتابه»[1].

وتعقبه الإمام السيوطي بأن ما في الموطأ من المراسيل مع كو ا حجة عنده بلا شـرط وعند من وافقه من الأئمة هي حجة عندنا، لأن المرسل حجة عندنا إذا اعتضد، وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد، وقد صنف ابن عبد البر كتابا في وصل مـا في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل [2]. إلا أن أكثر العلماء لم يسلموا لمالك بأنه أول من صنف في الصحيح لأنه لم يجرده في الموطأ، بل كان أول من جـرد الـصحيح وأفـرده بالتصنيف هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري 256 هـ.

الإمام البخاري والجامع الصحيح

قال النووي «أول مصنف في الصحيح ا ـرد صحيح البخاري» وقد احترز با ـرد من موطأ مالك الذي أدخل فيه المراسل والمقاطيع والبلاغات، قال القاسمي «وأما البخـاري فإنه وإن أدخل التعاليق ونحوها، لكنه أوردها استئناسا واستشهادا فذكرها فيه لا يخرجـه عن كونه جرد الصحيح» [3]. قال السيوطي :

وأول الجـامـع باقتصـار — على الصحيح فقط البخـاري
ومسلـم من بعده والأول — على الصواب في الصحيح أفضل

1 _ تدريب الراوي : 91 .
2 _ قواعد التحديث 83 .
3 _ قواعد التحديث: 83.

وقد كان الإمام البخاري علما من أعلام الدنيا في غزارة العلم والمعرفة بالصحيح مـن السقيم والخبرة بأحوال الرجال وعلل الأخبار، وسعة الحفظ والإتقان حتى قال عن نفسه: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح» وهو يريد ذا العدد اختلاف طرق الحديث باختلاف رواته، وحكايته مع طلاب العلم في بغداد معروفة شهد له الناس على إثرها بعلو اله لة ودقة الحفظ والضبط والإتقان، وكان مجلسه يـضم نيفـا وعشرة آلاف طالب كما ذكر عنه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد".

وقد ترك الإمام البخاري نحوا من عشرين مؤلفا في الحديث وعلومه ورجاله وغيرهـا من العلوم، إلا أن أجمع مصنف اشتهر به هو "الجامع الصحيح" لدقة المنهج الذي سـلكه فيه، وقد صنفه بإشارة شيخه إسحاق بن راهويه. فقد روى إبراهيم بن معقل النسفي أنه قال «كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة الـنبي ﷺ، قال فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح».

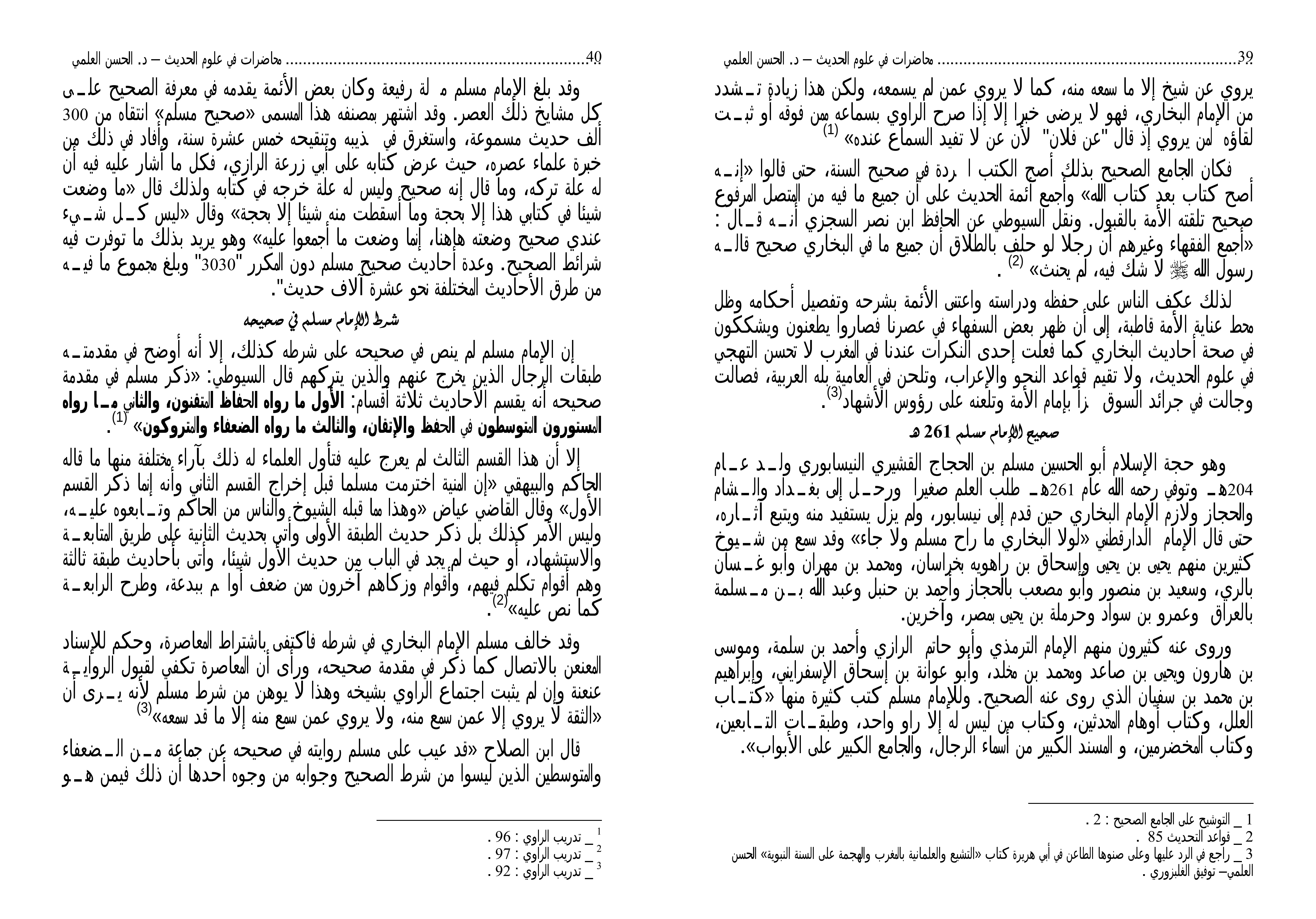
وقد جمع فيه "9082" حديثا بما فيه المكرر، اختارها من 600 ألف حديث، وبذل فيه رحمه الله جهدا كبيرا في الدقة والتمحيص خلال 16 سنة حتى تم له تصنيفه على النحـو الذي ارتضاه، ولم يضع فيه حديثا إلا وصلى ركعتين، قال رحمه الله «جعلته حجة بـيني وبين الله سبحانه» وسماه "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" وقد سمعه عنه تسعون ألف رجل من أهل عصره من طلاب الحديث ورواه عنـه غير واحد.

وقد حرر ابن حجر في مقدمة فتح الباري «أن عدة ما في البخاري من المتون الموصولة بلا تكرار "2602"ومن المتون المعلقة المرفوعـة "159" فمجموعهـا "2761" وأن عـدة أحاديثه بالمكرر وبما فيه من التعليقات والمتابعات واخـتلاف الروايـات 9082 » ومـن أحدث من عد أحاديث الجامع الصحيح الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي فوجدها بالمكرر "7563" سوى المعلقات والمتابعات والموقوفات والمقطوعات، وبحذف المكرر "2607"وهي من أدق الإحصاءات.

شرط البخاري في صحيحه

لم يرد عن الإمام البخاري أنه نص على المنهج الذي التزمه في إخراج أحاديث الجامع الصحيح، وإنما استنبط العلماء ذلك بالاستقراء، فثبتت لديهم أن البخاري اختار رواتـه ممن اشتهروا بالعدالة والضبط والإتقان، ولم يكتف في الحديث المعنعن بأن يعاصر الراوي شيخه، بل اشترط ثبوت لقائه ولو مرة واحدة في عمره.

ومن ثم قال العلماء "للبخاري شرطان هما اللقاء والمعاصرة" في حين اكتفـى الإمـام مسلم بشرط المعاصرة، قال السيوطي : «وهذا لا يوهن من شرط مـسلم لأن الثقـة لا



يروي عن شيخ إلا ما سمعه منه، كما لا يروي عمن لم يسمعه، ولكن هذا زيادة تشدد من الإمام البخاري، فهو لا يرضى خبرا إلا إذا صرح الراوي بسماعه ممن فوقه أو ثبت لقاؤه لمن يروي إذ قال "عن فلان" لأن عن لا تفيد السماع عنده» (1)

فكان الجامع الصحيح بذلك أصح الكتب المجردة في صحيح السنة، حتى قالوا «إنه أصح كتاب بعد كتاب الله» وأجمع أئمة الحديث على أن جميع ما فيه من المتصل المرفوع صحيح تلقته الأمة بالقبول. ونقل السيوطي عن الحافظ ابن نصر السجزي أنه قال: «أجمع الفقهاء وغيرهم أن رجلا لو حلف بالطلاق أن جميع ما في البخاري صحيح قاله رسول الله ﷺ لا شك فيه، لم يحنث» (2).

لذلك عكف الناس على حفظه ودراسته واعتنى الأئمة بشرحه وتفصيل أحكامه وظل محط عناية الأمة قاطبة، إلى أن ظهر بعض السفهاء في عصرنا فصاروا يطعنون ويشككون في صحة أحاديث البخاري كما فعلت إحدى النكرات عندنا في المغرب لا تحسن التهجي في علوم الحديث، ولا تقيم قواعد النحو والإعراب، وتلحن في العامية بله العربية، فصالت وجالت في جرائد السوق تهزأ بإمام الأمة وتلعنه على رؤوس الأشهاد(3).

صحيح الإمام مسلم 261 هـ

وهو حجة الإسلام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ولد عام 204هـ وتوفي رحمه الله عام 261هـ طلب العلم صغيرا ورحل إلى بغداد والشام والحجاز ولازم الإمام البخاري حين قدم إلى نيسابور، ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره، حتى قال الإمام الدارقطني «لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء» وقد سمع من شيوخ كثيرين منهم يحيى بن يحيى وإسحاق بن راهويه بخراسان، ومحمد بن مهران وأبو غسان بالري، وسعيد بن منصور وأبو مصعب بالحجاز وأحمد بن حنبل وعبد الله بن مسلمة بالعراق وعمرو بن سواد وحرملة بن يحيى بمصر، وآخرين.

وروى عنه كثيرون منهم الإمام الترمذي وأبو حاتم الرازي وأحمد بن سلمة، وموسى بن هارون ويحيى بن صاعد ومحمد بن مخلد، وأبو عوانة بن إسحاق الإسفرايني، وإبراهيم بن محمد بن سفيان الذي روى عنه الصحيح. وللإمام مسلم كتب كثيرة منها «كتاب العلل، وكتاب أوهام المحدثين، وكتاب من ليس له إلا راو واحد، وطبقات التابعين، وكتاب المخضرمين، و المسند الكبير من أسماء الرجال، والجامع الكبير على الأبواب».

1 _ التوشيح على الجامع الصحيح : 2 .
2 _ قواعد التحديث 85 .
3 _ راجع في الرد عليها وعلى صنوها الطاعن في أبي هريرة كتاب «التشيع والعلمانية بالمغرب والهجمة على السنة النبوية» الحسن العلمي– توفيق الغلبزوري .

وقد بلغ الإمام مسلم منزلة رفيعة وكان بعض الأئمة يقدمه في معرفة الصحيح على كل مشايخ ذلك العصر. وقد اشتهر بمصنفه هذا المسمى «صحيح مسلم» انتقاه من 300 ألف حديث مسموعة، واستغرق في تهذيبه وتنقيحه خمس عشرة سنة، وأفاد في ذلك من خبرة علماء عصره، حيث عرض كتابه على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار عليه فيه أن له علة تركه، وما قال إنه صحيح وليس له علة خرجه في كتابه ولذلك قال «ما وضعت شيئا في كتابي هذا إلا بحجة وما أسقطت منه شيئا إلا بحجة» وقال «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه» وهو يريد بذلك ما توفرت فيه شرائط الصحيح. وعدة أحاديث صحيح مسلم دون المكرر "3030" وبلغ مجموع ما فيه من طرق الأحاديث المختلفة نحو عشرة آلاف حديث".

شرط الإمام مسلم في صحيحه

إن الإمام مسلم لم ينص في صحيحه على شرطه كذلك، إلا أنه أوضح في مقدمته طبقات الرجال الذين يخرج عنهم والذين يتركهم قال السيوطي: «ذكر مسلم في مقدمة صحيحه أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام: **الأول ما رواه الحفاظ المتقنون، والثاني ما رواه المستورون المتوسطون** في **الحفظ والإتقان، والثالث ما رواه الضعفاء والمتروكون**» (1).

إلا أن هذا القسم الثالث لم يعرج عليه فتأول العلماء له ذلك بآراء مختلفة منها ما قاله الحاكم والبيهقي «إن المنية اخترمت مسلما قبل إخراج القسم الثاني وأنه إنما ذكر القسم الأول» وقال القاضي عياض «وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم وتابعوه عليه، وليس الأمر كذلك بل ذكر حديث الطبقة الأولى وأتى بحديث الثانية على طريق المتابعة والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب من حديث الأول شيئا، وأتى بأحاديث طبقة ثالثة وهم أقوام تكلم فيهم، وأقوام وزكاهم آخرون ممن ضعف أو اتهم ببدعة، وطرح الرابعة كما نص عليه»(2).

وقد خالف مسلم الإمام البخاري في شرطه فاكتفى باشتراط المعاصرة، وحكم للإسناد المعنعن بالاتصال كما ذكر في مقدمة صحيحه، ورأى أن المعاصرة تكفي لقبول الرواية عنعنة وإن لم يثبت اجتماع الراوي بشيخه وهذا لا يوهن من شرط مسلم لأنه يرى أن «الثقة لا يروي إلا عمن سمع منه، ولا يروي عمن سمع منه إلا ما قد سمعه»(3)

قال ابن الصلاح «قد عيب على مسلم روايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الذين ليسوا من شرط الصحيح وجوابه من وجوه أحدها أن ذلك فيمن هو

1 _ تدريب الراوي : 96 .
2 _ تدريب الراوي : 97 .
3 _ تدريب الراوي : 92 .

ضعيف عند غيره ثقة عنده والثاني أن ذلك واقع في المتابعات والشواهد لا في الأصول فيذكر الحديث أولا بإسناد نظيف ويجعله أصلا ثم يتبعه بإسناد أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد والمبالغة، الثالث أن يكون ضعف الضعيف الذي اعتد به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط كأحمد بن عبد الرحمن اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر،الرابع أن يعلو بالضعيف إسناده. وهو عند من رواية الثقات نازل فيقتصر على العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفيا بمعرفة أهل الشأن ذلك»[1]. ومن هؤلاء :سليمان بن قرم بن معاذ التيمي« خت م د ت س »، ذكره الحاكم في باب من عيب على مسلم إخراج حديثهم وقال غمزوه بالغلو في التشيع وسوء الحفظ[2].

الموازنة بين الصحيحين

أجمع المحققون من أئمة الإسلام على أن جميع في الصحيحين من الأحاديث صحيح ليس فيه مطعن أو ضعف، وما انتقده الإمام الدارقطني وغيره عليهما من أحاديث يسيرة فمحمول على أ ا لم تبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها الشيخان، أما صحتها فلا يماري فيها أحد، ولذلك تلقتها الأمة بالقبول وأجمع أهل العلم على أ ما أصح كتابين بعد القرآن الكريم، قال ابن تيمية «ليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن»[3].

وقال ولي الله الدهلوي «أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وأ ما متواتران إلى مصنفيهما، وأن كل من يهون من أمرهما، فهو مبتدع غير سبيل المؤمنين»[4]

ونقل غير واحد من العلماء عن إمام الحرمين عبد الملك الجويني أنه قال «لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في الصحيحين مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما ألزمته الطلاق لإجماع المسلمين على صحته»[5]. وقد استثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيهما ما تكلم فيه من أحاديثهما وأجاب عنها الحافظ ابن حجر في مقدمته كاملة، قال النووي «ما ضعف من أحاديث مبني على علل ليست بقادحة»[6]، وهي نحو 210 أحاديث بين الصحيحين.

---

1 _ مقدمة ابن الصلاح :

2 _ ذيب التهذيب: 4 / 187.

3 _ الفتاوى 74/18 .

4 _ حجة الله البالغة 106 .

5 _ قواعد التحديث 85 . قال ابن الصلاح «وأما ما رويناه عن الشافعي من أنه قال "ما أعلم في الأرض كتابا هو أصح من كتاب مالك، أو بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك" فذلك قبل وجود الكتابين» تدريب الراوي : 91 .

6 _ تدريب الراوي : 85 .

وقد نص العلماء أن لكل من الصحيحين ميزات خاصة تجعله متفردا في بابه، فالإمام البخاري اعتنى بالترجمة لأبواب كتابه، وكرر بعض الأحاديث في مواضع مختلفة لفوائد رآها، وقطع بعض الأحاديث وجعلها في مواضع عدة لبيان حكم أو زيادة فائدة، أو ليؤكد اتصال سند من الأسانيد وغير ذلك. أما الإمام مسلم فقد جمع طرق الحديث في مكان واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فكان بذلك سهل المتناول لحسن التبويب والترتيب.

وقد ذهب جمهور العلماء إلى تقديم صحيح البخاري على مسلم لكونه فاق في الدقة والإتقان ولما فيه من الاستنباطات الفقهية والنكت الحكمية، قال السيوطي «إن البخاري يخرج عن الطبقة الأولى البالغة في الحفظ والإتقان، ويخرج عن طبقة تليها في التثبت وطول الملازمة ..ومسلم يخرج عن هذه الطبقة أصولا»[1] وقال النووي "من أخص ما يرجح به كتاب البخاري اتفاق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم وأصدق بمعرفة الحديث ودقائقه، وقد انتخب علمه ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب حتى قال الدارقطني "لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء»[2]

وقد خالف في ذلك طائفة من علماء المغرب فذهبوا إلى تقديم صحيح مسلم على صحيح البخاري، كما حكى ذلك القاضي عياض عن أبي مروان الطبني قال «كان بعض شيوخي يفضل صحيح مسلم على صحيح البخاري وأظنه ابن حزم» وعلل ذلك السيوطي وغيره بأن الأفضلية هي في حسن الوضع وجودة الترتيب لا في الصحة إذ لم يحفظ عن أحد من هؤلاء المغاربة تقييد الأفضلية بالأصحية قال العراقي «ولهذا نرى كثيرا ممن صنف في الأحكام من المغاربة يعتمد على كتاب مسلم في سياق المتون دون البخاري لتقطيعه لها»[3].

إلا أن جمهور العلماء على تقديم صحيح مسلم لكليهما مزية لا يستر نورها، فإن كان الإمام البخاري قد فاق صحة، فقد فاق الإمام مسلم في حسن التبويب وجودة الترتيب، ولله در بعض العلماء الذي أنصف فقال :

تشاجر قوم في البخاري ومسلم لدي وقالوا أي هذين تقدم
فقلت لقد فاق البخاري صحة كما فاق في حسن الصناعة مسلم

---

1 _ تدريب الراوي 92.

2 _ تدريب الراوي : 98 .

3 _ تدريب الراوي : 95.

بيان أن الشيخين لم يستوعبا الصحيحين

نص كثير من العلماء على أن البخاري ومسلم لم يقصدا استيعاب الصحيح ولم يلتزما ذلك، بل لم يحصل ذلك لمصنف قبلهما ولا بعدهما، ولذلك قال البخاري رحمه الله: «ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح مخافــة الطــول» [1].قــال السيوطي :

من الصحيح فوته كثير وقال نجل أخرم يسير

قال النووي «إن البخاري ومسلما رضي الله عنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلا في بابه ولم يخرجا له نظيرا ولا يقوم مقامه، فالظاهر من حالهما أ ما اطلعا فيه على علة إن كان رأياه، ويحتمل أ ما تركاه نسيانا، أو إيثارا لترك الإطالة أو رأيا أن غيره مما ذكر يسد مسده» [2].

قال السخاوي في فتح المغيث «بل لو قيل أ ما لم يستوعبا شروطهما كان موجها وقد صرح كل منهما بعدم الاستيعاب، وحينئذ فالزام الدارقطني لهما في جزء أفرده بأحاديث من رجال الصحابة رويت عنهم من وجوه صحاح، تركاها مع كو ما على شــرطهما ليس بلازم» [3].

وقد نقل الترمذي عن البخاري تصحيحه لأحاديث كثيرة لم يخرجها في كتابه، وعلى كل فإن ما فا ما من الصحيح قد استدرك تخريجه الحــاكم النيــسابوري وإن كــان في استدراكاته مقال، وغيره ممن سار على جهما في تجريد الصحيح كابن خزيمة 311هــ ـ وابن حبان 354هـ وغيرهما.

قال ابن الصلاح «والمستدرك للحاكم كتاب كبير يشتمل مما فا ما على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيح كثير» قال النووي زيادة عليــه

1 _ تدريب الراوي ص: 98 .
2 _ قواعد التحديث: 83.
3 _ قواعد التحديث: 84 .

«والصواب أنه لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير أعــني الــصحيحين وســنن أبي داود والترمذي والنسائي» [1].

مظان الصحيح وكتب الزيادات على الصحيحين

اعتنى كثير من العلماء بعد البخاري ومسلم بتهذيب وجمع ما فا ما مــن الــصحيح وتجريده في مصنفات خاصة، وكان أشهر من تصدى لهذا العمل في تقليد الإمام البخاري ومسلم والنسج على منوالهما أبو حاتم بن حبان ابن حبان ابن السكن وقاسم بن أصبغ وابن الجارود صاحب "المنقى" والحاكم النيسابوري صاحب المستدرك، وكذلك الحافظ ضياء الــدين المقدسي في "الصحاح المختارة" على تساهل فيه [2]. قال السيوطي :

وخذه حيث حافظ عليه نص ومن مصنف بجمعه يخص
كابن خزيمة ويتلو مسلمــا وأولــه البستي ثم الحاكما
وكم به تساهــل حتى ورد فيه مناكير وموضوع يرد

ومنهم إمام الأئمة ابن خزيمة صنف كتابه الصحيح للزيادة على الــصحيحين، قــال السيوطي «صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحريه حــتى إنــه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد»[3].

كما صنف الحاكم كتابا سماه «المستدرك على الصحيحين» التزم فيه ضبط الزوائد مما هو على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما ولم يخرجاه، قال السيوطي «وربما أورد فيه ما هو في الصحيحين، وربما فيه ما لم يصح عنده منبها على ذلــك وهــو متــساهل في التصحيح» [4].

وقد لخص الإمام الذهبي مستدركه وتعقب كثيرا منه بالضعف والنكارة، وجمع جزءا فيه الأحاديث التي وردت فيه وهي موضوعة فذكر نحو مائة حديث، ومــن ثم اختلــف العلماء في اعتبار تصحيح الحاكم للأحاديث في المستدرك فغالى بعضهم وزعــم أنــه لا وجود لحديث على شرطهما في المستدرك وهو أبو سعيد الماليني الصوفي ت 412هـ نسبة إلى مالين من أعمال هراة قال: «طالعت المستدرك الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثا على شرطهما» قال الذهبي: «وهذا إسراف وغلو من الماليني وإلا ففيــه

1 _ تدريب الراوي:99 .
2 _ قد عرف ذه الكتب وانتقدها الإمام اللكنوي في الأجوبة الفاضلة وعلق عليها أبو غدة.
3 _ تدريب الراوي: 109
4 _ تدريب الراوي:105 .

جملة كثيرة على شرطهما وجملة كثيرة على شرط أحدهما، لعل مجموع ذلك نحو الربـع فهو مناكير أو واهيات لا تصح وفي بعض ذلك موضوعات»[1].

وعلل ذلك الإمام ابن حجر بقوله: «وإنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتـاب لينقصه فأعجلته المنية، وقد وجدت قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ منه إلا بطريق الإجـازة، والتساهل في القدر المملى قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده» [2].

وذكر السخاوي أنه أدخل فيه عدة موضوعات حمله على تصحيحها التعصب لما رمي به التشيع أو غير ذلك، وقيل إن السبب في ذلك أنه صنفه في أواخر عمره وقد حصلت له غفلة وتغير ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه.

وذهب أبو عمرو ابن الصلاح وتابعه على ذلك الإمام النووي إلى «أن مـا صـححه الحاكم ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحا ولا تضعيفا حكما بأنـه حـسن إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه».

وهذا تحكم بغير دليل من ابن الصلاح رحمه الله، وإنما حمله على ذلك ما كان يراه من أنه قد تعذر في الأعصر المتأخرة الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، ومنع بناء على ذلك من الجزم بصحة حديث لم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصا علـى صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة.

وقد رد العراقي وغيره قول ابن الصلاح هذا وأجازوا لمن تمكن وقويـت معرفتـه أن يحكم بالصحة أو بالضعف على الحديث بعد الفحص عن إسناده وعلله وهـو الـراجح والمختار عند الأئمة المتأخرين، قال البدر بن جماعة «والصواب أنه يتتبع ويحكم عليه بمـا يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف» [3].

ولا عبرة برأي ابن الصلاح في هذا ا ال لأنه كان يرى أن الاجتهاد قد طوي بساطه منذ القرن 5هـ. وكما حظروك في الفقه أراد أن يمنعه في الحديث وهو ظـن خـاطئ وتحكم لا يشهد له دليل .

ومن أصحاب الزيادات على الصحيح كذلك أبو الحاتم بن حبان البستي رتب كتابـه ترتيبا مخترعا ليس على الأبواب وسماه «التقاسيم والأنواع» قال الإمـام النـووي وهـو

1 _ تدريب الراوي: 106 .
2 _ تدريب الراوي: 107 .
3 _ تدريب الراوي: 107 .

يقارب الحاكم في التساهل والراجح أنه لم يكن متساهلا وإنما خف شـرطه في تخـريج الأحاديث وفى به. قال السيوطي :

ما ساهل البستي في **كتابه**   **بل شرطه خف وقد** وفى به

قال الحازمي «ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم، وما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح فإن غايته أنه يسمي الحسن صحيحا، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح، وإن كانت باعتبار خفة شروطه فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس سمع من شيخه وسمع منه الآخذ منـه ولا يكون فيه إرسال ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل وكان كل مـن شيخه والراوي عنه ثقة ولم يأت بحديث منكر فهو عنده ثقة» [1].

وعقب على ذلك السيوطي قائلا «وهذا دون شرط الحاكم حيث شرط أن يخرج عن رواة أخرج لمثلهم الشيخان في الصحيح، فالحاصل أن ابن حبان وفي بالتزام شـروطه ولم يوف الحاكم».

على أن ابن حبان تكلم فيه بعضهم ونسبوه إلى الزندقة لأنه كـان عارفـا بـالكلام والنحو والفلسفة وكاد بعض الفقهاء الجامدين يحكمون بقتله وقد نفي من سجستان إلى سمرقند. وقد قام الأمير علاء الدين بن بلبان الحنفي ت 739هـ بترتيب مصنف ابن حبان في كتاب سماه "الإحسان في تقريب ابن حبان" وكان ترتيبه على الأبواب، وعمـل لـه العراقي أطرافا، وجرد الهيثمي زوائده على الصحيحين.

[1] _ تدريب الراوي: 108

المستخرجات على الصحيحين:

واستخرجوا على الصحيحين بأن يروي أحاديث كتاب حيث عن
لا من طريق من إليه عمدا مجتمعا في شيخه فصاعدا

والمستخرج في اصطلاح المحدثين كتاب يعني فيه مصنفه بتخريج أحاديث كتاب لأحد من المتقدمين بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه قال ابن حجر «وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد يفقد سندا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علم أو زيادة مهمة»[1].

ومن هذه المستخرجات «المستخرج على صحيح البخاري» لأبي بكر الإسماعيلي، و«مستخرج أبي عوانة» على مسلم و«المستخرج لأبي بكر بن مردويه» على البخاري . ومستخرجات أخرى لأبي جعفر بن حمدان، ومحمد بن رجاء النيسابوري وابن حامد الشارقي، وأبي النصر الطوسي على مسلم، ولأبي نعيم الأصبهاني وأبي عبد الله بن الأخرم وأبي ذر الهروي، وأبي محمد الخلال على الصحيحين.

وقد نبه العلماء على «أن المستخرجات على الصحيحين قد يأتي فيها ألفاظ كثيرة تخالف رواية الأصل فالأحوط أن لا ينسب ما ينقل عن المستخرج إلى الأصل، ومن نقل عن المستخرج حديثا ونسبه إلى الأصل المستخرج عليه فإنما يريد أصل الحديث لا هذا اللفظ بعينه لكنه لم يحسن صنعا بهذا العزو، وعلى أن الزيادة التي في المستخرج لها حكم الصحة لأنها رويت بإسناد صحيح» [2].

ومن العلماء من جمع بين الصحيحين كأبي عبد الله الحميدي لأنه جمع بين كتابين ، ولهذه الكتب المخرجة فائدتان كما قال النووي «علو الإسناد" والزيادة على الصحيح وهي صحيحة لكونها بإسنادهما».

1 _ تدريب الراوي : 112 .
2 _ شرح ألفية الحديث: 14.

الحديث الحسن أحكامه ومصادره

لم يعرف للأئمة الحديث قبل الإمام الترمذي كلام في الحديث الحسن، وقد عرفه من جاء بعده من العلماء، لأن كلام الأوائل فيه كان منبهما لا يتميز عن غيره، قال السيوطي «حكى ابن الصلاح أن الترمذي حد الحسن بأن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون شاذا ويروى من غير وجه ، وأن بعض المتأخرين قال: هو الذي فيه ضعف قريب محتمل ويعمل به، قال : وكل هذا منبهم لا يشفي الغليل وليس في كلام الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح» [1]. وقال في الألفية :

المرتضى في **حده ما اتصلا بنقل عدل قل ضبطه ولا**
شذا ولا علا وليرتب مراتبا والاحتجاج يجتبي

فالحسن درجة بين الصحيح والضعيف فكأن شيئا منها ينقدح في نفس الناظر فتقصر عبارته عنه كما حصل لعلماء الأصول في الاستحسان فلذلك صعب تعريفه كما قال السراج البلقيني.

و قد عرفه الإمام تقي الدين الشمني الإسكندري الحنفي شارح المغني لابن هشام ت 872هـ في كتابه "عالي الرتبة في شرح نظم النخبة" بقوله «الحسن خبر متصل قل ضبط راويه العدل، وارتفع عن حال من يعد تفرده منكرا، وليس بشاذ ولا معلل» [2].

وقال ابن حجر في نزهة النظر «وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل مسند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته فإن خف الضبط من غير شذوذ ولا علة، فيختلف عن الصحيح في خفة ضبط الراوي».

أنواع الحديث الحسن

قسم العلماء الحديث الحسن إلى قسمين: حسن لذاته وحسن لغيره، فالحسن لذاته هو ما كان حسنه ناشئا من توفر شروط الحسن فيه، أما الحسن لغيره فهو ما كان أصله ضعيف ثم طرأ عليه الحسن لوجود عاضد يرتقي به من درجة الضعف إلى درجة الحسن فيلتحق به.

1 _ تدريب الراوي : 115 .
2 _ تدريب الراوي : 118

قال ابن الصلاح «الحسن لذاته أن تشتهر رواته بالصدق ولم يصلوا في الحفظ رتبة رجال الصحيح والحسن لغيره أن يكون في الإسناد مستور لم تتحقق أهليته غير مغفل ولا كثير الخطأ في روايته ولامتهم بتعمد الكذب فيها ولا ينسب إلى مفسق آخر واعتضد بمتابع أو شاهد فأصله ضعيف، وإنما طرأ عليه الحسن بالعاضد الذي عضده فاحتمل لوجود العاضد واعتضد ولولاه لاستمرت صفة الضعف فيه» (1)

والحديث الحسن إذا روي من غير وجه إلى درجة الصحيح لقوته من الجهتين وذلك أن الراوي في الحسن متأخر عن درجة الحافظ الضابط مع كونه مشهورا بالستر والصدق، فإذا روي حديثه من غير وجه وله وجها واحدا قويا بالمتابعة وزال ما كان يخشى من جهة سوء الحفظ فيلتحق بالصحيح. وقد مثل له العلماء بحديث أبي هريرة «لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» فهو في الأصل حديث حسن لذاته لأنه من رواية **محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا ومحمد بن عمرو مشهور بالصدق، ولكنه ليس من أهل الضبط والإتقان حتى إن بعضهم ضعفه من جهة حفظه ووثقه آخرون لجلالة قدره** وصدقه، إلا أنه اعتضد بوجه آخر أكسبه القوة بحيث رواه البخاري ومسلم من طريق الأعرج عن أبي هريرة وهو متقن تام الضبط.

ومن أمثلة الحسن لغيره ما رواه **عيسى بن يونس عن مجالد بن أبي الوداك عن أبي سعيد الحدري** قال «كان عندنا خمر ليتيم فلما نزلت سورة المائدة سألت رسول الله ﷺ فقلت إنه ليتيم فقال ﷺ : أهريقوه» .

وقد حسن الترمذي هذا الحديث رغم أن "**مجالد بن أبي الوداك**" ضعفه جماعة ونسبوه إلى الغلط والخطأ لأنه روي من غير وجه عن النبي ﷺ بطرق أخرى (2).

مراتب الحديث الحسن

نبه أئمة الحديث على أن الحسن مراتب ودرجات متفاوتة كمراتب الصحيح قال الإمام الذهبي «**فأعلى مراتبه بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق التيمي**، وأمثال ذلك مما قيل فيه إنه صحيح، وهو أدنى مراتب الصحيح ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وضعفه كحديث **الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطأة ونحوهم**» .

1 _ قواعد التحديث للقاسمي ص: 102.
2 _ المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، د. فاروق حمادة : 379

وإنما حصل الخلاف بين العلماء في تحسين أحاديثهم أو تضعيفها لأنهم لم يكونوا في الضبط والإتقان كرجال الصحيح، ثم إنهم لم ينزلوا في خفة الضبط والضعف إلى درجة السقوط.

الحديث الحسن حجة في الأحكام

ذهب أئمة الحديث إلى أن الحسن حجة في الأحكام كالصحيح وإن كان دونه في القوة ولذلك أدرجه طائفة من العلماء في نوع من الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة مع بيانهم أنه دونه في القوة، وعليه مدار أكثر الحديث وقد عمل به عامة الفقهاء في الأحكام، لأن غلبة الظن بصحته حاصلة وإنما سمي حسنا لحسن الظن براويه.

قال الخطابي في معالم السنن «على الحسن مدار أكثر الحديث لأن غالب الأحاديث لا تبلغ رتبة الصحيح وعمل به عامة الفقهاء وقبله أكثر العلماء وشدد بعض أهل الحديث فرده بكل علة قادحة كانت أم لا» (1)

قال ابن الصلاح : «ولا بدع في الاحتجاج بحديث له طريقان لو انفرد كل منهما لم يكن حجة كما في المرسل إذا ورد من وجه آخر مسند أو وافقه مرسل آخر» ولذلك أدرج غير واحد من العلماء في حكمه "مرسل الثقة، أو مسند من قرب من درجة الثقة" إذا رويا من غير وجه وسلما من الشذوذ والعلة» (2).

وعليه لا خلاف بين العلماء في أن الحديث الحسن حجة يوجب العمل، وإن كان حصول العلم القطعي به غير وارد، لأن ثبته يبقى على ظنيا على كل حال.

مظان الحديث الحسن

لم يعرف من العلماء من تكلم في الحديث الحسن أو قصد التصنيف فيه قبل الترمذي، فكان أول من استعمل هذا الاصطلاح الحافظ أبو عيسى بن سورة الترمذي وإن كان موجودا في كلام من سبقوه كالشافعي وأحمد والبخاري وغيرهم ولكن على قلة، قال الإمام النووي في التقريب «كتاب الترمذي أصل في معرفة الحسن وهو الذي شهره، وأكثر من ذكره وإن وجد في متفرقات من كلام مشايخه والطبقة التي قبله» (3).

1 _ معالم السنن للخطابي :
2 _ قواعد التحديث 102.
3 _ تدريب الراوي : 166 .

إذلم يعمد أئمة الحديث إلى إفراد الحديث الحسن بالتصنيف كما صنفوا في الصحيح المجرد، وإنما وجد في مواضع متفرقة من كتبهم، فأشهر مظانه سنن الترمذي وكتب السنن الأخرى والمسانيد كمسند الإمام أحمد ومسند الطيالسي ومسند البزار وغيرهم.

1- **سنن الإمام الترمذي**: هوالحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ولد عام 209هـ في قرية بوج من قرى ترمذ على نهر جيحون، وطلب العلم صغيرا ورحل إلى العراق وخراسان وسمع أكابر المحدثين كالبخاري وبه تخرج، ومسلم، وأبي داود، وقد شهد له معاصروه بسرعة حفظه. وكان ورعا تقيا، بكى حتى ابيضت عيناه. وبقي ضريرا سنين آخر عمره، أثنى عليه العلماء كثيرا قال فيه بعضهم «مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد» وتوفي رحمه الله عام 279هـ.

من أشهر مصنفاته "جامع الترمذي" وهو من أجود مصنفات الحديث وأكثرها فائدة وأقلها تكرارا. أخرج فيه الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وكشف عن علته، كما ذكر المنكر وأبان عن وجه النكارة فيه، ولم يخرج حديثا واحدا عن متهم بالكذب متفق على اتهامه بإسناد منفرد.

وقد اعتنى رحمه الله ببيان درجة كل حديث يخرجه، فلم يكن في عمله ما يوهن كتابه، وقد جمع الفقه إلى جانب عنايته بالحديث وعلله ورجاله، بحيث صار جامع الترمذي نموذجا في التمييز بين الصحيح والضعيف والحسن، والكشف عن علل الأحاديث واستنباط الأحكام ومعرفة الثقات من المتروكين، فجمع بذلك فوائد جمة فوائد جمة قلما تجدها عند غيره من المصنفين الآخرين.

2- **سنن أبي داود**: وهو الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، ولد عام 202هـ، طلب العلم صغيرا فرحل إلى الحجاز والشام والعراق مصر وخراسان وسمع من أبي عمر الضرير والقعنبي وأبي الوليد الطيالسي وسليمان بن حرب والإمام أحمد بن حنبل، وكان من الأتقياء الورعين، دخل بغداد مرارا واستقر به الحال بالبصرة وشد طلاب العلم إليه الرحال وبقي بها إلى أن توفي عام 275هـ.

ترك مصنفات كثيرة في الحديث وعلومه من أشهرها «كتاب السنن» وقد صنفه على أبواب الفقه واقتصر فيه على أحاديث السنن والأحكام، فلم يذكر فيه القصص والأخبار والمواعظ وفضائل الأعمال والمناقب، وانتخبه من أصل 500 ألف حديث كتبها، فخلص له منها 4800 حديثا، وعدة ما في سننه بالمكرر "5274" [1].

1 _ معالم السنن الذي شرح به سنن أبي داود 12/1.

وقد نص رحمه الله على المنهج الذي التزمه في تخريج أحاديث السنن فقال "ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها أصح من بعض" (التدريب 167) وقد عقب على ذلك ابن الصلاح بقوله "فما وجدناه في كتابه مطلقا ولم يصححه غيره من المعتمدين ولا ضعفه فهو حسن عند أبي داود" [1].

لأن الصالح للاحتجاج لا يخرج عن مدار الصحيح والحسن إلا أنه لا يرتقي إلى درجة الصحيح إلا بيقين فالأحوط كما قال السيوطي الاقتصار على أنه حسن وأحوط منه التعبير عنه بصالح.

وقد اختصر الحافظ المنذري سنن أبي داود وتكلم في أحاديثها وأبان عن ضعف الضعيف منها ولذلك اعتبر كثير من العلماء ما سكت عنه من قبيل الحسن الصالح للاحتجاج وقالوا «إن ما سكت عنه أبو داود والمنذري فهو صالح للاحتجاج، وهذا لا بأس به» ومع ذلك فقد فاتته بعض الأحاديث لم يذكر فيها ضعفا فلا بد فيها من دقة النظر والتحري والاحتياط الحكم بالحسن أو الصحة [2].

وزاد ابن الصلاح أن مثل هذا الصنف من الحديث قد لا يكون حسنا عند غيره ولا مندرجا في حد الحسن قال السيوطي "حكى ابن منده أنه سمع محمد بن سعد الباوردي يقول كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجد على تركه، قال ابن منده، وكذلك أبو داود يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأي الرجال [3]. قال أبو داود : «وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره» [4].

وعليه فقد أخرج الإمام أبو داود في كتابه الصحيح وما دونه، وبين ما فيه وهن شديد، إماما سكت عنه فهو عنده حسن ولذلك أقبل الناس على سننه وأفادوا منها، حتى قال ابن الأعرابي «لو أن رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم البتة» [5].

1 _ الباعث الحثيث 20.
2 _ تعليق أحمد شاكر على ألفية الحديث:16.
3 _ تدريب الراوي : 167 .
4 _ أصول الحديث 321
5 _ معالم السنن 12/1

*__سنن الإمام النسائي:__ وهو الإمام الحافظ أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب النسائي الخراساني الملقب بشيخ الإسلام ولد ببلدة "نساء" بخراسان عام 215هـ، ورحل في طلب الحديث وهو ابن 15 سنة وسمع من كبار المحدثين في عصره بالحجاز والشام والعراق ومصر والجزيرة، ثم استوطن مصر فبرع في هذا العلم وتفرد بالمعرفة والإتقان وعلو الإسناد لأنه سمع من بعض شيوخ البخاري كإسحاق بن راهويه، فحدث عنه الكثيرون وكان إلى جانب ذلك كان فقيها في المذهب الشافعي وكان كثير العبادة في الليل والنهار متمسكا بالسن ورعا شديدا في دين الله، توفي رحمه الله بالرملة بفلسطين بعدما خرج إليها من مصر عام 303هـ ودفن في بيت المقدس صنف نحو خمسة عشر مصنفا في الحديث وعلومه أهمها كتاب السنن، الذي=سماه "السنن الكبرى" ثم اختصره في "السنن الصغرى" التي سماها "المجتبى من السنن" وهي التي بين أيدينا اليوم إلى أمير الرملة فقال له "أكل ما فيها صحيح؛ فقال فيها الصحيح والسحن وما يقاربهما، فقال له فاكتب لنا الصحيح منه مجردا " فاستخلص منها الكبرى".

وهذه السنن هي أقل السنن بعد الصحيحين حديثا ضعيفا، وعدة أحاديثها "5761" حققها العلامة محمد عطاء الله الفوجياني، وسنن النسائي عند علماء الحديث في مرتبة سنن أبي داود أو قريب منها. لما عرف عن الإمام النسائي من شدة التحري ودقة المنهج في التخريج غير أن أبا داود أكثر اعتناء بزيادة المتون وألفاظ الحديث التي يعني بها محدثوا الفقهاء ولهذا قدمت سننه على المجتبين.

*__سنن ابن ماجه القزويني:__ هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن زيد القزويني ابن ماجه، وماجه هو لقب أبيه، ولد بقزوين عام 209هـ، طلب العلم في ريعان شبابه ورحل إلى الحجاز والشام والعراق ومصر وسمع من أئمة عصره كمحمد بن نمير ومن طبقته، وروى عنه خلق كثير. وقد كان إماما في التفسير والحديث والتاريخ، فكان محدث قزوين ومفسرها في عصره، قال الخليلي «ابن ماجه ثقة كبير متفق عليه محتج به، له معرفة وحفظ» توفي رحمه الله عام 273هـ. [1]

وقد ترك مصنفات كثيرة في التفسير والحديث والتاريخ، وأشهرها "كتاب السنن" الذي صنفه على أبواب الفقه كما هو الشأن المصنفات الخمس قبله، ولم يلتزم فيه تجريد الصحيح بل جمع بين الصحيح والحسن، والضعيف والواهي. ولذلك توقف كثير من العلماء قبل القرن 6هـ في إلحاق سنن ابن ماجه بالكتب الخمسة التي هي من مظان

[1] _ تذكرة الحفاظ 189/2،

الصحيح والحسن، وكان أول من ضم سنن ابن ماجه إلى الكتب الخمسة هو أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي ت 507هـ في كتابه "أطراف الكتب الستة" وتابعه على ذلك أهل العلم بعده، فصارت كتب الحديث المعتمدة ستة، إلا أن لبعض العلماء في هذه المسألة خلاف، حيث اعتبروا موطأ مالك هو سادس هذه الكتب عوض سنن ابن ماجه، وممن ذهب إلى هذا الرأي "أبو الحسن رزين بن معاوية السرقسطي ت 535هـ في كتابه "التجريد للصحاح الستة" وتبعه على ذلك الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري ت 606هـ في كتابه "جامع الأصول"، وجعل بعضهم سادسها مسند الدرامي كالعلائي وابن حجر لأنه أكثر صحة من سنن ابن ماجه.

ولأن ابن ماجه تفرد بأحاديث عن رجال متهمين بالكذب ك**ميسرة بن عبد ربه، وجبارة بن المغلس**. وعلى أي فإن جمهور العلماء على أنه سادس الأصول الستة ، وتفرده بإخراج بعض الأحاديث الضعيفة لا يوهن من شرطه. وإنما قدم هؤلاء العلماء سنن ابن ماجه على موطأ مالك مع أنه أصح منها لما في السنن من زوائد على الكتب الخمسة بخلاف الموطأ، فالتقديم إنما هو لكثرة الزيادات في السنن لا في الصحة.

وقد قام الأستاذ العلامة محمد فؤاد عبد الباقي بخدمة هذه السنن فخرج أحاديثها وحقق أصولها وعدها فكانت 4341 حديثا، منها 1399 حديثا لم يخرجها الخمسة، وقد بين رحمه الله درجة هذه الزوائد فسهل بذلك على طلاب العلم مشقة البحث والتحري، فأحال بذلك كتاب السنن لابن ماجه مصنفا سهل المنال يرمن فيه من غائلة الزلل.

*__مسند الإمام أحمد بن حنبل:__ وهو إن لم يكن في مرتبة الكتب الستة في الاحتجاج فقد اعتبره غير واحد من العلماء من مظان الحديث الحسن، قال الإمام السيوطي "وكل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن" [1]

وهو من أعظم ما دون في الإسلام ومن أجمع كتب الحديث التي كتب لها البقاء، رتبه الإمام أحمد رحمه الله على أسماء الصحابة كما هو الشأن في أكثر المسانيد الأخرى، وذكر لكل صحابي أحاديثه مسندة إلى رسول الله ﷺ حتى بلغ ما جمعه من الأحاديث فيه ثلاثون ألفا أو يزيد كما ذكر العلامة محمد شاكر في تحقيقاته على المسند، والمقصود بهذه الأعداد كثرة الطرق التي قد تبلغ أحيانا ثلاثين طريقا فتسمى هذه الطرق أحاديث، ومدار هذه أحاديثه على الصحيح والحسن والضعيف الصالح للاعتبار والاحتجاج، وفيه طائفة كبيرة من الأحاديث الصحيحة مما أخرجه أصحاب الكتب الستة ومما لم يخرجوه. وهو لم

[1] _ أصول الحديث 328.

يشترط تجريد الصحيح أو الحسن، وإنما لم يرو حديثا إلا عمن ثبت عنده صدقه وأمانته ولم يكن مطعونا في دينه، وقد محص رحمه الله متون كتابه ورجال أسانيدها ولم يأل في ذلك وسعا. كما ذكر محمد شاكر في تعليقاته[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة «وليس كل ما رواه أحمد في مسنده وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم وشرطه في المسند أمثل من شرط أبي داود في سننه، وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروف بالكذب عنده وإن كان في ذلك ما هو ضعيف» [2].

وقد ذكر الإمام أحمد رحمه الله أنه تحرى في مسنده ألا يخرج إلا الصالح للاحتجاج حيث قال «هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبع مائة ألف حديث وخمسين ألفا، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه فإن وجدتموه فيه وإلا فليس بحجة» [3]. وقد تعقبه الإمام الذهبي بقوله «هذا القول منه على غالب الأمر وإلا فلنا أحاديث قوية من الصحيحين والسنن والأجزاء ما هي في المسند».

وقد جرت مناقشات طويلة بين العلماء في وجود الضعيف والموضوع في مسند أحمد، فبالغ في ذلك قوم كابن الجوزي الذي حكم على أربع وعشرين حديثا في المسند بأنها موضوعة، وفصل ابن تيمية في هذه المسألة فصلا حكيما في كتاب "التوسل والوسيلة" "إذ نفى وجود الموضوع في مسند الإمام أحمد إن كان المراد بالموضوع ما في سنده كذاب، أما إذا كان المراد ما لم يقله النبي ﷺ لغلط راويه وسوء حفظه ففي المسند والسنن من ذلك كثير» [4].

وعليه فإن وجود الضعيف في المسند محقق ذكره للاعتبار أما الموضوع فلا وجود له، وإنما ورد في ثلاث أحاديث أو أربع: لا أصل لها كما قال ابن حجر في تعجيل المنفعة "ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحادي أو أربعة، منها حديث عبد الرحمن بن عوف «أنه يدخل الجنة زحفا» ، قال «والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهوا أو ضرب وكتب من تحت الضرب» فمثل هذا الحديث روي في المسند عن عائشة مرفوعا وقد ضعفه الإمام أحمد نفسه وقال عنه «كذب منكر» وإنما الذي حصل أن في المسند زيادات لعبد الله ابن أحمد، ولأبي بكر القطيعي ومنها دخلت المناكير والواهيات على المسند» [5].

1 _ أنظر مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر: 24/1 .
2 _ قواعد التحديث 251
3 _ مقدمة المسند لأحمد شاكر 21
4 _ علوم الحديث صبحي الصالح 124.
5 _ تدريب الراوي : 173.

قال ابن تيمية: «ثم زاد ابنه عبد الله على مسند أحمد زيادات، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة فظن ذلك الجهال أنه من رواية أحمد رواها في المسند وهذا خطأ قبيح» [1]

ومن العجب أن الحافظ العراقي تابع ابن الجوزي في الحكم على تسعة أحاديث من المسند بالوضع وهي غفلة شديدة منهما، وقد صنف ابن حجر في الرد عليهما كتابا لطيفا أسماه «القول المسدد في الذب على مسند أحمد» . قال في مقدمته «فقد ذكرت في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة، وهي في مسند أحمد ذبا عن هذا التصنيف العظيم الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم» [2].

قال : «والحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف إنما يوردها للمتابعات وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئا فشيئا، وبقي منها بعده بقية» [3].

وقد حققه العلامة محمد شاكر وخرج أحاديثه ورقمها، ورتبه على الأبواب فضيلة الشيخ عبد الرحمان البنا والساعاتي وأشار إلى زوائد ابنه عبد الله في "الفتح الرباني لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني".

*ومن مظان الحسن:

كتب السنن والمسانيد الأخرى كسنن الدارقطني ومسند الحميدي، والسنن الكبرى للبيهقي، وسنن الدارمي التي اعتبرها ابن حجر أولى من ابن ماجه فإنه أمثل منه بكثير، وكذلك مصنفات الطبراني ثم المسانيد المشهورة كمسند الطيالسي ومسند عبيد الله بن موسى وإسحاق بن راهويه ومسند الدارمي وعبد بن حميد وأبي يعلى الموصلي والحسن بن سفيان والبزار وغيرهم .وعادة مؤلفي هذه المسانيد أن يخرجوا في مسند كل صحابي ماروه من حديثه غير متقيدين بأن يكون صالحا للاحتجاج أو غير صالح.

1 _ قواعد التحديث 251.
2 _ تدريب الراوي : 172 .
3 _ مقدمة المسند لأحمد شاكر: 10

الحديث الضعيف وأقسامه

***تعريفه:** عرفه ابن الصلاح بقوله «هو ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح، ولا صفات الحسن" وتابعه على ذلك أكثر العلماء كالإمام النووي وغيره» [1]. وعرفه السيوطي بقوله :

هو الذي عن صفة الحسن خلا وهو إلى مراتب قد جعلا

وقال في التدريب «إن الاقتصار على الثاني أولى لأن ما لم يجمع صفة الحسن فهو من صفات الصحيح أبعد، ولذلك لم يذكره ابن دقيق العيد» [2].

***مراتب الضعيف** : الحديث الضعيف مراتب متفاوتة كمراتب الصحيح، فيتفاوت ضعفه بحسب شدة الضعف وخفته، فمنه الأوهى كما أن في الصحيح الأصح. قال السخاوي «وأعلم أنهم كما تكلموا في أصح الأسانيد مشوا في أوهى الأسانيد وفائدته ترجيح بعض الأسانيد على بعض وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح » [3].

وقد ذكر العلماء للضعيف أقساما كثيرة، وأوصلها بعضهم إلى أعداد هائلة يطول جلبها وأكثرها صور عقلية وافتراضات خيالية لا تحقق لها في الواقع الأمر لدى المشتغلين بهذا العلم.

قال ابن الصلاح «وقد قسمه ابن حبان إلى خمسين إلا قسما، قال شيخ الإسلام ولم نقف عليها»[4] ويرى ابن حجر العسقلاني أن تعداد كل صور الضعيف الممكنة عقلا وإن لم يتحقق ورودها في اصطلاحات المحدثين تعب ليس وراءه أرب، إذ لا يخلو الأمر من أن يكون لأجل معرفة ضعيف وأضعف لا وجود له. وذهب ابن الصلاح إلى «أن الصور التي يمكن وقوعها في الحديث الضعيف لا تزيد عن اثنتين وأربعين صورة شرحها وبين طريقة تخريجه لها» [5].

قال الإمام السيوطي «ثم قسمه ابن الصلاح إلى أقسام كثيرة باعتبار فقد صفة من صفات القبول الستة وهي الاتصال والعدالة والضبط والمتابعة في المستور وعدم الشذوذ

1 _ الباعث الحثيث 22
2 _ تدريب الراوي : 179
3 _ قواعد التحديث : 109 .
4 _ تدريب الراوي : 179
5 _ علوم الحديث لابن الصلاح : 165

وعدم العلة، وباعتبار فقد صفة مع صفة أخرى تليها أولا، أو مع أكثر من صفة إلى أن تفقد الستة» [1].

وقد ذهب غير واحد من العلماء المتأخرين إلى أن هذه الأنواع كلها ترتد في ضعفها إلى أحد سببين أولهما ما كان ضعفه ناشئا من عدم اتصال السند. ثانيهما ما يرجع ضعفه إلى أسباب أخرى غير اتصال السند وهي كثيرة.

متى يقوى الضعيف بتعدد طرقه

لقد فرق العلماء في بيان أسباب ضعف الحديث بين ضعف لا ينجبر بتعدد الطرق، وهو ما قدح في العدالة، كالكذب على رسول الله ﷺ أو التهمة به، أو الكذب في أحاديث الناس أو فسق الراوي أو جهالته أو كونه مبتدعا بدعة مكفرة. وبين ضعف ناشئ من سوء الحفظ وقلة الضبط وأسبابه القادحة هي الغفلة وكثرة الغلط وسوء الحفظ والاختلاط، والوهم كوصل مرسل أو منقطع. وبحثوا بعد ذلك في مراتب بعد ذلك في مراتب الضعيف إذا تعددت طرقه، قال شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني «اعلم أن الضعيف لكذب راويه أو لفسقه، لا ينجبر بتعدد طرق المماثلة له لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر، نعم يرتقي بمجموعه عن كونه منكرا أو لا أصل له، وربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور والسيء الحفظ بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل، ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن» [2]

أما ما كان ضعفه ناشئا من سوء الحفظ وقلة الضبط فللعلماء فيه رأي إذا تعددت طرقه فإنه يتقوى بكثرة الطرق ويرقى إلى درجة الحسن لغير كما صرح به السيوطي في ألفيته.

وذلك كان يكون سببه ضعفه إرسال موصول أو تدليس أو جهالة أحد رجال الإسناد، فهذا كما قال الإمام النووي السخاوي "ولا يقتضي ذلك الاحتجاج بالضعيف، فإن الاحتجاج إنما هو بالهيئة المجموعة كالمرسل حيث اعتضد بعاضد آخر ولو ضعيفا كما قاله الشافعي والجمهور» [3]

وخالف في ذلك فقهاء الظاهرية وعلى رأسهم ابن حزم حيث قال في الملل والنحل في بحث صفة وجوه النقل الستة عند المسلمين "الخامس شيء نقل كما ذكرنا إما بنقل أهل

1 _ تدريب الراوي : 179
2 _ تدريب الراوي :177
3 _ قواعد التحديث 110.

المشرق والمغرب أو كافة عن كافة أو ثقة عن ثقة حتى يبلغ إلى النبي ﷺ إلا أن في الطريق رجلا مجروحا بكذب أو غفلة أو مجهول الحال، فهذا أيضا يقول به بعض المسلمين ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الآخذ بشيء منه، وهو المتجه" [1]

ومثل له العلماء بما رواه الترمذي وحسنه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد اله بن عامر بن ربيعة عن أبيه "أن المرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: أرضيت من نفسك ومالك بنعلين قالت نعم، فأجاز" قال السيوطي "فعاصم ضعيف لسوء حفظه وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه" [2] والشواهد على ذلك كثيرة.

*مذاهب العلماء في الاحتجاج بالضعيف: اختلف العلماء في الأخذ والاحتجاج بالحديث الضعيف على ثلاثة مذاهب ذكرها المحققون، ومنهم من قيد الحكم ومنهم من أطلقه وأقوالهم كالتالي:

1- **المذهب الأول**: أنه لا يعمل به مطلقا لا في الفضائل ولا في الأحكام، حكاه ابن سيد الناس عن ابن معين، ونسبه في فتح المغيث لأبي بكر بن العربي، والظاهر أنه مذهب الإمام البخاري ومسلم لما عرف من شرطهما في الصحيحين، ولما عرف عن الإمام مسلم من الطعن والتشنيع في الملل والنحل، قالوا لأن الرواية الضعيفة لا يمكن أن تكون مصدرا لحكم شرعي ولا لفضيلة خلقية، لأن الظن لا يغني من الحق شيئا والفضائل كالأحكام من دعائم الدين لا ينبغي أن تبنى على شفا جرف هار. ثم إن في الحديث الصحيح مندوحة وغنى في الاحتجاج إلى القول بالأحاديث الضعيفة.

2- **المذهب الثاني**: أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقا، ويعرى هذا المذهب إلى الإمام أبي داود والإمام أحمد رضي الله عنهما، وأنهما يريان ذلك أقوى من آراء الرجال [3]، قال الإمام السخاوي «أبو داود يخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وهو عنده أقوى من رأي الرجال وهو تابع في ذلك شيخه الإمام أحمد فقد روينا من طريق عبد الله بن أحمد، قال سمعت أبي يقول تكاد ترى أحدا ينظر في الرأي إلا وفي قلبه غل، والحديث الضعيف أحب إلي من رأي الرجال» [4] .

1 _ الملل والنحل 83/2 المطبعة الأدبية القاهرة .
2 _ التدريب : 177
3 _ التدريب : 299
4 _ قواعد التحديث 118

وقد وجه ابن تيمية هذا الرأي وانتصر له في منهاج السنة حيث قال «وأما نحن فقولنا إلى الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف المتروك لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث الهجري وأمثالها ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه، وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيح وإما ضعيف، والضعيف نوعان: ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذي، فسمع قول بعض الأئمة "الحديث الضعيف أحب ‘لي من القياس" فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح" [1] وعليه فالضعيف الذي يحتج يه الإمام أحمد وأبو داود هو الحسن لغيره من اصطلاح المتأخرين.

3- المذهب الثالث: ذهب طائفة من العلماء إلى أنه يعمل به في الفضائل والمواعظ بشروط ذكروها، قال وهذا هو المعتمد عند الأئمة وقد نص على ذلك خلائق من المحدثين كأحمد بن حنبل وابن سيد الناس والنووي والعراقي وابن حجر والملا علي القاري والسيوطي وغيرهم، وذهب الكمال بن الهمام إلى أنه يفيد الاستحباب كما ذكر عنه ابن حجر المكي والجلال الداوني. قال أبو زكريا العنبري "الخبر إذا ورد ولم يحرم حلالا ولم يحل حراما ولم يوجب حكما وكان من ترغيب أو ترهيب أغمض عنه وتسوهل في رواته" وروى البيهقي عن عبد الرحمان بن مهدي أنه قال "إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام، شددنا في الأسانيد وانتقدنا في الرجال، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال" وقد حدد الأئمة لقبول الحديث الضعيف في الفضائل شروطا وهي كما ذكر ابن حجر العسقلاني كالتالي:

1. أن يكون الضعف غير شديد فيخرج ما انفرد به أحد الكذابين أومتهم بالكذب أو فاحش الغلط، وقد نقل العلائي الاتفاق على هذا الشرط بين أصحاب هذا الرأي.
2. أن يندرج الحديث الضعيف تحت أصل معمول به، بحيث لا يكون فردا في بابه.
3. أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط في تركه.

وفي ذلك قال الإمام الزركشي "الضعيف مردود ما لم يقتض ترغيبا أو ترهيبا أو تتعدد طرقه ولم يكن المتابع منحطا عنه" وقال السيوطي "ويعمل بالضعيف في الأحكام وأيضا إذا كان فيه احتياط" [2].

1 _ قواعد التحديث 118
2 _ قواعد التحديث 116

وصفوة القول في المسألة أن المذهب الأول أسلم وأحكم، لأن لدينا فيما صح من آثار الفضائل مندوحة عن اللجوء إلى ضعيف الأخبار والآثار، والفضائل كمكارم الأخلاق من دعائم الدين فلا تثبت إلا بحجة، وقد يقال إن ثبوت الفضائل بالأخبار الضعيفة لا يلزم منه حكم وهذا لا خلاف فيه، لكن الخلاف وارد في رواية الضعيف والعمل به عامة. وما ذُكر من تساهل بعض العلماء في الأسانيد إذا رووا في الفضائل والترغيب والترهيب إنما يريدون به قبول ما خفت فيه شروط الصحة بما لا يخرجه عن دائرة القبول كما قال سفيان الثوري «لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ».

رواية الأحاديث الضعيفة

نص علماء الحديث على أنه لا يجوز لمن يروي حديثا ضعيفا أن يورده بصيغة الجزم كأن يقول "قال رسول الله ﷺ، أو عن رسول الله ﷺ أنه قال" لأن ذلك يوهم السامع بصحته بل يرويه بصيغة التمريض والشك نحو "يروى، أو ورد في الأثر " ويكره ذلك في الحديث الصحيح، وقد أثر عن الأئمة رواية بعض الأحاديث الضعيفة وكان لهم في ذلك أعذار ومقاصد أجاب عنها العلماء، قال الإمام النووي : «قد يقال لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء أي الضعفاء مع علمهم بأنه لا يحتج بهم ويجاب عنه بأجوبة:

-أحدها: إنهم رووها ليعرفوا وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقتها عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا في ضعفها.

-الثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر أو يستشهد به، ولا يحتج به على انفراده.

-الثالث: رواية الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل، فيكتبوها، ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج سفيان حين نهى عن الرواية عن الكلبي فقيل له: أنت تروي عنه، فقال "أنا أعلم صدقه من كذبه»[1].

وعلى كل فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئا يحتجون به على انفراده من الأحكام فإن هذا شيء لا يفعله إمام معتبر من أئمة الحديث، وأما فعل كثير من الفقهاء ذلك فليس حجة، وهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث ونظر .

1 _ قواعد التحديث 115

قال ابن تيمية « قد يكون الرجل عندهم ضعيفا لكثرة الغلط في حديه ويكون حديثه الغالب عليه الصحة، فيروون عنه لأجل الاعتبار به والاعتضاد به، فإن تعدد الطرق وكثرها يقوي بعضها بعضا حتى يحصل العلم بها ولو كان الناقلون فجارا أو فساقا، فكيف إذا كانوا علماء عدولا ولكن كثر في حديثهم الغلط مثل عبد الله بن لهيعة فإنه من أكابر العلماء المسلمين وكان قاضيا بمصر كثير الحديث. ولكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير مع أن الغالب على حديثه الصحة. قال أحمد " قد يكتب حديث الرجل للاعتبار به مثل ابن لهيعة" أما من عرف منه أنه يعتمد الكذب فمنهم من لا يروي عن هذا شيئا وهذه طريقة أحمد، لم يرو في مسند عمن يعرف أنه يعتمد الكذب"[1].

أقسام الضعيف من حيث عدم اتصال السند

تكلم ابن الصلاح على أنواع الضعيف باعتبار فقدها صفة الاتصال التي هي أول شروط القبول الستة في الصحيح والحسن، ومدار الضعف في هذه الأنواع على انقطاع السند وعدم اتصاله بإرسال أو إبهام أو تدليس. وأشهر هذه الأنواع:

1. الحديث المرسل

عرفه العلماء بأنه «ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، سواء كان التابعي صغيرا أو كبيرا ، كقول نافع : قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا أو فعل بحضرته كذا " وعلى هذا جمهور المحدثين .

وقيد بعض العلماء كالحاكم وابن الصلاح والنووي وغيرهم المرسل «بما رفعه كبار التابعين إلى الرسول ﷺ ، أما مراسيل صغار التابعين فاعتبروها من قبيل المنقطع لأن أكثر روايتهم عن التابعين» قال الإمام النووي "اتفق علماء الطوائف على أن قول التابعي الكبير قال رسول الله ﷺ كذا أو فعله يسمى مرسلا، فإن انقطع التابعي واحد أو أكثر، قال الحاكم وغيره من المحدثين لا يسمى مرسلا بل يختص المرسل بالتابعي عن النبي ﷺ[2].

وعرفه الفقهاء والأصوليون "بأنه ما رفعه غير الصحابي" فهم يطلقونه على المنقطع والمعضل ومما يشهد لهذا التعميم عندهم قول ابن القطان الفاسي "إن الإرسال رواية الرجل عمن لم يسمع منه" وهذا إلى التعريف اللغوي اقرب منه إلى التعريف الاصطلاحي.

1 _ قواعد التحديث 115
2 _ تدريب الراوي : 195

*مذاهب العلماء في الاحتجاج بالمرسل: ذهب جمهور المحدثين إلى اعتبار الحديث المرسل من أنواع الضعيف، إلا أنه اختلفت مذاهبهم وأقوالهم في الاحتجاج به. ومرجعها إلى ثلاثة مذاهب.

- المذهب الأول : أنه لا يحتج به مطلقا، وهو المشهور عند أئمة الحديث، وحكاه النووي عن جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء والأصوليين، قال في التقريب "ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول" [1]. وهو مذهب الإمام مسلم حيث قال "والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة" وقد علل هؤلاء ردهم لمراسيل التابعين كما قال النووي "وإنما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون صحابيا ويحتمل أن يكون تابعيا، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفا ويحتمل أن يكون ثقة"[2].

-المذهب الثاني: وهو قول طائفة من أهل العلم من الفقهاء خاصة "أن المرسل حجة مطلقا" وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية وطائفة من الحنابلة، قال الإمام النووي «وقيد ابن عبد البر وغيره ذلك بما إذا لم يكن مرسله ممن لا يحترز ويرسل عن غير الثقات، فإنه لا خلاف في رده، وقال غيره محل قبوله عند الحنفية ما إذا كان مرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة فإن كان من غيرها فلا لحديث "ثم يفشو الكذب" [3].

وعلى ذلك فالذين قالوا بجواز الاحتجاج بالمراسيل قبلوها مقيدة بالقرون الثلاثة الأولى وفي ذلك نقل السيوطي عن ابن جرير أنه قال «أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين، قال ابن عبد البر وكأنه يعني أن الشافعي أول من رده» [4].

والراجح من مذهب هؤلاء أنهم إنما قبلوا مراسيل الثقات المتحرزين ممن كانوا لا يرسلون إلا عن ثقة. وقيد الحنفية ذلك بكون مرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة فإن كان غيرها فلا لقوله ﷺ « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب حتى يشهد الرجل ولا يستشهد ويحلف الرجل ولا يستحلف » [5].

1 _ تدريب الراوي : 198.
2 _ قواعد التحديث : 133.
3 _ تدريب الراوي : 198.
4 _ تدريب الراوي : 198.
5 _ أخرجه الترمذي في السنن : 2303، وابن حبان : 6728، والحاكم :197/1، حديث : 387 بلفظ «أكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم»، وصححه النسائي .

ومن ثم اشتهر العلماء عن الإمام الشافعي أنه كان يحتج بمراسيل سعيد بن المسيب، وإن كان ممن لا يعتبر المرسل حجة في الأحكام، فقد حكى عنه المزني في مختصره أنه قال بعد أن حكى عن طائفة من فقهاء المدينة ومنهم ابن المسيب أنهم كانوا يحرمون بيع اللحم بالحيوان «وبهذا نأخذ ولا نعلم أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ خالف أبا بكر الصديق وإرسال ابن المسيب عندنا حسن»[1].

ومراسيل ابن المسيب حجة عند الشافعي قالوا لأنها فتشت فوجدت مسندة. وقال بعضهم إنها ليست بحجة عنده، وإنما رجح الشافعي بمرسله والترجيح بالمرسل جائز، قال الخطيب وهو الصواب، ولأن في مراسيل سعيد ابن المسيب ما لم يوجد مسندا بحال من وجه يصح.

-المذهب الثالث: وهو مذهب طائفة من أئمة الحديث وعلى رأسهم الإمام الشافعي، ذهبوا إلى الاحتجاج بالحديث المرسل إذا قيد بشروط وعواضد تشهد له بالاعتبار :

1- بأن يروى مسندا أو مرسلا من وجه آخر.
2- أو يعمل به بعض الصحابة .
3- أو يفتي بمقتضاه أكثر أهل العلم .

قال الإمام النووي في شرح المهذب: "قال الشافعي رحمه الله: «أحتج بمرسل كبار التابعين، إذا اسند من جهة أخرى، أو أرسله من أخذ عن غير رجال الأول، أو وافق قول الصحابي أو أفتى أكثر العلماء بمقتضاه" [2]

ولا فرق عنده في ذلك بين مرسل كبار التابعين ومراسيل سعيد، والتحقيق فيها ما قاله البلقيني «ذكر الماوردي في الحاوي أن الشافعي اختلف قوله في مراسيل سعيد، فكان في القديم يحتج بها بانفرادها لأنه لا يرسل حديثا إلا يوجد مسندا، ولأنه لا يروي إلا ما سمعه من جماعة أو من كبار الصحابة أو عضده قولهم أو رآه منتشرا عند الكافة أو رافقه فعل أهل العصر وأيضا فإن مراسيله سبرت، فكانت مأخوذة عن أبي هريرة لما بينهما من الوصلة والصهارة فكان إرساله كإسناده» [3].

1 _ تدريب الراوي : 199
2 _ قواعد التحديث 139
3 _ تدريب الراوي 200.

وزاد بعض الأصوليين في الاعتضاد أن يوافقه قياس، أو انتشار من غير إنكار، أو عمل أهل العصر به، وقد تقدم ذلك في كلام الماوردي، والظاهر أنهما داخلان في كلام الشافعي في فتوى أكثر أهل العلم بمقتضاه[1] والذي تطمئن إليه النفس أن المرسل ليس حجة مطلقا إلا إن ورد مسندا من وجه آخر فإنه يعضده وتنكشف صحته فيعتبر حجة .

والحق أن الخلاف في حجية المرسل لم يكن لشك في عدالة الصحابة وإنما للجهل بحال المحذوف لأنه يحتمل أن يكون صحابيا ويحتمل أن يكون تابعيا كما ذكر ابن حجر في النخبة.

الاحتجاج بمراسيل الصحابة

ذهب أكثر العلماء إلى الاحتجاج بمراسيل الصحابة، لأن الصحابي إذا روى حديثا لم يتيسر له سماعه بنفسه من رسول الله ﷺ غالبا ما تكون روايته عن صحابي آخر قد تحقق سماعه عن رسول الله ﷺ فسقوط الصحابي الآخر من السند لا يضر كما أن جهالة حاله لا تضعف الحديث لأن الصحابة كلهم عدول لا يسأل عن حالهم. قال ابن الصلاح «وأما مراسيل الصحابة كابن عباس وأمثاله ففي حكم الموصول، لأنهم إنما يروون عن الصحابة وكلهم عدول فجهالتهم لا تضر»[2]

وحكاه النووي عن جماهير المحدثين حيث قال «أما مراسيل الصحابي كإخباره عن شيء فعله النبي ﷺ أو نحوه مما يعلم أنه لم يحضره لصغر سنه ولتأخر إسلامه أو غير ذلك، فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به جمهور أصحابنا وجماهير أهل العلم أنه حجة وأطبق المحدثون المشترطون للصحيح القائلين بأن المرسل ليس بحجة على الاحتجاج به وإدخاله في الصحيح» قال السيوطي: «وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى، لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة وكلهم عدول ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بينوها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس بأحاديث مرفوعة بل إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات» [3] وهذا ما وقع في رواية الأكابر عن الأصاغر والآباء عن الأبناء.

وقد حكى بعض العلماء الإجماع على قبول مراسيل الصحابة، وذكر ابن الأثير وغيره في ذلك خلافا عن إسحاق الإسفرائني، قال لاحتمال تلقيهم عن بعض التابعين وهو مردود بما ذكره السيوطي وغيره.ثم إنه يتعذر إنكار مراسيل الصحابة إذ أكثر الروايات

1 _ تدريب الراوي. ص: 202.
2 _ الباعث الحثيث : 27
3 _ تدريب الراوي : 207

عن صغار الصحابة ممن شهد لهم بالعلم والإتقان كابن عباس وغيره مرسلة لصغر سنه في حياة الرسول ﷺ فقد توفي النبي ﷺ وسن ابن عباس لا تزيد عن عشر سنين كما ذكر المحققون.

أكثر من تروى عنهم المراسيل

قال الحاكم النيسابوري : «أكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة عن ابن المسيب، ومن أهل مكة عطاء بن أبي رباح، ومن أهل البصرة عن الحسن البصري، ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعي، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال ومن أهل الشام عن مكحول»[1] .

وقد تكلم العلماء في صحة المراسيل والموازنة بينهما، قال الحاكم «وأصحهما كما قال ابن معين مراسيل ابن المسيب لأنه من أولاد الصحابة وأدرك العشرة وفقيه أهل الحجاز ومفتيهم وأول الفقهاء السبعة الذين يعتد مالك بإجماعهم كإجماع كافة الناس، وقد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة، وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره»[2] وتكلم ابن المديني في مرسلات عطاء فقال «كان عطاء يأخذ عن كل ضرب مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلاته بكثير».

وقال الإمام أحمد: «مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات ومرسلات إبراهيم النخعي لا بأس بها وليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن، وعطاء ابن أبي رباح فإنهما كانا يأخذان عن كل واحد»

والحق أن مراسيل الحسن البصري جرى فيها خلاف فوثقها البعض وضعفها آخرون، قال ابن المديني "مرسلات الحسن التي رواها عنه الثقات صحاح ما أقل ما يسقط منها" وقال أبو زرعه"كل شيء قاله الحسن قال رسول الله ﷺ وجدت له أصلا ثابتا ما خلا أربعة أحاديث» ورجح ذلك ابن القطان.

وذهب غيرهم إلى تضعيفها كما ذكر العراقي حيث قال «مراسيل الحسن عندهم شبه ريح». وقد سئل الحسن البصري عن كثرة إرساله مع قدرته على الإسناد وكان السائل يونس بن عبيد في زمن الحجاج، فأجابه قائلا «كل شيء سمعتني أقوله قال رسول الله ﷺ فهو عن علي بن أبي طالب، غير أني في زمان لا أستطيع أن أذكر عليا» [3] .

1 _ معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري : 25
2 _ معرفة علوم الحديث: 26
3 _ تدريب الراوي : 204 .

مراتب المراسيل في الاحتجاج

ذكر أئمة الاصطلاح أن المرسل درجات بعضها دون بعض قال السخاوي : «المرسل مراتب، أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه، ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه، ثم المخضرم، ثم المتقن كسعيد بن المسيب، ويليها من كان يتحرى عن شيوخه كالشعبي ومجاهد، ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن، وأما مراسيل صغار التابعين كقتادة ، والزهري، وحميد الطويل، فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين» [1] .

إلا أن مراسيل الزهري رغم كونه من الثقات المتثبتين فيها كلام للعلماء، قال يحيى بن سعيد «مرسل الزهري شر من مرسل غيره، لأنه حافظ وكلما قدر أن يسمى سمى وإنما يترك من لا يستحب أن يسميه» وكذلك مراسيل قتادة قال البيهقي «كان يحيى بن سعيد لا يرى إرسال قتادة شيئا ويقول هو بمنزلة الريح» [2] .

الحديث المنقطع

*تعريف المنقطع: ذكر العلماء له تعاريف مختلفة أشهرها ما ذكره ابن الصلاح وغيره بأنه «ما سقط منه راو واحد قبل الصحابي من موضع أو أكثر، أو ذكر فيه راو مبهم» فكل ما سقط منه راو من أوله أو آخره أو وسطه فهو منقطع. ولذلك قال الإمام النووي «الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين أن المنقطع ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه» [3]

قال القاسمي "سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد أو وسطه أو آخره، إلا أن الغالب استعماله في رواية من دون التابعي عن الصحابة كمالك عن ابن عمر » [4] . وعلى هذا يدخل المرسل في صور المنقطع.

ومثل العلماء للمنقطع بسقوط راو من السند بما رواه "**عبد الرزاق عن الثوري عن** أبي **إسحاق، عن زين يثيع عن حذيفة مرفوعا : «إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين» سقط من إسناده شريك عنه** [5] .

1 _ قواعد التحديث 144 . والحق أن عد السخاوي الزهري من صغار التابعين فيه نظر، لأنه لقي ثلاثة عشر صحابيا وقد ذكر ابن خلكان أنه لقي عشرة من الصحابة .
2 _ تدريب الراوي للسيوطي : 205.
3 _ تدريب الراوي : 207 .
4 _ قواعد التحديث 130
5 _ اختصار علوم الحديث 28.

أما ما كان انقطاعه لورود راو مبهم في السند فمثاله ما **رواه أبو العلاء بن عبد الله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس مرفوعا «اللهم** إني **أسألك الثبات** في **الأمر»** فهذان الرجلان مبهمان لم يعرفا في أي طريق من طرق الحديث. وقد يروى الحديث وفي إسناده رجل مبهم ولا يكون منقطعا، إذا ذكر الرجل المبهم في رواية أخرى قال الحاكم «ولا يقف على هذا النوع من المنقطع إلا الحافظ الفهم المتبحر في الصنعة» [1]

مثاله **حدثنا شيخ عن** أبي **هريرة** قال، قال رسول الله ﷺ «**يأتي على الناس زمان** يخير **الرجل** بين **العجز والفجور، فمن أدرك ذلك الزمان فليختر العجز على الفجور**» فقد ذكر ذلك الرجل المبهم في رواية أخرى من طرق الحديث، وهو "**أبو عمرو الجدلي**" والحديث المنقطع لا يحتج به للجهل بحال المحذوف أو المبهم، فإن روي من وجه آخر متصلا وظهرت عدالة الراوي وثقته قُبل .

3- الحديث المعضل

وهو «ما سقط من إسناده راويان فأكثر بشرط التوالي»، قال ابن الصلاح "ومنه قول المصنفين من الفقهاء، قال رسول الله ﷺ" وسماه الخطيب في بعض مصنفاته "مرسلا" وذلك على مذهب من يسمي كل ما لا يتصل إسناده "مرسلا".

وقيد التوالي وارد في تعريف العلماء للمعضل أما إذا لم يتوال فهو منقطع في موضعين. ومثله قول مالك قال رسول الله ﷺ لأن بينه وبين رسول الله ﷺ راويان فأكثر.

وقد سمي معضلا لأنه أشد استغلاقا وإبهاما من المنقطع، قال ابن الصلاح «وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة لأن معضلا لا يكون إلا من ثلاثي لازم عدي بالهمزة وهذا لازم معها، قال وبحثت فوجدت له قولهم أمر عضيل: أي مستغلق شديد" وتعقبه السخاوي بأن أعضل بمعنى مستغلق لازم، وإنما المتعدي أعضل بمعنى أعيى فإشكال المأخذ غير مندفع" [2] .

واعتبره بعض العلماء قسما المنقطع، لأن كل معضل منقطع وليس كل منقطع معضل لأنه يشترط فيه سقوط راويين فأكثر على وجه التوالي، ومثاله ما يرسله تابع التابعين نحو ما رواه **الأعمش عن الشعبي قال "يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا فيقول لا، فيختم على فيه" فالشعبي إنما رواه عن أنس عن رسول الله** ﷺ فقد أعضل الأعمش

1 _ المصدر السابق : 28.
2 _ تدريب الراوي : 211 .

الحديث بإسقاطه أنسا ورسول الله ﷺ من إسناده. وعليه فالمعضل أضعف درجة من المنقطع في موضع واحد.

4- الحديث المدلس

التدليس في أصل اللغة إخفاء شيء بالسكوت عنه، ومنه الدلس وهو الظلمة، تقول دلس في الشيء إذا أخفى ما به من عيب، وهو عند المحدثين «رواية الراوي عمن عاصره ما لم يسمع منه بلفظ موهم بالسماع»، كما قال السيوطي :

تدليس الاسناد بأن يروي عن	**معاصر ما** لم يحدثه بأن
يأتي بلفظ يوهم اتصالا	**كعن وأن وكذاك قال**

وقسمه العلماء إلى قسمين :

فالأول الإسقاط للشيخ بأن	**يروي عمن فوقه بعن وأن**
والثاني لا يسقطه لكن يصف	**أوصافه** بما **به لا ينعرف**

1- **تدليس الإسناد**: قال سبط ابن العجمي: « تدليس الإسناد وهو ان يسقط اسم شيخه الذي سمع منه ويرتقي إلى شيخ شيخه بعن وأن »[1] قال النووي «تدليس الإسناد بأن يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه موهما سماعه قائلا : قال فلان أو عن فلان ونحوه. وربما لم يسقط شيخه أو أسقط غيره ضعيفا أو صغيرا تحسينا للحديث» [2]، فيرويه عمن عاصره ولم يسمع منه على وجه يوهم بالسماع دون أن يصرح بالتحديث، لأنه لو قال حدثني لكان ذلك كذبا يرد به خبره.

قال السيوطي «فإن لم يكن عاصره فليست الرواية عنه بذلك تدليسا على المشهور" وهو الصحيح لأن الإيهام بالسماع هنا منتف لانتفاء المعاصرة [3].

قال ابن عبد البر : «وعلى هذا فما سلم من التدليس لا مالك ولا غيره» والحق أن التحديث عمن لم يعاصر الراوي بلفظ لايوهم بالسماع لا يعتبر تدليسا، فلا يسلم لابن عبد البر هذا الرأي.

وتدليس الإسناد هو شر أنواع التدليس وأشنعها وأدلها على الكذب، وأشد صوره شناعة أن يسقط الراوي شيخه أو شيخ شيخه أو غيره لكونه ضعيفا أو صغيرا، ثم يأتي بلفظ يحتمل سماع شيخه ممن فوقه تحسينا للحديث، أي أنه يسوي السند فيبدو وكأنه

1 _ التبيين لأسماء المدلسين ، لسبط بن العجمي : 32 .
2 _ تدريب الراوي : 224 .
3 _ تدريب الراوي : 224 .

متصل بالثقات ويسمى هذا النوع "**تدليس التسوية**" وهو من شر أنواع التدليس لما فيه من تغرير شديد. وممن نقل عنه فعل ذلك **بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم، والحسن بن ذكوان** [1].

2- **تدليس الشيوخ** : قال النووي «تدليس الشيوخ بأن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به» [2]. وذاك تعظيما لشيخه أو إيهاما لتعدد الطرق مع أن الراوي واحد، تعميه لأمر الراوي وتوعيرا للوقوف على حاله، كان يقول "حدثنا العلامة الثبت أو الحافظ الضابط" وهو أخف أنواع التدليس لأن الراوي لا يعمد إلى إسقاط شيخه أو من فوقه ولا إلى إيهام سماع ما لم يسمعه بل يسمي الراوي أو يصفه بما لا يعرف به،

قال ابن كثير «وهو الإتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به، تعمية لأمره وتوعيرا للوقوف على حاله» [3] مثال ذلك **قول** أبي **بكر بن مجاهد المقرئ "حدثنا عبد الله بن** أبي **عبد الله، يريد به عبد الله بن** أبي **داود السجستاني صاحب السنن"** فهو لم يشتهر بما كناه به.

ومنه أن يبهم اسم شيخه بأسماء مختلفة مع أن الشخص واحد، ويرى ابن الصلاح "أن الخطيب البغدادي كان لهجا بهذا القسم في مصنفاته" بحيث كان يحدث عن **الحسن بن محمد الخلال، وعن الحسن بن** أبي **طالب، وعن** أبي **محمد الخلال** والجميع شخص واحد، والحق أن الخطيب لم يكن على جلالة قدره يقصد تعمية أمر هؤلاء الشيوخ، وإنما كان يفعل ذلك على وجه التطرف والنكتة لعلمه أن من يحدث عنه ثقة

-**حكم التدليس**: استقبح العلماء التدليس بنوعيه وذموا من فعله من الرواة والمحدثين، وأنكروا بشدة على مدلسي الإسناد لأنه أشنع أنواع التدليس حتى قال **شعبة "التدليس أخو الكذب"** وقال "**لأن أزني أحب إلي من أن أدلس**" مبالغة منه بشاعة هذا الأمر، قال الإمام النووي "أما الأول فمكروه جدا ذمه أكثر العلماء، ثم قال فريق منهم من عرف به صار مجروحا مردود الرواية وإن بين السماع والصحيح التفصيل".

-فذهب طائفة من العلماء إلى أن اشتهر بالتدليس وعرف به صار مجروحا مردودا الرواية مطلقا وإن بين السماع ولو لم يعرف أنه دلس إلا مرة واحدة، كما نص على

1 _ التبيين لأسماء المدلسين : 35 .
2 - التقريب للنووي : 228 .
3 _ اختصار علوم الحديث: 32 .

ذلك الإمام الشافعي، قال ابن الصلاح «والصحيح التفصيل بين ما صرح فيه بالسماع فيقبل وبين ما أتى فيه بلفظ محتمل فيرد».

-وذهب جمهور العلماء إلى أن المدلس لا يقبل من أحاديثه إلا ما بين فيه السماع بقوله سمعت أو حدثنا أو أخبرنا، أما ما رواه بلفظ محتمل فيرد ولم يعرف عنه التدليس إلا مرة واحدة.

-وذهب آخرون إلى أنه يجب قبول حديث المدلس، قالوا لأن التدليس كالإرسال وغايته أنه نوع من الإرسال الخفي لما ثبت عنده، وعلى هذا جمهور من يقبل الحديث المرسل ومنهم علماء المدينة، إلا أنه لا خلاف بين العلماء في أنه إذا أسقط المدلس من السند راويا ضعيفا لتعمده الكذب وهو يعلم ضعفه وتعمده الكذب صار مجروحا لا يندمل جرحه لما في ذلك من الغش والتدليس على الناس في أمر دينهم وإيهامهم بصحة ما عرف كذبه [1].

أما تدليس الشيوخ وما يلحق به من تدليس البلاد وغير ذلك، فيختلف باختلاف المقصد الحامل عليه، وشره ما كان الحامل عليه ضعف الشيخ فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء وهو حرام لما فيه من الغش والتغرير، ويكره إذا كان الحامل عليه كون الشيخ أصغر سنا من الراوي عنه أو نازل الرواية، أما إذا كان الشيخ غير ثقة فدلسه لئلا يعرف حاله أو ليوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه وكنيته، فهو حرام يجرح به الراوي ولا يقبل حديثه.

وكره العلماء كذلك تدليس البلاد لما فيه من إيهام الرحلة في طلب الحديث، وهو ليس بجرح لما فيه من المعاريض المانعة من الكذب كما نص عليه أبو الحسن الآمدي في الأحكام وابن دقيق في الاقتراح [2].

أنواع أخرى من التدليس

تدليس التسوية : وهو أن يسقط الرواة الضعفاء من الإسناد ويسويه بالثقات ليظهر أن الإسناد متصل بالثقات وهو من شر انواع التدليس و ممن كان مولعا به "**الوليد بن مسلم**، إذ كان يسقط شيوخ الأوزاعي الضعفاء، ويسوي الإسناد بالثقات، وكذلك **وبقية بن الوليد**".

1 _ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار 347/1
2 _ تدريب الراوي : 231 .

تدليس العطف : وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه مع أنه لم يسمع من أحدهما. ومثل له ابن حجر بما فعله **هشيم بن بشير** فيما نقل الحاكم والخطيب **"أن أصحابه قالوا له نريد أن تحدثنا اليوم شيئا لا يكون فيه تدليس، فقال خذوا** ثم **أملى عليهم مجلسا يقول** في **كل حديث منه "حدثنا حصين ومغيرة"** ثم **يسرق السند والمتن، فلما فرغ قال: "هل دلست لكم اليوم قالوا لا ! قال:** لم **اسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته إنما قلت حدثني حصين ومغيرة.**

تدليس السكوت : أو تدليس القطع كما يسميه بعضهم، ومثاله ما كان يفعله **عمر بن علي المقدسي** كما ذكر عنه السيوطي قال "كان يدلس تدليسا شديدا يقول سمعت وحدثنا ثم يسكت، ثم يقول **هشام بن عروة الأعمش**" موهما أنه سمع منه مع أنه لم يصح له سماع منه، وهو راجع إلى تدليس الإسناد ولذلك ذمه العلماء. [1]

تدليس البلاد : وهو تدليس يوهم به صاحبه الرحلة، كأن يقول المصري «**حدثنا فلان بزقاق حلب، ويريد موضعا بالقاهرة**" وكذلك لو قال "**حدثنا من رواء النهر يوهم أنه ر جيجون، وهو يريد ر عيسى بغداد والجيزة** بمصر"[2]. أو ينسبه إلى غير بلاده فيقول "**حدثنا فلان بالأندلس وهو يريد موضعا بالقرافة**".

مشاهير المدلسين

بحث العلماء عن أحوال المدلسين وسيروا مرويا م. وعرفوهم واحدا واحدا ، وقد صنف ابراهيم بن محمد سبط بن العجمي مؤلفا حافلا جمع فيه مشاهير المدلسين سماه «التبيين في أسماء المدلسين» ومن أشهرهم :

جبير بن نفير : روى له الأربعة ومسلم قال ابن عبد الهادي «لم يخرج له البخاري لأنه ربما دلس عن قدماء الصحابة»[3] . **وحجاج بن أرطاه** : خرج له الأربعة ومسلم مقرونا، مشهور بالتدليس عن الضعفاء وغيرهم [4]. **بقية بن الوليد** أخرج له الأربعة ومسلم متابعة مشهور بالتدليس مكثر له عن الضعفاء ويعاني تدليس التسوية [5].

الحسن بن ذكوان « خ د ت ق »ذكر محمد بن نصر المروزي في حديث علي « ى عن ثمن الميتة» قال محمد بن نصر سمعه الحسن بن ذكوان عن عمرو بن خالد عن حبيب بن

1 _ تدريب الراوي : 227
2 - التقريب للنووي : 231..
3 _ التبيين لأسماء المدلسين : 57 .
4 _ التبيين لأسماء المدلسين : 61 .
5 _ التبيين لأسماء المدلسين : 36 .

أبي ثابت فدلسه بإسقاط عمرو بن خالد لأنه منكر الحديث، قال ابن معين في كل ما رواه الحسن بن ذكوان عن حبيب بن أبي ثابت كان بينه وبين حبيب رجلا ليس بثقة[1].

الوليد بن مسلم 195هـ: عالم أهل الشام قال ابن حجر : «الوليد مدلس وربما دلس عن الكذابين فإذا قال حدثنا فهو حجة» وقد اشتهر بتدليس التسوية، فقد كان يسقط شيوخ الأوزاعي الضعفاء ولا يذكر إلا الثقات، فلما سئل عن ذلك أجاب "بأن الأوزاعي أسمى من أن يروي عن مثل هؤلاء ! فقيل له، فإذا روى عن هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير فأسقطتهم أنت وصيرتها عن الثقات .

وقد تتبع الحاكم النيسابوري مشاهير البلدان التي كثر عند أهلها التدليس فقال "أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالي وخراسان وأصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر، لا يعرف أحد من أئمتهم دلس، **وأكثر المحدثين تدليسا أهل الكوفة ونفر من أهل البصرة**، أما أهل بغداد فلم يذكر عن أحد من أهلها التدليس، إلى أبي بكر محمد بن محمد بن محمد سليمان الباغندي الواسطي، فهو أول من أحدث التدليس بها"[2]

تدليس الثقات : أثر عن كثير من أئمة الحديث التدليس في بعض المرويات، وكان منهم يجد في التدليس متعة نفسية فلا تحلو له الدعابة إلا بهذا الضرب من الرواية المبهمة، يخوض فيها في مجالس السماع والتحديث مع طلاب الحديث.

وقد كان هؤلاء المدلسون يعترفون بتدليسهم إذا وقع إليهم من ينقر عن سماعاتهم ويلح في مراجعتهم فيعدلون عن عباراتهم المبهمة إلى التصريح بحقيقة ما سمعوه محذرين الناس من رواية ما دلسوا فيه وقد وقع هذا من كثير من أعلام المحدثين من رواة الصحيحين كالأعمش وقتادة والحسن البصري وعبد الرزاق بن همام، وهشيم وابن عيينة، والوليد بن مسلم.

الحسن البصري : من كبار التابعين ومشاهيرهم بالزهد ت 110هـ قال في الميزان «ثقة لكنه يدلس عن أبي هريرة، فإذا قال حدثنا فهو حجة بلا نزاع».

قتادة السدوسي 118هـ كان معروفا بالتدليس قال ابن مغني «لم يسمع من سعيد بن جبير ولا من مجاهد» وقد قال شعبة : «كفيتكم تدليس ثلاثة الأعمش وأبي إسحاق

1 _ التبيين لأسماء المدلسين : 65 .
2 _ معرفة علوم الحديث 112.

وقتادة» قال ابن حجر : «قلت فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معنعنة»[1].

سليمان بن مهران الأعمش ت 148هـ كان من أعلام صغار التابعين ، قال الذهبي «ما نقموا منه إلا التدليس، قال ربما دلس عن ضعيف فلا يدري، فمتى قال حدثنا فلا كلام ومتى قال عن، تطرق إليه احتمال التدليس»[2] .

هشيم بن بشير 183هـ كان من ثقات المحدثين، وكان يدلس قال الذهبي «لا نزاع في أنه كان من الحفاظ إلا أنه كثير التدليس روى عن جماعة تدليس العطف» فيقول "حدثنا حصين ومغيرة" إلا أنه كان ينبه على ما دلس فيه، حيث قال لطلابه "هل دلست لكم اليوم قالوا لا ! قال: لم اسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته إنما قلت حدثني حصين ومغيرة».

سفيان بن عيينة ت 198هـ : لم يدلس الا عن ثقة وحكى ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا يقبل تدليس ابن عيينة لأنه إذا أوقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظائرهما وهذا ما رجحه ابن حبان وقال «هذا **شيء ليس** في **الدنيا الا لابن عيينة** فإنه كان يدلس ولا يدلس الا عن ثقة متقن ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه الا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته»[3] قال الذهبي : «اتفقت الأئمة على الاحتجاج به، لكنه كان مدلسا على الثقات» [4]. وأغلب هؤلاء الثقات المشاهير بالتدليس من رواة الصحيحين كما ذكر السيوطي.

ولا غرابة في الأمر فما أقل الذين سلموا من التدليس من أئمة الحديث حتى قال ابن عبد البر «وعلى هذا فما سلم أحد من التدليس لا مالك ولا غيره» وذهب نقاد الحديث إلى أن ابن عباس لم يسمع من النبي ﷺ إلا أربعة أحاديث، وبقية أحاديثه كلها من سماعاته عن الصحابة وهو لا يكاد يذكر من بينه وبين النبي ﷺ وإنما يقول قال رسول الله إلا أن بعض العلماء يرون أن هذا من مراسيل الصحابة المتفق على حجيتها فهي أقرب إلى الإرسال منها إلى التدليس .

وقد اعتذر لهم أعلام المحققين اعتذارا عاما، بأن تدليسهم كان ضربا من الإيهام ولم يكن كذبا، فما رووه كان معروفا فيه نوع من السماع كسمعت وحدثنا وأخبرنا ونحو ذلك «ويحتمل أن البخاري ومسلم لم يعرفا سماع ذلك المدلس لجلالته وأمانته، ولأنه لم

1 _ تعريف أهل التقديس بطبقات الموصوفين بالتدليس، لابن حجر : 58
2 _ ميزان الاعتدال :
3 _ التبيين لأسماء المدلسين : 94 .
4 _ تذكرة الحفاظ :262/1 .

يكن في الثقات من يقاربه فضلا وشهرة» . قال النووي «وما كان في الصحيحين وشبههما عن المدلسين بعن فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى»[1]. وذهب بعض المحققين إلى أن ما رمي به بعض رواة الصحيحين من التدليس أجدر أن يطلق عليه إسم «**المرسل الخفي**» تمييزا له عن المدلس تدليسا شنيعا.

الفرق بين التدليس والإرسال الخفي

فرق العلماء تفريقا دقيقا بين المرسل الخفي والمدلس قالوا «فالتدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي» [2].

قال سبط بن العجمي : «واعلم انه لا يدخل في المدلسين القسم الذين أرسلوا وقد ذكر منهم العلائي في كتاب المراسيل جملة.. لكن **الفرق** بين **التدليس** وبين **الإرسال الخفي أن الإرسال رواية الشخص عمن** لم **يسمع منه،** قال أبو بكر البزار: **"إن الشخص إذا روى عمن** لم **يدركه بلفظ موهم فان ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور"** والتدليس إذا روي بعن أو أن أو قال، وكان قد عاصر المروي عنه أو لقيه ولم يسمع منه أو سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلسه، وقد حكى إبن عبد البر في التمهيد عن قوم الذي ذكرته في الإرسال أنه تدليس فجعلوا التدليس أن يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ لا يقتضي تصريحا بالسماع والا لكان كذبا والصحيح الأول وهو الفرق بين التدليس والإرسال الخفي» [3].

واستدلوا على اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة بإطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي ت 100هـ ، وقيس بن أبي حازم ت 98هـ الذين أدركا زمن النبي ﷺ ولم تكن لهما صحبة ولقيا كبار الصحابة، فروايتهم عن النبي ﷺ من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى بها في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لأنهم عاصروا النبي ﷺ قطعا، ولكن لا يعرف أنهم لقوه [4].

وذهب الخطيب إلى أنه "إذا بين وصرح بعدم السماع عن مدلس عنه كان حديثه إرسالا لا تدليسا لأن الإرسال ليس فيه إيهام بالسماع واللقي ، قال ولهذا المعنى لم يذم العلماء من أرسل الحديث وذموا من دلسه" [5].

1 _ تدريب الراوي : 230
2 _ علوم الحديث 178.
3 _ التبيين لأسماء المدلسين : 36 .
4 _ شرح نخبة الفكر 19
5 _ الكفاية في علم الرواية 357.

5- الحديث المعلل:

وعرفه العلماء بأنه «ما اطلع فيه على علة تقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة من العلل» قال السيوطي «ويسمونه المعلول وهو لحن كما وقع في عبارة البخاري والترمذي والحاكم والدارقطني، لأن اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي على مفعول، بل الأجود فيه "معل" بلام واحدة لأنه مفعول أعل قياسا، أما معلل فمفعول علل وهو لغة بمعنى ألهاه بالشيء» [1] .

وهذا النوع هو من أجل أنواع علوم الحديث وأدقها لا يتمكن من معرفته إلا عن طريق الحفظ والخبرة والفهم الثاقب وهذا لم يتكلم فيه إلا القليل، كأبي المديني وأحمد والبخاري ويعقوب بن شيبه، وأبي حاتم وأبي زرعة والإمام الدارقطني الذي ختم به "علم العلل".

قال ابن حجر "وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون" [2]

*أنواع العلة وطريق معرفتها: والعلة في أصل اللغة المرض من "عل يعل واعتل" أي مرض فهو عليل والقياس أن يقال: معل ومعلل، وعرفها علماء الحديث بأنها "سبب غامض يقدح في الحديث مع ظهور السلامة منه" [3]ومواطن تطرق العلة في الحديث ثلاثة:

1. السند: وأكثر ما يتطرق التعليل إلى إسناد الجامع شروط الصحة ظاهرا، والعلة القادحة فيه قد يقتصر أثرها عليه وقد تؤثر في المتن أيضا، وتكون إما بإرسال موصول أو وقف مرفوع أو دخول حديث في حديث، أو غلط خفي في اسم أحد الرواة، وقد مثل العلماء للعلة القادحة في السند بما رواه "يعلى بن عبيد الطنافسي عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ «البيعان بالخيار» فقد غلط يعلى على سفيان من قول عمرو بن دينار لأن الأئمة الحفاظ من أصحاب سفيان رووه عن عبد الله بن دينار لا عن عمرو بن دينار [4] .

1 _ تدريب الراوي 251.
2 _ نزهة النظر شرح نخبة 21.
3 _ فتح المغيث 106/1 .
4 _ تدريب الراوي 254/1.

2- المتن: ومثال العلة الواقعة في المتن القادحة فيه "ما انفرد بروايته مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ولا في آخرها" وروى نحوه مالك في الموطأ من رواية حميد بن أنس، قال السيوطي "هذا الحديث معلول أعله الحفاظ بوجوه جمعتها وحررتها في المجلس الرابع والعشرين من الأمالي بما لم أسبق إليه، فأما رواية حميد فأعلها الشافعي بمخالفة الحفاظ مالكا، قال "خالفه سفيان بن عيينة والفزاري والثقفي وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد" فعلته هنا مخالفة الثقات في لفظ الحديث.

والمحفوظ عندهم كما قال الدارقطني ما رواه سفيان عن أيوب عن قتادة عن أنس «كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين" قال الشافعي يعني يبدؤون باسم القرآن.. ولا يعني أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم». قال ابن عبد البر "فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة وليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط البسملة.

3-في المتن والإسناد معا: فقد تقع العلة في الحديث فتشملهما معا، ومثل له العلماء بما رواه بقية عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك» قال أبو الحاتم الرازي "هو خطأ في المتن والإسناد إنما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها» أما قوله من الجمعة فليس هذا في الحديث فوهم من كليهما» [1].

وقد عني أئمة هذا الشأن بفحص الروايات والتفتيش عن عللها وكانوا يولون ذلك الأمر عناية كبرى حتى قال عبد الرحمان بن مهدي "لأن أعرف علة حديث أحب إلي من أكتب عشرين حديثا ليس عندي"[2].

وهي خبايا لا يدرك معرفتها إلا العالم المتبحر في معرفة الروايات والأخبار وطرقها، وربما تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم حتى قال ابن مهدي "في معرفة علم الحديث إلهام، لو قلت للعالم بعلل الحديث من أين قلت هذا لم يكن له حجة وكم من شخص لا يهتدي لذلك".

1 _ علل الحديث لابن أبي حاتم .
2 _ تدريب الراوي 252/1.

وقال بعضهم "معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل" قال ابن كثير "وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه ومعوجه ومستقيمه كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزيوف والدنانير والفلوس، فكما لا يتمارى هذا فكذلك يقطع ذاك بما ذكرناه"[1]. فقد اهتدى العلماء بعد التجربة والاستقراء إلى طريق لمعرفة العلل قال الإمام النووي "والطريق إلى معرفته جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم" [2]، ولذلك قال ابن المديني "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه".

*أنواع العلل القادحة في الحديث: قسم الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث المعلل إلى عشرة أقسام وذكر لكل قسم منها مثالا يوضحه، وقد لخصها الإمام السيوطي وهي غير منحصرة في هذه العشرة قال الحاكم "وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم» [3]منها :

1-أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه، كحديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا "من جلس مجلسا فكثر فيه لغطه..." قال فيه البخاري "هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غيره إلا أنه معلول" لأنه لا يذكر لموسى سماع من سهيل.

2-أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره الصحة، كحديث "أرحم بأمتي من أمتي أبو بكر" رواه خالد الحذاء عن أبي قلابة مرسلا، فروي من وجه آخر مسندا إلى أنس.

3-أن يكون الحديث محفوظا عن صحابي ثم يروي عن غيره لاختلاف بلاد رواته، كحديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة مرفوعا "إني لأستغفر الله وأتوب إليه سبعين مرة" فإسناده يظهر أنه على شرط الصحيح لكن فيه رواية مدني عن كوفي، ومن المشهور أن المدنيين إذا رووا عن الكوفيين زلقوا، وإنما الحديث محفوظا فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته. كحديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ "يقرأ في المغرب بالطور" وأبو عثمان لم يسمع عن النبي ﷺ ولا رآه، وإنما الحديث رواه عثمان عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه.

1 _ الباعث الحثيث : 39 .
2 _ تدريب الراوي : 253/1
3 _ ألفية الحديث للسيوطي، تعليق أحمد شاكر : 119

5- أن يكون الحديث بالعنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة كحديث يونس عن الزهري عن علي بن الحسين عن رجل من الأنصار "أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمي بنجم فاستنار" علته أن يونس قصر به إنما هو عن ابن عباس قال حدثني رجال من الأنصار.

6- الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله، كحديث الزهري عن الثوري عن الحجاج بن الفرافصة عن يحيى بن كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا "المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم" علته فيما أسند عن محمد بن كثير حدثنا سفيان الثوري عن حجاج عن رجل عن أبي سلمة فاختلف في تسمية يحيى وتجهيله. ويرى العلامة محمد شاكر أن تعليل الحاكم غير جيد لأن الحديث لم شواهد ومتابعات.

7- أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه كحديث يحيى بن كثير عن أنس "أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال أفطر عندكم الصائمون" فيحيى رأى أنسا وظهر من غير وجه إنه لم يسمع منه هذا الحديث.

8- أن يروي الحديث مرفوعا من وجه وموقوفا من وجه آخر. وذكر الحاكم أنواعا عشرة ثم قال وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها العالم المتبحر"

*ملاحظة: قال الإمام النووي "وقد تطلق العلة على غير مقتضاها، ككذب الراوي وغفلته وسوء حفظه ونحوهما من أسباب ضعف الحديث، وسمى الترمذي النسخ علة، وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدح كإرسال ما وصله الثقة الضابط حتى قال من الصحيح صحيح معلل"[1].

ومن ثم نص بعض العلماء على أنه يجب على الناظر في الآثار والأحاديث التحفظ في عبارات بعض أهل الاصطلاح في الحكم على بعض الأحاديث بالعلة، لأن بعضهم يطلق العلة على غير معناها الاصطلاحي، فلا تعدو في نظرهم أن تكون سببا ظاهرا أن يقدح في صحة الحديث، وجود سبب ظاهر لضعف الحديث يمنع وصفه بالمعلل، لأن العلة لا تكون إلا سببا غامضا خفيا قادحا في صحة الحديث.

1 _ تدريب الراوي : 258/1

أنواع الضعيف من غير جهة بالإسناد

1- المضطرب

عرفه العلماء بأنه «الحديث الذي يروي من وجوه يخالف بعضها بعضا مع عدم إمكان ترجيح أحدهما على غيره، سواء كان راوي هذه الوجوه واحدا أم أكثر».

فإن ترجحت إحدى هذه الروايات بحيث لا تقاومها أخرى بأحد وجوه الترجيح، كأن يكون الراوي أحفظ أو أكثر صحة للمروي عنه، فيحكم للراجحة بالقبول ويكون المرجوح شاذا أو منكرا، ولا يطلق حينئذ الاضطراب في الروايات يوجب ضعف الحديث لا شعاره بعدم الضبط الذي هو شرط في قبول الحديث واستثنى العلماء من ذلك كون الاضطراب حصل في إسم راو أو كنيته وهو ثقة فإنه لا يضر ولا يؤثر في صحة الحديث مع تسميته مضطربا، وقد صنف ابن حجر رحمه الله في بيان المضطرب كتابا لطيفا أسماه "المقترب في بيان المضطرب" استخلصه من كتاب العلل للإمام الدارقطني.

والاضطراب يقع في الإسناد غالبا وقد يقع في المتن، لكن قبل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب من المتن وحده دون الإسناد، وقد يقع الاضطراب فيهما معا.

-مثل العلماء لمضطرب الإسناد بحديث أبي بكر أنه قال «يا رسول الله أراك شبت، قال شيبتني هود وأخواتها» قال الدارقطني "هذا مضطرب فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه عنه مرسلا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة ورواته ثقات. لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر» [1].

ومثل العلماء لمضطرب المتن بحديث البسملة في الصلاة الذي أخرجه مسلم عن الوليد بن مسلم وفيه "لا يذكرون "بسم الله الرحمان الرحيم" في أول قراءة ولا آخرها" فهذه العبارة هي المتن المضطرب في الحديث، لأن مسلما والبخاري اتفقا على إخراج رواية أخرى في الموضوع لا يذكر فيها البسملة بنفي أو إثبات وإنما اكتفى الراوي بقوله وكانوا يستفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين وفي رواية أخرى لأنس أنه سئل عن البسملة فقال "لا أحفظ من ذلك شيئا عن رسول الله ﷺ فأصبح عسيرا أو متعذرا الترجيح بين هذه المتون المضطربة، وهو من علل الحديث كذلك.

1 _ تدريب الراوي : 256/1

2-الحديث المقلوب

«هو الحديث الذي انقلب فيه على راو بعض متنه، أو اسم راو في سنده أو سند متن آخر» قال الإمام السيوطي "وهو قسمان: الأول أن يكون الحديث مشهورا براو فيجعل مكانه آخر في طبقته. نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليرغب فيه لغرابته، أو عن مالك جعل عن عبيد الله بن عمر، وممن كان يفعل ذلك من الوضاعين حماد بن عمرو النصيبي وإبراهيم بن أبي حية اليسع، قال ابن دقيق العبد، وهذا هو الذي يطلق عل راويه أنه يسرق الحديث" .

ومثل له العراقي بما رواه عمرو بن خالد عن حماد النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا «إذا لقيتم المشركين من طريق فلا تبدؤهم بالسلام» فهذا قلبه حماد فجعله عن الأعمش وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه كما أخرجه مسلم في صحيحه.

والثاني وقد يحصل قلب الإسناد في كنية الراوي أو اسمه ومثل له ابن حجر بقلب كعب بن مرة إلى مرة بن كعب.

- ويقع كذلك بقلب إسناد متن بكامله لمتن آخر بقصد الإغراب فيكون كالوضع في الحديث، وقد فعله بعض المحدثين لاختبار أذهان الطلاب ومدى حفظهم كما حصل للإمام البخاري مع أهل بغداد.

- أما القلب في المتن فمثل له العلماء بما رواه مسلم في حديث "السبعة الذين يظلهم الله يوم لا ظل إلا ظله، وفيه "ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما أنفقت شماله" وإنما الحديث في الصحيحين "حتى لا تعلم شماله ما تنفق بيمينه" ولكن المتن انقلب على أحد الرواة فقدم اليمين وأخر الشمال. ومن صور انقلاب كل المتن: «إذا أذن ابن مكتوم فكلوا واشربوا ».

والقلب سواء كان في المتن والإسناد إن وقع عمدا كما كان يفعل ذلك **حماد بن عمرو النصيبي الكذاب** يرد به الحديث لأنه ضرب من الوضع والاختلاق [1] .

وقد اعتنى بعض العلماء بضبط المقلوب من السماء والكنى في الأسانيد ومنهم الخطيب البغدادي في كتاب لطيف اسماه "**رفع الارتياب** في **المقلوب من الأسماء والأنساب**" قال صاحب التوضيح "ومنشأ الضعف في المقلوب قلة الضبط لما يقع فيه من تقديم وتأخير واستبدال شيء آخر".

(1) قال صاحب أصول الحديث «ونرى سهوا من قلب إسم وأوثقه لا يخرج الحديث الصحيح أو الحسن عن الصحة قيسا على ما جاء في المضطرب قال الإمام الزركشي» وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب الصحيح والحسن" التدريب الراوي".

3-الحديث الشاذ

كان أقدم من عرف الحديث الشاذ هو الإمام الشافعي رحمه الله، فيقال: "ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثا لم يروه غيره، وإنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثا فيشهد عنهم واحد فيخالفهم"[1].

ثم توافق المحدثون بعد الإمام الشافعي على أن الشاذ "هو ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه" قال الحافظ ابن حجر "هذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح" ولعل ابن حجر بذلك قرب شقة الخلاف بين اصطلاحين مشهورين ظن الناس أ ما متقاربين، وهو اصطلاح الإمام الشافعي الذي يفيد "أن الشاذ هو ما رواه الثقة مخالفاه الثقات" واصطلاح الحاكم النيسابوري الذي اعتبر أن مطلق التفرد يوجب شذوذ الحديث ولو لم تكن المخالفة حيث قال "الشاذ حديث ينفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة" .

والحق أنه يبقى في النفس شيء من كلام الحاكم كما قال ابن حجر، فمجرد التفرد لا يوجب شذوذ الحديث، ولذلك اعتبر جمهور المحدثين من شرط الشذوذ التفرد والمخالفة للثقات. فلو تفرد الثقة بحديث لم يخالف في غيره فهو صحيح غير شاذ، فإن خالف بالحديث من هم أولى منه لمزيد من الضبط أو لكثرة العدد أو غير ذلك من وجوه الترجيح، كان حديثه المرجوح "شاذا" وما رجح عليه بمسمى "المحفوظ" وعلى اصطلاح الإمام الشافعي في اعتبار التفرد والمخالفة جرى علماء الحجاز وانتصر له ابن الصلاح لأنه لولم نعتبر قيد المخالفة «لردت أحاديث كثيرة تفرد ا الثقات، ولتعطلت كثير من المسائل عن الدلائل" [2].

ومن تفرد الثقات أمثلة كثيرة منها حديث "إنما الأعمال بالنيات" قال ابن الصلاح "فإنه تواتر عن يحيى بن سعيد فيقال إنه رواه عنه نحو من مائتين. وكذلك حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قد ى عن بيع الولاء وهبته" وقال مسلم "للزهري تسعون حرفا لا يرويها غيره" فمثل هذه الأحاديث واردة في الصحيحين ولا يضرها تفرد الثقات لأنه لا مخالف لهم في روايتها.

أما الحديث الشاذ بالتفرد والمخالفة فمثل له العلماء بما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا "إذا صلى تحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن سمينه" قال البيهقي "خالف عبد الواحد العدد الكثير

1 _ (الكفاية في علم الرواية 161)
2 _ اختصار علوم الحديث ص 34.

في هذا فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ" [1].

وقد استعصت معرفة الشذوذ على كثير من العلماء ولعسره لم يفرده أحد بالتصنيف واعتبر غير واحد من العلماء أدق وأغمض من المعلل، ولذلك علق الحاكم النيسابوري على حديث معاذ في الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في تبوك بقوله "هذا حديث رواته أئمة ثقات وهو شاذ الإسناد والمتن، لا نعرف له علة نعلله بها... ولا وجدنا هذه السياقة عند أحد من أصحاب ابن طفيل ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ فقلنا الحديث شاذ» [2].

فهو يرى "أن المعلول ما يوقف على علته وغموضها يمكن الوقوف عليه لكن الشاذ أدق من المعلل فلا يوقف على علته ولا يتمكن من الحكم به إلا من مارس هذا الفن غاية الممارسة وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة ورزقه الله نهاية الملكة» [3]. وإنما تنشأ هذه الصعوبة غالبا عن تعذر الحكم بفقدان الأصل المتابع له لما يستدعيه الوقوف على ذلك من دقة البحث والتقصي وسعة الاطلاع.

4- الحديث المنكر:

و هو «الحديث الذي يرويه الضعيف مخالفا به الثقات» فهو يخالف الشاذ في أن راوي الشاذ ثقة، وراوي المنكر ضعيف، وقد نص ابن حجر على أن المنكر يقابله المعروف كما أن الشاذ مقابل للمحفوظ، لأن راوي المناكير إنما يخالف ما عرف واشتهر وإن لم يكن محفوظا عند الثقات.

قال ابن حجر :«وزيادة الصحيح والحسن مقبولة، ما لم تقع منافية لمن هو أوثق منه فإن خولف بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له المحفوظ ومقابله وهو المرجوح يقال له الشاذ وإن وضعت المخالفة له مع الضعف فالراجح يقال له المعروف ومقابله يقال له المنكر" [4].

لكن ابن الصلاح ذهب إلى ترادف المنكر والشاذ إذ نقل عن الحافظ أبي بكر البرديجي في تعريف المنكر "إنه هو الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته"

1 _ تدريب الراوي : 1/ 235 .
2 _ معرفة علوم الحديث 119
3 _ توضيح الأفكار 379/1
4 _ نزهة النظر في شرح نخبة الفكر : ص12

فلم يشترط في المنكر إلا مطلق التفرد، وهذا جار في كلام كثير من أهل الحديث. وقد نبه السيوطي وابن حجر على غلط ابن الصلاح حيث قال "وقد غلط من سوى بينهما" [1]

ومن أوضح أمثلة المنكر عند العلماء ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حمزة بن حبيب أخو الزيات المقرئ، عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ «من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرى الضيف دخل الجنة" قال أبو حاتم: هو منكر لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفا وهو المعروف. وقد يطلق بعض المحدثين لفظ الإنكار ولا يقصدون به المعنى الاصطلاحي، كقول ابن عدي "أنكرها ما روى يزيد بن عبد الله عن أبي بردة، إذا أراد الله بأمة خيرا قبض نبيها قبلها" قال: وهذا طريق حسن رواته ثقات وقد أدخله قوم في صحاحهم».

5- الحديث المتروك:

ويسميه بعض العلماء المطروح، وهو عند المحدثين «ما رواه متهم بالكذب ولا يعرف إلا من جهته، أو من كان معروفا بالكذب في أحاديث الناس، أو ظاهر الفسق بفعل أو قول أو كثير الغفلة أو الوهم» .

ومثل له العلماء بأحاديث **عمرو بن** شمر **عن جابر الجعمي، وكحديث صدقة بن موسى الدقيقي عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عن** أبي **بكر، والجعفي عن الحارث الأعور عن علي**. ومما لا خلاف فيه بين أهل العم أن الحديث المتروك هو أنزل مراتب الضعيف وقد جعل الحافظ الذهبي "الحديث المطروح" نوعا مستقلا خرجه من قولهم "فلان مطروح الحديث وقال "هو داخل في أخبار المتروكين الضعفاء"

ويرى رحمه الشيخ طاهر الجزائري الله أنه هو الحديث المتروك ذاته، الذي ينفرد به متهم بالكذب في الحديث ويدخل فيه من عرف بالكذب في أحاديث الناس فيكون هذا القسم مما له اسمان وهو شر أنواع الضعيف.

ملاحظة : ذكر بعض العلماء أنواعا أخرى عدها من أقسام الضعيف كالحديث المعنعن والمؤنن والمدرج وغيرها إلا أن الراجح أن هذه الأنواع لا تندرج تحت قسم واحد من أقسام الحديث بل تشترك بين الصحيح والضعيف والحسن حسب الشواهد والمتابعات وقوة رجال أسانيدها وهذه الأنواع العشرة للضعيف هي أشهر ما ذكره العلماء وإلا فأنواعه لا تكاد تنحصر.

1 _ شرح النخبة ص 14.